الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم الحقوق

المدن المستدامـــــة في التشريع الجزائـــــــــــري

إعداد الطالبة :

مرزوق سلمى

إشراف الدكتورة :

حاجي نعيمة

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة
عزاز مراد	أستاذ مساعد – أ -	رئيسا
كعنيت محمد	أستاذ محاضر – ب -	عضو مناقش
حاجي نعيمة	أستاذ محاضر – ب -	مشرفا و مقررا

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الشكر والحمد لله ،حمدا وشكرا يليقان بجلاله وعظيم سلطانه على إنارة طريق العلم أمامنا وعلى توفيقه لنا لإنجاز هذا العمل، وإنه لشرف لي بعد أن أتممت هذا العمل أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى:

*الدكتورة **"حاجي نعيمة"** التي كانت لي نعم المشرفة والموجهة فلم تبخل علي بنصائحها وتوجيهاتها القيمة لإتمام هذا العمل.*

*خالص الشكر والتقدير لأساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الدكتور **كعنيت محمد** والأستاذ **عزاز مراد***

*كما أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى **جميع الأساتذة** بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة تبسة، وإلى كافة **الأساتذة** الذين درست تحت إشرافهم خلال كافة مساري التعليمي.*

*الشكر موصول لجميع **زملاء الدفعة وكافة الأصدقاء** بربوع الوطن*

الإهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى من سهرت الليالي من أجلي...

إلى من تعبت ولم تنم جفونها لطول انتظاري

إلى نبع الحنان التي وهبت عمرها وحياتها لتربيتي

*تاج رأسي **أمي** الحنونة*

إلى خالد الذكر،الذي وافته المنية منذ ثلاثة سنوات،

وكان خير مثال لرب الأسرة،

والذي لم يتهاون يوم في توفير سبل الوفرة والسعادة لي...

إلى من تعب وشقى لأجل دراستي إلى من أوصلني إلى ما أنا عليه اليوم

***أبي** الغالي رحمة الله عليك*

*وإلى إخوتي **برهان، عبد الكريم، عبد الستار، إسحاق، مروى، صفاء، ليلى***

"لما قدموه لي من مساعدة جليلة.

مقدمـــــــــة

لقد أصبحت المدن تعرف نموا حضريا كبيرا تزداد درجته وسرعته كل ما كانت الدولة أكثر تقدما، حيث أصبحت تتكون من مباني شاهقة بالإضافة إلى أنها امتلأت بالمرافق الضرورية لحياة حضارية بعيدا عن ما كانت تعرفه من حياة شبيهة بحياة البدو،فقد أصبح من أولويات الدول الاهتمام بالمظهر العمراني الذي اختلف من معمار تقليدي إلى معمار من نوع متطور ومجهز بأحدث التقنيات الحديثة، لتوفير حياة أسهل وتقديم خدمات أسرع، في ظل حياة حديثة تتقدم بوتيرة سريعة جدا نحو أوضاع معيشية ومهنية أكثر تعقيدا، يصعب التحكم فيها، خاصة في ظل الاكتظاظ السكاني الذي تشهده المدن الكبرى خاصة، فالتطور لم يطل فقط الجانب المعماري بل تخطاه إلى مجال المواصلات والتكنولوجيا، والاتصالات وغيرها.

- **أهمية الموضوع**

إذا أردنا تقييم الواقع العمراني في القرن العشرين، فإن السمة الطاغية عليه، هو حدوث اختلال في التوازن بين توظيف الأدوات التقنية المعاصرة في بناء المدن وتوسيعها وتجهيزها وبين الفطرة الإنسانية التي تميل إلى الطبيعة والنقاء والهدوء،حيث أن معظم المدن خاصة كبريات المدن منها في العالم ورغم تطورها واعتمادها على نمط عمراني غاية في التطور إلا أنه بالمقابل نجدها تشكل بؤرة للضجيج والتلوث البيئي نتيجة مخلفات المصانع، وما تنفثه المركبات من ملوثات للجو، وكثرة الجرائم، الأمر الذي يسبب الأمراض النفسية والجسدية لدى قاطنيها.

لذلك ظهر توجه جديد وحديث في تخطيط المدن يمزج بين الحاجة إلى تفعيل وتوظيف التكنولوجيا كضرورة ملحة لإنسان العصر الحالي وبين ضرورة الاهتمام بالمقومات البيئية داخل المدينة، والتي تشكل عاملا مهما لخلق التوازن المطلوب والملح لنمط الحياة المتوازنة. وهو ما يطلق عليه بمصطلح [المدن المستدامة]، حيث أنه يعتبر من أهم معايير تخطيط هذا النوع الحديث من المدن أن تكون متوافقة بيئيا وتكنولوجيا وأن تراعي موارد الطاقة

المتجددة، والتي لابد من الاهتمام بمصادرها وتوفيرها في التجمعات العمرانية الجديدة في المدن العربية وخاصة في المناطق الصحراوية منها.

لذلك تستحوذ دراسة الاستدامة العمرانية والبيئة على أهمية كبيرة في هذه الآونة، نظرا لعدم قدرة العديد من الدول على تلبية أهداف الاستدامة الحضرية بمفهومها الشامل، لا سيما في الدول العربية ومن بينها الجزائر، في حين ما زالت دول العالم المتقدم لم تطرح تساؤلات جادة حول استدامة مدنها وشبكاتها الحضرية، وتسعى السلطات المعنية في هذا المجال إلى وضع أطر قانونية للحد من هذه المشكلة، عن طريق تنظيم وتسيير عملية البناء وتشييد المدن وفقا لقواعد وأدوات مرسومة من أجل ضمان فعاليتها، ومحاولة دمج معايير المدن المستدامة ضمن المخططات العمرانية والإستراتيجية المستقبلية.

- **دوافع اختيار موضوع الدراسة**

الدوافع الشخصية

تعد رغبة الباحث في تحصيل مهارات البحث العلمي وصياغة الأبحاث العلمية في مجال التخصص دافعا ملحا لاختيار موضوع الدراسة، خاصة وأن المدن المستدامة كمفهوم عمراني حديث تجمع العديد من المواضيع التي يستوعبها تخصص القانون العقاري، خاصة منها: البيئة، العمران، المدن الذكية، المدن الجديدة، المدن الخضراء، التهيئة العمرانية، التهيئة السياحية وغيرها.

الدوافع الموضوعية

أما الدوافع الموضوعية فتتمثل في الأهمية البالغة التي تكتسبها الدراسات المتعلقة بإشكالية المدن المستدامة والبحث عن أحدث الأدوات العمرانية التي يمكنها التأقلم مع واقع المدينة الجزائرية، وفي نفس الوقت يمكن لها تجسيد التنمية المستدامة بجميع أبعادها على مستوى المقاييس المحلية للمجال الحضري، باعتبارها الأقرب إلى سكان المدن.

- **إشكالية الدراسة**

يعيش أكثر من نصف سكان العالم الآن في المدن، ومن المتوقع أن يتضاعف هذا الرقم بحلول عام 2050، وبالتالي فهذا الواقع يفرض عديدا من التحديات المتعلقة بالإسكان والبيئة وتغير المناخ والبنية التحتية والخدمات الأساسية والأمن الغذائي والصحة والتعليم والوظائف اللائقة والسلامة والموارد الطبيعية، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال المدينة المستدامة، الأمر الذي يؤدي إلى ضرورة طرح تساؤل جوهري يشكل المحور الأساسي الذي تصمم من خلاله هذه الدراسة، وهو كما يلي:

إلى أي مدى استطاعت الجزائر دمج معايير الاستدامة ضمن مخططاتها الحالية والمستقبلية لبناء المدن وإعادة تأهيلها؟ وهل يشكل وضع الجزائر كدولة نامية عائقا أمام هذا التوجه؟

- **أهداف الدراسة**

- دراسة وتحليل فكرة المدينة المستدامة بمختلف مفاهيمها وتحديد أشكالها وأنماطها ومكوناتها، ودراسة مؤشرات قياس الاستدامة وأنظمة تقييمها.

- دراسة الاستدامة في الجزائر من خلال القوانين والسياسات المختلفة مع دراسة وتحليل مكونات الاستدامة البيئية للجزائر.

- دراسة الاستدامة العمرانية للجزائر من خلال القوانين العمرانية وتقييم مخططات التهيئة والتعمير بواسطة أنظمة تقييم الاستدامة لمعرفة مدى استجابة هذه المخططات لمتطلبات الاستدامة.

- **المناهج المعتمدة في الدراسة**

اعتمدت هذه الدراسة على مزيج من المناهج التي فرضتها الجوانب المتعددة والمتنوعة لعناصر البحث، حيث تم اعتماد المنهج الوصفيوذلك من خلال التطرق إلى الجوانب النظرية والمفاهيم الأساسية الخاصة بالمدن المستدامة ومختلف مؤهلاتها، كما تم اعتماد المنهج

التحليلي وذلك من خلال استخدامه في تحليل التوجه العام للمخططات العمرانية التي وضعتها الجزائر لتنفيذ سياستها العمرانية والكشف عن الجوانب التي تنطوي على الآليات المختلفة للاستدامة داخل المدن.

- **الدراسات السابقة**

اقتضت الدراسة ضرورة الاستناد إلى مجموعة من الدراسات السابقة التي تنوعت من حيث مضامينها وطريقة معالجتها لموضوع المدن المستدامة، سواء من منطلق قانوني، أو اقتصادي أو اجتماعي، أو هندسي،والتي قلت في ما يخص الجانب القانوني– خاصة تلك التي تتطرق إلى موضوع المدن المستدامة في القانون الجزائري–، وتوفرت بشكل مقبول إلى حد كبيرفي ما يخص أغلب الجوانب الأخرى، من بين هذه الدراسات:

1–أطروحة دكتوراه في: الهندسة المعمارية للباحثة سعودي هجيرة، الاستدامة والمدينة [الممارسات في العمران المعاصر حالة الجزائر]، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012، ركزت الباحثة في دراستها علىأسباب عدم تحقيق التقدم في تنفيذ أهداف الاستدامة على المستوى العالمي والمحلي رغم النجاح المحدود مكانيا وزمانيا لبعض المبادرات؟

2– مذكرة ماجستير في تخصصتسيير المدن والتنمية المستدامة للباحث عبد القادر مريدد، بعنوان: الاستدامة والتشكيل العمراني في مدن الواحات بين تجارب الماضي والواقع القائم، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي سنة2011، حيث تم التركيز على موضوع الاستدامة في المدن الصحراوية.

- **صعوبات البحث**

شكل ارتباط موضوع الدراسة بالعديد من المفاهيم والفروع العلمية الأخرى كما تمت الإشارة إليه سابقا صعوبة في الإحاطة بجميعها، وهو ما تطلب محاولة بذل مجهود أكبر لفهم بعض المصطلحات ذات الطابع التقني كتلك التي يفرضها مجال الهندسة المدنية

والمعمارية التي تشكل إحدى ركائز المدن المستدامة، ولم يكن بالإمكان التغاضي عنها بأب شكل من الأشكال.

- **الخطة المتبعة**

تمت الدراسة وفق خطة ثنائية الفصل، تضمن الفصل الأول المفاهيم العامة للمدن المستدامة، وذلك من أجل الإحاطة بالجوانب المختلفة التي تجعل موضوع المدن المستدامة واضحا وجلبا ومفهوما بالقدر الكافي، أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه للإحاطة بعناصر الاستدامة العمرانية والبيئة، وهو ما يسمح بالتعمق أكثر في هذا النوع من المدن وفهم الآليات المختلفة لتحقيقه في الميدان كمسعى استراتيجي ضمن السياسات العمرانية الحديثة.

الفصـــل الأول

ماهية للمدن المستدامـــــة

أصبح إيجاد مفهوم للمدينة المستدامة مطلبا ملحا في نظرنا خاصة وأن تدهور البيئة العمرانية للمدن وصل إلى حد لا يطاق، وأصبحت فيه أنظمة البيئة الطبيعية غير قادرة علي تحمل المزيد من تصرفات الإنسان وأعماله التي انعكست سلبا على البيئة ككل، ولذالك فالمدينة المستدامة هي التي تستجيب لمفاهيم التنمية المستدامة، وسنتطرق في هذا الفصل إلى مفهوم المدن المستدامة في المبحث الأول، إضافة إلى المحاور الأساسية للمدن المستدامة في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فقد خصص للإحاطة بالجوانب المختلفة للاستدامة، وبالتالي فالدراسة ستكون ضمن هذا الفصل وفق الخطة التالية:

المبحث الأول: مفهوم المدينة المستدامة

المبحث الثاني: المحاور الأساسية للمدن المستدامة

المبحث الثالث: مفهوم الإستدامة

المبحث الأول: مفهوم المدينة المستدامة

في دراسة للباحث Jong Martin حول المفاهيم العامة المختلفة للمدن درس فيها الباحث 11 مفهوما هي: المدن المستدامة، الخضراء، الذكية، الرقمية، المدن القابلة للعيش، المعرفة والمعلومات والمرنة والإيكولوجية، المدن منخفضة الكربون، و كانت نتيجة الدراسة أن مصطلح أو تسمية المدينة المستدامة هي الأكثر دراسة والأكثر شيوعا في الكتابات الأكاديمية مع تاريخ طويل و صدى كبير في السياسات، كما توصل الباحث إلى أن مفاهيم مدينة المعلومات والمدينة القابلة للعيش تعتبر حديثة وتشير إلى محدوديتها كمفاهيم مستقلة، أما المدينة الذكية، المدينة الرقمية والمدينة الإيكولوجية والخضراء فهي حديثة النشأة نسبيا.

إن مفهوم المدينة المستدامة كان مستخدما منذ 1996 على نطاق واسع وربما حتى قبل ذلك، أما المدينة الرقمية فقد ظهرت بقوة سنة 2000، بينما المدينة منخفضة الكربون ومدينة المرونة فقد ظهرتا منذ 2009، وهما على الأرجح رد فعل على جدل المناخ العالمي[1].

أما بالنسبة للمدينة الذكية فنجد أنها منذ 2008 بدأت تأخذ موقعا مهما في الدراسات الأكاديمية وفي العامين الأخيرين تجاوزت المدينة المستدامة كتعبير، وهذا راجع لإهتمام الباحثين بالحلول التكنولوجية والذكية للعديد من المشاكل التي تعاني منها المدن، وكذلك كنتيجة للتطور الكبير في الأدوات ووسائل الاتصال وشبكات التواصل، لكن تؤكد بعض الدراسات أن المدينة الذكية يمكن إعتبارها مستدامة ولكن ليس العكس، لأن المدينة الذكية لا تأخذ بعين الإعتبار المخاوف البيئية، ويمكن دمج المدينة الخضراء والمدينة القابلة للعيش تحت مسمى المدينة المستدامة، أما المدينة الذكية فيندرج تحتها مدينة المعلومات والمدينة الرقمية، سنركز على المدينة المستدامة في بحثنا هذا مع إعطاء نبذة عن مفاهيم المدينة الذكية والخضراء فكل مدينة من هذه لها وجهة نظر عن ماهية المدينة وكيفية عملها[2] .

[1]– محمد عابد الجابري، "قضايا في الفكر المعاصر –العولمة ، صراع الحضارات ، العودة الى الأخلاق ، التسامح، الديمقراطية ، نظام القيم ، الفلسفة و المدينة"، الطبعة الاولى، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997) ، ص 11.

[2]– المرجع نفسه، ص 12.

المطلب الأول: تعريف المدن المستدامة

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف المدينة المستدامة وتطورها (الفرع الأول) وفي (الفرع الثاني) التمييز بين المدينة المستدامة والمدينة الخضراء، أما (الفرع الثالث) فتمثل في التمييز بين المدينة المستدامة والمدينة الذكية.

الفرع الأول: تعريف المدينة المستدامة وتطورها

إن فكرة المدن المستدامة ليست بالحديثة على المهتمين بالمجال الحضري، فالمطلع على تاريخ المدن يجد العديد من التجارب العالمية التي حاولت تجسيد مدن بيئية مثل تجربة المدن الحدائقية، أما مصطلح المدن المستدامة فهو لم يظهر حتى سنة 1988 في إطار برنامج اليونسكو الإنسان والطبيعة (MAP)، وبعد مؤتمر RIO العديد من برامج التدخل الخاصة اهتمت بهذا الموضوع، وفي سنة 1996 القمة الثانية للمدن والسكن تناولت بحكمة هذا الموضوع[1].

فمنذ أول ملتقى بيئي للأمم المتحدة سنة 1972 في ستوكهولم، أصبحت المدينة فاعل سياسي مهم ومؤثر، يأوي أكثر من نصف سكان العالم، حيث أسند إليها مهمة معالجة العديد من المشاكل الشاملة، فالعديد من الاتفاقيات الدولية الخاصة التي تمت المصادقة عليها في مؤتمر RIO أثبتت أنه لا يمكن تطبيق مفهوم التنمية المستدامة بصورة شاملة دون توجيه الجهود المؤسساتية نحو البعد المحلي، من أجل التمكن من تجسيد مقاربة التنمية المستدامة ومن ترسيخ متطلبات التنمية المستدامة، و منه فإن المدينة تعتبر درجة مناسبة جدا من أجل إشراك الفاعلين المحليين والسكان وتجسيد إجراءات الديمقراطية.

ـ مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالبيئة والتنمية (CNUED) في RIO سنة 1992

خلال هذا المؤتمر تمت دعوة المدن للمشاركة في إعداد الأجندة رقم 21، إلا أنه لم يتم التطرق إلى الإشكالية الحضرية مباشرة، بل تمت المناقشة حوله قبل عدة أيام من انعقاد المؤتمر خلال الملتقى الذي تم تنظيمه في مدينة Curitiba بناءا على طلب من المجموعة +G4 التي تضم أربعة جمعيات دولية كبرى خاصة بالمدينة: الاتحاد العالمي للجماعات

[1]–محمد عابد الجابري، المرجع السابق ،ص13.

المحلية (LULA)، الفدرالية العالمية للمدن المتحدة (FMCU) ، قمة المدن الكبرى في العالم ومتروبوليس (MITOPOLIS)، بالإضافة إلى بعض الجمعيات الجهوية للجماعات المحلية، عقب هذا الاجتماع حوالي ثلاثمائة مدينة تم تمثيلها من طرف مسؤوليها صادقت على وثيقة "إلتزام "Curitiba، التي وصت بإعداد أجندات 21 هيئة محلية، بالاعتماد على مبدأ الاستشارة المفتوحة إلى أبعد حد ممكن، بالإضافة إلى دعم التعاونيات اللامركزية بين المدن، حيث أصبحت المدن بعد ذلك الشغل الشاغل للأجندة 21[1] .

تعريف المدينة المستدامة[2]: هي المدينة التي تحترم مبادئ التنمية المستدامة والعمران البيئي، تعمل من أجل تسهيل ظروف السكن، العمل والتنقل، ولتفعيل استهلاك الطاقات المتجددة، في غالب الأحيان هي عبارة عن تجمع من الأحياء البيئية التي تهدف إلى تقليص بصمتها البيئية، أما طريقة الحكم فيها فترتكز أساسا على الأجندة 21 المحلية، كما يوجد العديد من التعريفات الأخرى لأن كل باحث يلقي الضوء على المجال الذي يختص به، فمفهوم المدن المستدامة غامض مثل التنمية المستدامة، لأنه يرتكز حول مفاهيم ومصطلحات متناقضة تخضع للمتغيرات الإقتصادية أساسا، فمصطلح المدن المستدامة هو مصطلح سياسي أكثر منه علمي.

- **تعريف المجلس الفرنسي للتنمية المستدامة:**

كما عرفها المجلس الفرنسي للتنمية المستدامة هي المدينة التي:

–حيث يضع السكان وسائل للتصرف كي تصبح المدينة منظمة وتؤدي وظائفها في شروط سياسية واجتماعية وثقافية مرضية لهم، عادلة ومنصفة للجميع.

–حيث العمل والديناميكية يرضيان أو يردان على أهداف تأمين الشروط البيولوجية للحياة نوعية الأوساط وتحديد استهلاك الموارد.

[1]–محمد عابد الجابري، المرجع السابق ، ص 14.

[2]–أنظر كينيث ايوارتبولدنج متولي ،" التاريخ الحضاري للقرن العشرين "،(القاهرة ،مكتبة المصطفى ،1996)، ص 44.

– التي لا تعرض للخطر تجديد الموارد الطبيعية المحيطة ولا وظيفة ولا علاقات وديناميكية الأنساق الايكولوجية التي تحويهم، ولا في النهاية التوازنات الكبرى الإقليمية والعالمية الضرورية لتنمية المجتمعات الأخرى.

– التي تتعلق بالحفاظ على قدرات ومقومـات الحياة وشروط طاقة الاختيار لأجيال المستقبل[1] .

- **تعريف ريتشارد روجرس[2]:**

أما ريتشارد روجرس فقد قام بتعريف المدينة المستدامة ووضع لها سبعة مفاهيم فهي بالنسبة له:

- **المدينة الايكولوجية:** التي تخفض وتقل من تأثيرها على المحيط البيئي حيث المنظر الطبيعي والشكل المبني يكونان متوازنان ومتوافقان، وحيث البنايات والهياكل القاعدية هي بالتأكيد أمينة وفعالة في استعمالها للموارد.
- **المدينة الخلاقة المبدعة la ville crèative** : أي المبدعة حيث تكون العقلية متفتحة والتجربة هي المحرك المعبأ لكل طاقاتها ومواردها البشرية وتسمح برد إيجابي وسريع نحو التغيير.
- **المدينة الجميلة la ville belle:** حيث الفن الهندسة المعمارية والطبيعية تأثر في الخيال والوجدان.
- **المدينة الرحبة la ville conviviale:** حيث الجو العام يسهل الإحساس بالحياة والروح الجماعية والحركية حيث المعلومة تنتقل وتتبادل وجها لوجه .
- **المدينة المنصفة العادلة la ville juste:** حيث الإيواء الغذاء العدالة التربية وتكافؤ الفرص والعمال موزعين بطريقة منصفة وكل فرد يشارك في الحكم المحلي.

[1]– أنظر كينيث ايوارتبولدنج متولي، مرجع سابق، ص45.

[2]– حسن كريم،" مفهوم الحكم الصالح"، في كتاب: إسماعيل الشطي وآخرون، " الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، الطبعة الثانية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 97.

- **المدينة ككتلة واحدة ومتعددة المراكز la ville compacte et polycentrique:** وهي التي تحمي الريف وتجمع وتدمج الجماعات المختلفة في أحياء
- تقبل التجاور الاهتمام والانشغال فتغيير موقف كل فرد هو الذي يضمن التنمية المستدامة وليست الدولة وهذا يتطلب نقلة نوعية.
- **مدينة متنوعة une ville diversifièe :** حيث هي مروحة واسعة من الأنشطة التي تتداخل محدثة حيوية وديناميكية الإلهام وتعطي ميلاد لحياة جماعية أساسية.

وتبدو هذه النقاط في ظاهرها أكثر مثالية لأنها ذات جانب معنوي أكثر منه مادي وهنا تكمن الصعوبة في تحقيقه[1].

الفرع الثاني : التمييز بين المدن المستدامة والمدن الخضراء

إن حركة العمران الجديد هي حركة في التصميم العمراني، وقد نشأت في الولايات المتحدة في الثمانينات، ومن ضمن أهدافها أن تكون الأحياء معدة للمشاة ومتعددة الاستخدامات، و تسعى إلى إنهاء التمدد العمراني,و تشمل خصائص الشوارع الضيقة و الأرصفة الواسعة والكثافات السكانية المرتفعة.

أما **العمران الأخضر:** فهو نموذج نظري لتصميم عمراني عديم الإنبعاثات السامة والنفايات، وقد أنشأت في التسعينات، ويهدف إلى تعزيز التنمية العمرانية الموفرة للطاقة، ويسعى أيضا لتحويل وتجديد مراكز المدن ما بعد الصناعية، ويشجع على تطوير أحياء المدينة المستدامة اجتماعيا وبيئيا.

أولا: معايير وخصائص المدينة الخضراء

من أهم معايير المدن الخضراء ما يلي:

- استجابتها بشكل جيد للمناخ، وللموقع، وتوفير استفادة من الأصول الطبيعية مثل أشعة الشمس وتدفق الرياح.
- تخفيض انبعاث ثاني أكسيد الكربون CO_2، مع الاعتماد على الطاقة المتجددة.

[1]– حسن كريم، مرجع سابق، ص98.

- القضاء على مفهوم النفايات، لأنها تستند إلى حلقة مغلقة للنظام البيئي مع إعادة التدوير النفايات، وإعادة استخدامها وإعادة تصنيعها وتحويلها إلى سماد.ذ
- دمجها للمناظر الطبيعية والحدائق وأسطح المباني الخضراء لتحقيق أقصى قدر من التنوع البيولوجي في المناطق الحضرية.
- توفيرها لسهولة الوصول والتنقل إلى أجزائها، وتوفيرها لنظام نقل عام فعال[1].

ثانيا: مبادئ المدينة الخضراء

إن العمران الأخضر متعدد التخصصات لذا فهو يتطلب تعاون المهندسين ومخططي المدن وعلماء البيئة ومخططي النقل والاجتماع والاقتصاديين، بالإضافة إلى المعماريين والمصممين في المناطق الحضرية، فالعمران الأخضر يحاول الحد من استعمال الطاقة والمياه والمواد في كل مرحلة من مراحل دورة الحياة في المدينة، بما في ذلك الطاقة الكامنة في استخراج ونقل المواد وتصنيعها، وتجميعها في المباني، مع تسهيل إعادة تدويرها

عندما تنتهي حياة المبنى، ومن أهم مبادئ المدينة الخضراء ما يلي: المناخ، الطاقة المتجددة من أجل إنبعاثات صفرية، المدينة صفرية النفايات، المياه، تنسيق المواقع والحدائق والتنوع البيولوجي العمراني، النقل المستدام والمساحات العامة، المواد المستدامة المحلية مع طاقة كامنة قليلة الكثافة وتعديل الأحياء الموجودة، المباني والأحياء الخضراء، مجتمعات صحية وبرامج متعددة الاستعمالات، الغذاء المحلي وسلاسل الإمداد القصيرة، التراث الثقافي، الهوية والإحساس بالمكان، الحكم الحضري والشراكة، التعليم البحث والمعرفة، استراتيجية المدن في البلدان النامية[2].

كما سبق وعلمنا أن المدينة المستدامة، أو المدينة البيئية هي مدينة خططت مع الأخذ بعين الاعتبار الأثر البيئي، والتي يقطنها ناس غايتهم تقليل المدخلات اللازمة من الطاقة والمياه والمواد الغذائية، والنفايات الناتجة من الحرارة، وتلوث الهواء CO_2-، والميثان، وتلوث المياه ودون أن يترك عبئا على الأجيال المقبلة، بينما ترتكز فكرة المدن الخضراء المستدامة

[1]- د. ندى خليفة محمد على الركابي، المدينة الخضراء كأسلوب للمحافظة على الموارد وحماية البيئة من التلوث منطقة الدراسة الكرادة الشرقية، المجلة العراقية لهندسة العمارة، المجلد 30 العدد(1-2) ، 2015 ، ص 88.

[2]- المرجع نفسه، ص 89.

أو المباني الخضراء على محاولة الاستفادة من الطاقة البديلة والتي لا تبعث غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو وبذلك فإنها تحاول التوفير في الطاقة بمحاولة التخفيف من الاستهلاك عن طريق مواصفات قياسية لبعض مواد البناء مثل الأسطح العازلة لحرارة الشمس أو برودة الجو حسب موقع كل دولة من خط الاستواء أو القطبين.

وتعتبر المباني الخضراء منظومة متكاملة من الإجراءات والحلول التي تطبق على مرافق المبنى أو المشروع العقاري فتقلل من مصروفات الطاقة، وتحولها إلى عناصر مفيدة للبيئة وللمبنى ولساكنيه، فالمدينة الخضراء تعمل على تكامل الجوانب الإنسانية والاجتماعية في العمليات الايكولوجية.

الفرع الثالث: التمييز بين المدينة المستدامة والمدينة الذكية

المدينة الذكية كما عرفها Washburn هي "المدينة التي تستعمل فيها الحوسبة التقنية وفي البنية التحتية وخدمات المدينة [وتشمل إدارة المدينة والتعليم والصحة والنقل و المياه]، لتكون ذكية ومترابطة وفعالة " ، أي أن التركيز هنا على التقنيات الذكية لحل مشاكل المدن، بينما عرفها (SRF) (centre of Régional Science 2007) "على أنها الأداء الجيد للمدينة في الإقتصاد، والسكان، والحكم، والتنقل، والبيئة والعيش ،بطريقة مبنية على التكامل الذكي بين المواهب والأنشطة للسكان المستقلين والواعين"[1].

بينما تؤكد تعاريف أخرى أن التقنيات جزء رئيسي في المدينة الذكية " فهي المدينة التي تراقب وتدمج ظروف كل عناصر البنية التحتية بما فيها الطرق، والجسور والأنفاق والمطارات والاتصالات، المياه، الطاقة، والمباني الرئيسية مع الحفاظ على مواردها" (Bowerman et al .2000) ويعتبر نظام الرصد الذاتي أحد اللآليات الرئيسية للمدينة الذكية، فهو يأتي من مصادر واقعية من البيانات في الوقت الحقيقي في العالم الحقيقي من أجهزة الاستشعار المادية والافتراضية، وهناك تعريفات أخرى تركز على الجانب المعماري

[1]- علي عدنان عميص،" المدن الذكية"، موقع المدن الذكية، مقالة علمية محكمة منشورة بتاريخ 30 أفريل 2011، يمكن الاطلاع على المقال، على الرابط الآتي:

http://www.smartcity-me.com/article.aspx?id=8

"للمدينة الذكية وهي التي تعطي الإلهام، وتنشر الثقافة والمعرفة والحياة، والمدينة التي تحفز السكان على النجاح في حياتهم"[1].

أولا: خصائص المدينة الذكية

هناك تصورات مختلفة للمدينة الذكية، وهناك أبعاد مشتركة متفق عليها، وتشمل العناصر الأساسية للمدينة الذكية إدارة المدينة والتعليم والرعاية الصحية والسلامة العامة والعقارات و النقل والمرافق العامة:

أ ــ إدارة المدينة:

ـ إدارة مبسطة توازن بين احتياجات المواطنين والشركات.

ـ استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة عمليات المدينة والبنى التحتية (بما في ذلك المباني ووسائل النقل والمرافق) والخدمات (مثل الرعاية الصحية والتعليم)، والمواطنين والشركات.

ـ التعليم: استخدام التكنولوجيا تؤدي إلى تحسين جودة التعليم وتقليل تكاليفه[2].

ـ يشمل توظيف الحوسبة الذكية (أجهزة الكمبيوتر والانترنت) وتقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (المحتوى الرقمي وتقنيات العمل الجماعي).

ب ــ الرعاية الصحية:

ـ الحوسبة الذكية وICT ، يمكن أن تعزز نوعية وكفاءة تقديم الخدمات الصحية، من حيث أنظمة تخزين قابلة للتوسع ومنصة الاتصالات.

ـ الحوسبة تتيح التخزين الالكتروني وتبادل سجلات المرضى مما يسهل تشخيص الأمراض والبحوث المستقبلية .

ـ تشمل المزايا الأخرى كالاستجابة السريعة لخدمات الطوارئ وتقديم الخدمات الطبية[3].

[1]– علي عدنان عميص ، مرجع سابق، ص41.

[2]– المرجع نفسه، ص 42.

[3]– المرجع نفسه، ص 44.

كما سبق وتطرقنا لتعريف المدينة الذكية على أنها نطاق عمراني متقدم للغاية من حيث البنية التحتية شاملة المباني المستدامة، الاتصالات وطرق التسوق، وتعتبر تكنولوجيا المعلومات أساس بنائها وتقديم الخدمات الرئيسية لسكانها، بينما استراتيجيات المدينة المستدامة بنيت على أساس المبادئ الخمسة للتنمية المستدامة المتمثلة (بمبدأ الاحتراز ومبدأ التكامل ومبدأ مكافحة التلوث ومبدأ الإجراء الوقائي ومبدأ التشارك في صنع القرار).

المطلب الثاني: خصائص واهتمامات المدن المستدامة

سنتطرق في هذا المطلب إلى خصائص المدن المستدامة (الفرع الأولى) وإهتمامات المدينة المستدامة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: خصائص المدن المستدامة

إن المدينة المستدامة هي: المدينة المكتفية ذاتيا: فالتطور المكتفي ذاتيا هو الذي يقوي القدرة على التلبية المحلية للإحتياجات الأساسية، هذه الفرضية لا تشجع التبادلات التي تعتبر مصدر مهم للثروة لا يجب إيقافها.

وهي كذلك المدينة التي لا تستورد ثمن تنميتها:فهي تحقق أهداف سكانها دون أن يكون ثمن ذلك على حساب منطقة أخرى ،و هي شكل من أشكال المدينة التي تحترم الإقليم الذي يضمها.

أما المدينة النشطة اقتصاديا: التي يساهم فيها السكان والنشاطات الاقتصادية باستمرار في تحسين محيطهم الطبيعي،المبني والثقافي على المستوى الجواري وعلى المستوى الجهوي[1].

المدينة المتجانسة: وهي المدينة التي تضمن التجانس الاجتماعي، الاقتصادي البيئي، والمجالي بين مختلف النشاطات الحضرية وإنعاش التركيبة الحضرية بهدف تصحيح الإختلالات المجالية.

[1]– عيسى السيد جعفر، "دور القيادة في تحقيق التنمية المستدامة"، مقالة علمية محكمة منشورة ب: مجلة البيئة، (العراق، 2005)، ص 15.

كما مدينة تتولى نفقات التنمية المستدامة: فهي تعمل على التخفيف من بصمتها البيئية، وعلى ترميم الإرث الطبيعي، وهي مدينة تضمن رفاهية الجميع، وتحرك مجتمع قادر ومسؤول.

مدينة متضامنة ومتكافلة: تعمل على دمج كل فئات المجتمع في تسيير شؤون المدينة سواء المواطنين، مراكز البحث، المستهلكين والتجار، الحرفيين والمؤسسات[1] .

الفرع الثاني: اهتمامات المدن المستدامة:

يشمل الحكم الحضري الراشد أولا تشجيع اللامركزية ودعم السلطات المحلية، بهدف تفعيل المشاركة في القرارات لجعلها أقرب ما يكون إلى الساكن، لأنه في الحالات التي يكون فيها المجتمع المدني أكثر اندماجا في عملية التخطيط العمراني، تكون البرامج التنموية أكثر استدامة.

والأمر الثاني يتعلق بتشجيع مشاركة السكان في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمجال الحضري، بالإضافة إلى تشجيع الكفاءة والإنتاجية بهدف تحسين القدرة على توفير الخدمات وعلى زيادة الإنتاج، من خلال إشراك السكان ذوي الدخل المنخفض في التحسين الذاتي لأحيائهم.

أما الأمر الثالث فيتعلق بضمان قيام حكم راشد يتسم بالشفافية، الكفاءة وخاضع للمساءلة، يسمح للمدن أن تصبح ذات كفاءة في إدارة إيراداتها ونفقاتها، ويمكن الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المحلي من المساهمة في الإقتصاد الحضري[2].

أما بالنسبة إلى الحق في السكن: يجب على الدولة تعزيز الحق في السكن الملائم، حماية هذا الحق وضمان تحقيقه بالصورة الصحيحة، ويجب أن لا تعمل على بث آمال غير واقعية لا يمكن لها تنفيذها، لأن توفير السكن الملائم لا يعني القيام بالأمر مباشرة دون المرور بمراحل.

---

[1]–عيسى السيد جعفر، مرجع سابق، ص 16.

[2]– ريمان محمد ريحان، " تنمية المجتمعات الجديدة–التمكين كأداة فاعلة في عمليات التنمية الحضرية المستدامة"، رسالة ماجيستير (جامعة القاهرة، كلية الهندسة، 2007)، ص 143.

ـــ توفير الخدمات الحضرية الأساسية:الملائمة و الميسورة لسكان المدينة من خلال:

تحسين تسيير الخدمات الأساسية : بزيادة الفعالية والكفاءة والإنصاف في إيصال الخدمات ،من خلال خلق الشراكات بين مختلف القطاعات (العام والخاص) خاصة في قطاع النقل والماء.

ـــ تشجيع الإستراتيجيات التمكينية: ويعني الأخذ باللامركزية في الوظائف وتفويضها إلى الصعيد المحلي مع إشراك المجتمعات المحلية في تشغيل وإدارة الخدمات على صعيد الأحياء.

ـــ التوسع الحضري المستدام: ويشمل البعد الإقليمي للتنمية المستدامة للمدن، حيث يشجع المدن على الاستخدام الأمثل للأراضي المنتجة في المناطق الحضرية وحماية النظم الإيكولوجية الهشة[1] .

المطلب الثالث: أهداف ومستويات المدن المستدامة

وقد تطرقنا في هذا المطلب إلى مستويات المدينة المستدامة (الفرع الأول) وأهداف المدن المستدامة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مستويات المدينة المستدامة[2]

حسب المهندس العمراني PhiLIPPE MADEC يتم تقييم مقياس المدينة المستدامة وفق أربع مستويات: مستوى الحياة اليومية (Le quotidien) وهو الأقرب إلى حياة كل ساكن، مستوى المتروبو (La mètropole)، مستوى الإقليم (Le territoire)، ومستوى الكوكب kهذا المستوى الأخير الذي يأخذ بعين الاعتبار الأقاليم المهمشة التي تعاني من اللاعدالة البيئية المحلية والشاملة التي تسببها عمليات النمو العمراني الغير مراقبة، حيث يهتم بتحقيق العدالة البيئية التي تحتاج إلى التفكير على المستوى المحلي والعالمي، ومنه فإن التدخل في أو من أجل المدينة المستدامة، يعني الربط بين هذه المستويات وتحقيق

[1]–ريمان محمد ريحان ،مرجع سابق، ص 144.

[2]– رعد سامي عبد الرزاق، التميمي،" العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي"، الطبعة الأولى، الأردن: دار الدجلة للنشر والتوزيع، 2008، ص 68.

التجانس بينها، حيث تختلف مقاييس التدخل من أجل تحقيق الهدف المتمثل في المدن المستدامة من المقياس النقطي إلى المقياس الشامل، لأن التصرف والتفكير بطريقة مستدامة يقود إلى التفكير في كل المقاييس، وهي:

- **المقياس النقطي (Eco-opèration):**

ويتمثل هذا المقياس في التدخلات النقطية على مستوى البناية (سواء تجهيز أو بنايات سكنية) أو على مستوى الساحات العمومية (تهيئة الساحات العمومية)، حيث طالما إقتصرت الاستدامة على مقياس البناية، على القطعة الأرضية الخاصة بها وعلى استهلاكها للطاقة، في إطار المقاربة البيومناخية للمرفولوجية العمرانية، هذه المقاربة التي "تسمح بتحديد العلاقات المباشرة بين الوسط المناخي (الريح، الشمس، والضوء) المورفولوجية العمرانية والنوعية البيئية والعمرانية التي يتم خلقها، وذلك بهدف خلق بيانات كامنة وتحسين نوعية البيئية للفضاءات الخارجية العمومية والخاصة "، حيث يجب تجاوز هذه المقاربة حاليا إلى المقاييس الأكبر من أجل التمكن من تحقيق الاستدامة العمرانية .

- **مقياس الحي(Eco-quartier):**

لا يمكننا أن نتكلم على أحياء مستدامة بل عن مشاريع أحياء مستدامة، لأنه وحدها المدن المستدامة هي التي يمكن أن تضم أحياء مستدامة، وبالتالي فإن مشاريع الأحياء المستدامة هي ليست إلا مرحلة من مراحل التوجه نحو المدن المستدامة، فهي عملية تجريبية من أجل إختبار المشاريع والتوجهات، قبل تعميمها على باقي المناطق المتواجدة من المدينة، أو قبل خلق المدينة المستدامة[1].

- **مقياس الحاضرة(Eco-citè):**

هي مقاربة جديدة في ميدان الاستدامة الحضرية، ظهرت سنة 2008 من طرف وزارة البيئة الفرنسية في إطار مخطط المدينة المستدامة، بهدف خلق مقياس ملائم أكثر من مقياس البناية (HQE) والأحياء المستدامة، عند معالجة التحديات الأساسية لتهيئة الإقليم، كمعالجة النفايات، التنقلات، الإنتاج المحلي للطاقات المتجددة، التماسك الإجتماعي والإنصاف الإقليمي، وهو يتطابق مع التجمعات الكبرى التي سوف يبلغ عدد سكانها

[1]– رعد سامي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 69.

100.000 ساكن، وذات سرعة في النمو السكاني معتبرة، ومنه فقد ظهر مقياس الحاضرة نتيجة تنامي المسؤولية البيئية التشاركية، من أجل مرافقة المشاريع الحضرية القادرة على تحقيق شعار المدن المستدامة، لأنه مثل أول مقياس للتدخل يعالج إشكالية الإنصاف والعدالة الإقليمية.

- **مقياس الجهة (Eco-règion)**

يعتبر المقياس الأوسع والأكفأ ضمن مقاييس الحاضرة، وهو مقياس إستراتيجي ظهر بهدف عدم الفصل بين الريف والحضر أثناء عمليات التخطيط وتوجيهها إلى التفكير في حوض الحياة بدل الإقتصار على المجال الحضري.

ومنه فإن التنمية المستدامة في العمران تدفع إلى التفكير في تداخل المقاييس، فهي لا تعني فقط العبور وإجتياز المراحل من الأبسط إلى الأكثر تعقيد، بل تعني تحديد العناصر المشتركة بين هذه المقاييس، كما أن ترجمة الانشغالات البيئية على المقاييس الكبرى (المدينة والإقليم) يختلف عن المقاييس الصغرى(البناية والحي) التي لا يمكن تحديد تأثيرها على التركيبة الحضرية، وذلك راجع إلى مواجهة محدودية المشاريع وإلى درجة تعقيد الظواهر على مستوى المقاييس الكبرى [1].

الفرع الثاني: أهداف المدن المستدامة

تهدف المدينة المستدامة إلى جودة حياة عالية للجميع في كل مكان، إن الرعاية الإجتماعية والحصول على الخدمات (التعليم والصحة والحياة الترابطية، وخاصة الإسكان) لها دور أساسي، من منظور مزيج إجتماعي، يجب بذل جهد من الأخلاق والتضامن لتعزيز الوصول إلى السكن والترفيه والثقافة لذوي الدخل المنخفض، والمعاقين أو كبار السن، من خلال التوأمة والتعاون بين الشمال والجنوب أو الشرق والغرب، يمكن لهذه المدن أن تساعد في نشر وتطوير هذه المفاهيم في أماكن أخرى من العالم[2].

---

[1]- ابراهيم سليمان مهنة، " التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية- أبعاد وآثار على التنمية المستدامة"، الطبعة الأولى، حلقوس، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2000، ص 22.

[2]- قبلاوي حنان وآخرون، نحو مشروع تحصيص سكني مستدام، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير المدن، جامعة العربي بن مهيدي، 2011، ص17.

الثقافة والترفيه:

تتطلب المدينة المستدامة مواطنين مسؤولين عن البيئة ومسؤولين مستنيرين يعيشون في سياق مرض ويعززون الصحة الجيدة، إن السياسة الثقافية وثقافة التنمية المستدامة للمواطنين البيئيين هي واحدة من العناصر، من خلال الدعم، بما في ذلك الدعم المالي، للمؤسسات الثقافية، وبالتالي تعزيز نفوذه، ويهدف إلى إيقاظ الأطفال على الفن والثقافة في المدرسة، مع إحترام التنمية المستدامة، يمكن للعروض الثقافية والترفيهية أن تجعل المدينة أكثر جاذبية.

التعليم الترفيهي المستدام:

يتم تحسين الصحة والإثراء الفكري ونوعية الحياة، من خلال المرافق الثقافية والرياضية المراكز الثقافية بما في ذلك المكتبات ومكتبات الوسائط والوصول إلى الانترنت والطبيعة القريبة، حيث يتم دمج هذا في شبكة خضراء مثل الاكتشاف والبيئة، المواد التعليمية، تساهم أماكن العرض والمعارض في إثراء ثقافة كل شخص وتعزيز المواهب المحلية أو الفنانين المستقلين، وتكمن هذه المجمعات الرياضية في (بركة السباحة والأراضي وأماكن الرياضة والقرب والطبيعة).

الحياة التعاونية والتعاقدية:

غالبا ما يتم تطويره وتشجيعه بشكل كبير في مشاريع المدن المستدامة، من أجل الانسجام بين جميع السكان والممثلين في المدينة[1] .

إقتصـــــاد:

في مدينة مستدامة، يمكن البحث عن أهداف إقتصادية مختلفة، فلضمان بقاء الشركات المحلية على المدى الطويل، تطوير سلاسل الإمداد القصير، الزراعة المحلية والمبيعات المباشرة، وشركات المواد البيئية المحلية ...، تفضل تركيب الشركات التي تشكل جزء من

[1]– قبلاوي حنان وآخرون، المرجع السابق، ص 18.

التنمية المستدامة (احترام البيئة و الهداف الاجتماعية، وما إلى ذلك) يمكن أن ينعكس هذا الهدف على سبيل المثال في شهادة الشركات [1] .

تخطيط استخدام الأراضي:

تواجه المدن ظاهرة التوسع الحضري والظواهر البيئية والحضرية، حيث يؤدي انتشار المحيطات، وتجاوزات الطرق الجانبية، وتيجان المدن، التي يفضلها تطوير الطرق ومراكز التسوق الطرفية، وانتشار مراكز الترفيه، وتوسيع مناطق النشاط، والبحث عن موطن فردي في الريف، إلى مدينة مشتتة يستهلك أراضي ومولد الإزاحة الدعوة إلى الطاقة المتجددة ليست إجابة فريدة أو كافية لجميع الأضرار التي لحقت بالبيئة، يجب إعادة التفكير في تخطيط استخدامات الأراضي في مدن اليوم وفي الايكولوجي الجديد، وكذلك التنقل[2].

تنويع وسائل النقل:

ويسهل الامتداد العمراني المنخفض السفر غير المزود بمحركات (ركوب الدراجات والمشي والتزلج على الماء) والنقل العام، عندما يكون كل شيء في متناول اليد، يمكن أن يصبح استخدام السيارة هامشيا، إن الاستخدام المكثف للمواصلات العامة، والذي يحد من حركة السيارات الخاصة المسؤولة عن الازدحام والتلوث والحوادث ويحل محلها، مما يقلل المسافة بين المنزل والمحطة أو مع المحطة الأقرب، وبالتالي وقت النقل تكون الحافلات وخطوط الترام ذات أولوية على باقي حركة المرور، غالبا ما تستفيد من الممرات المحجوزة.

على الرغم من إنخفاض متوسط السرعة، فإن الدراجة مفيدة للغاية للرحلات القصيرة، حيث يتم تعويض هذه الأخيرة بوقوف السيارات بالقرب من الصفر و خطر الاختناق المروري غير موجود، يمكن تشجيع جميع وسائل النقل البديلة بما في ذلك ركوب الدراجات، ولكن أيضا عربات التزحلق، والدراجات البخارية، بما في ذلك مسارات الدراجات والمساحات

[1]- فائق جمعة المنديل، سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات العربية، المؤتمر الإقليمي المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية، المملكة الأردنية الهاشمية- عمان، يناير 2008 ، ص: 18.

[2]- غادة محمد ريحان حسين، دور المجتمع في تحقيق التنمية العمرانية المستدامة- التمكين المستدام كمدخل دراسة لأحد التجارب العالمية في تنمية البيئة العمرانية، كلية الهندسة بالمطرية -جامعة حلوان، ص ص 1-8.

الخضراء والمشابك وملاجئ الدراجات، توجد أحياء بدون سيارات بالفعل، بالإضافة إلى العديد من مناطق المشاة، وهي مفتوحة أيضا للدراجات[1] .

[1]– المرجع نفسه، ص 9.

المبحث الثاني: المحاور الأساسية للمدن المستدامة

في حقيقة الأمر للمدينة المستدامة تاريخ بدأ مع المدينة الأوروبية المستدامة بميثاق البورغ عام 1994 وهو الميثاق الأوروبي للمدن من أجل التنمية المستدامة، سنتطرق في هذا المبحث إلى المحاور الأساسية للمدن المستدامة من خلال مؤشرات المدينة المستدامة (المطلب الأول)، معايير ومبادئ المدن المستدامة (المطلب الثاني)، وبرامج سياسات وإستراتيجيات تحقيق الاستدامة في المدن (المطلب الثالث)، أما (المطلب الرابع) فخصص لدراسة الأحياء المستدامة.

المطلب الأول: مؤشرات المدينة المستدامة[1]

إن مؤشرات المدينة المستدامة والمعايير والأطر المختلفة تعمل معا كمدخلات في إدارة عمليات الإستدامة العمرانية، فمن خلال توفير المعلومات وتوليد المعرفة، وخلال تشكيل أجندات تعمل جميعا كأدوات لإدارة الأداء وإشراك مختلف الجهات الفاعلة في التعلم وتبادل المعرفة، وبالتالي يمكن أن تفهم على أنها عملية تقنية لتحديد وتقييم مختلف أبعاد الاستدامة العمرانية، ويمكن اعتبارها عملية سياسية واجتماعية في إدارة مبادرات المدينة المستدامة، وعند النظر في وظيفة مؤشرات المدينة المستدامة، فمن المهم أن توضع بعين الاعتبار الملامح العامة للمؤشرات والسياقات الحضرية الخاصة التي يتم تطبيقها فيها.

أولا: أهم مؤشرات المدينة المستدامة على المستوى الدولي

إن معظم المدن في مختلف أنحاء العالم لديها أهداف ومؤشرات للاستدامة ومتكاملة بشكل أو بآخر مع خططها الإستراتيجية ومع سياسات التخطيط لديها، وتركز معظم المؤشرات على الركائز الثلاث للاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بينما تتمحور القطاعات أو الفئات حول: البيئة الطبيعية، والبيئة المبنية، والمياه وإدارة النفايات، والتنقل والطاقة، والاقتصاد، والتعليم والثقافة والعلوم والابتكار، والرفاه والصحة والسلامة، والحكم ومشاركة المواطن.

[1]– سعودي هجيرة، الاستدامة والمدينة: الممارسات في العمران المعاصر حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في: الهندسة المعمارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012، ص 122.

على سبيل المثال إذا كانت بعض الممارسات المستدامة قائمة على مفهوم نوعية الحياة وخدمات المدينة، ولا تأخذ هذه المفاهيم بعين الإعتبار البعد البيئي للاستدامة عند صياغة المؤشرات، عندها فإن المؤشرات المتعلقة بالخدمات العامة (مثل الترفيه) قد تشير إلى وجود نوعية حياة جيدة وبالتالي المساهمة في استدامة المدينة، لكن المباني التي تقدم هذه الخدمات في المدينة قد تستهلك كميات كبيرة من الطاقة وهو ما يدل على أن الأداء أكثر فقرا من منظور الاستدامة، ثم يطرح التساؤل: هل هذه المدينة مستدامة أم لا؟ لذا فإن تصنيف المؤشرات قد يصبح مشكلة، وخاصة بالنسبة للمؤشرات التي تعكس أكثر من بعد واحد في آن واحد [1].

ومع الاهتمام المتزايد بالمؤشرات والحاجة لقياس الاستدامة عن طريق مؤشرات ومعايير التقييم [2]، ظهرت العديد من المشاكل المتعلقة باستخدام وتطبيق المؤشرات، وسنحاول الآن إعطاء لمحة عامة عن عدد من مؤشرات المدن المستدامة المعروفة عالميا والسهلة التنفيذ نسبيا، والتي جربت على الكثير من البلدان والمدن في العالم.

وتوجد مؤشرات الأحياء والمشاريع المستدامة على المستوى الوطني والتي لقيت إعتراف عالمي، وتدعى في العادة أنظمة تقييم الاستدامة وهي منهجية تهدف إلى تحقيق أداة تقييمية للمشاريع العمرانية في إطار أهم المحددات المؤثرة على أداء هذه المشاريع مثل الطاقة، المياه، الانبعاثات الكربونية، النقل، الصحة للأفراد.

ويتم العمل بها على مستوى كل بلدان العالم، ويتم من خلالها إصدار شهادات لمدى استدامة الحي أو المشروع بناءا على عدد النقاط أو المستويات التي حققها، وغالبا ما تركز على الأبعاد الثلاث للاستدامة[3] .

[1]- سعودي هجيرة، المرجع سابق، ص 125.

[2]- أنظر الملحق رقم 01 والملحق رقم 2.... [جداول منقولة عن سعودي هجيرة، مرجع سابق، ص 126].

[3]- سعودي هجيرة، المرجع نفسه، ص 127.

ثانيا: دراسة أنظمة تقييم ومؤشرات الأحياء والمدن المستدامة[1]

سيتم الآن بتحليل عدة مؤشرات لقياس الاستدامة العمرانية، واستند اختياري لهذه المؤشرات على معيارين من المعايير العامة، أن يكون له علاقة بالاستدامة العمرانية، وأن يغطي أكثر من ركيزة واحدة من الركائز الثلاث للاستدامة.

الملاحظة الرئيسية من دراسة وتحليل أطر مؤشرات المدن والأحياء المستدامة هي أن المؤشرات تغطي الأبعاد الاجتماعية والبيئية بالتساوي (43 و 44)، أما مؤشرات قياس الاستدامة الاقتصادية فتغطي حوالي 12، إذا أطر المدينة المستدامة تركز بشكل واضح على الأبعاد الاجتماعية والبيئية، أما فيما يخص تقسيم مؤشرات المدينة المستدامة حسب الفئات فقد جاءت المؤشرات التي تغطي الرفاه والصحة والأمن 17 وإدارة المياه والنفايات 14 والبيئة الطبيعية 13.5 والبيئة المبنية 11 بينما كانت الطاقة 6 وتكنولوجيا المعلومات والاتصال 3.

الشكل 1.4: تقسيم الاستدامة العمرانية وفق الفئات

الشكل 2.4: نسب ركائز الاستدامة في اطر المدينة المستدامة

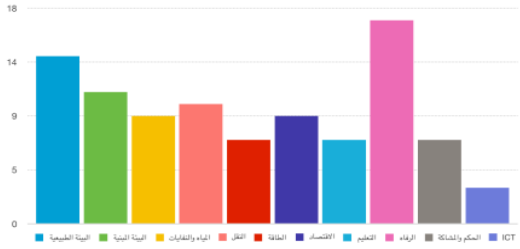

المصدر: (الباحث.2017).

عنوان الرسم البياني: أنظمة تقييم و مؤشرات الأحياء و المدن المستدامة

إن أنظمة التقييم ومؤشرات الاستدامة العمرانية عادة ما تنتج من طرف ثلاث أنواع من المنظمات: المنظمات البيئية، ومنظمات تطوير المواطنة الخضراء، ومنظمات الاستشارات المستدامة، وهذه الأدوات هي لترتيب المدن المستدامة أو السماح للمدن بالمقارنة لإيجاد أفضل الحلول والممارسات، كما تم تطوير العديد من نظم المؤشرات من قبل مؤسسات ومشاريع بحثية(McManus 2012)، وتستعمل هذه المؤشرات عادة كأدوات تفسيرية أو تجريبية، أو أدوات تقييم الأداء وقد استخدمت مؤشرات الاستدامة على نحو متزايد من قبل

[1]– سعودي هجيرة، المرجع سابق، ص 128.

الإدارة العامة للتأكد من إستراتيجيات الاستدامة للمدن وخاصة من خلال تمكين تقييم ورصد الأنشطة[1].

ثالثا: نظم إصدار الشهادات للعمران المستدام

تحدد هذه النظم الحد الأدنى من متطلبات التنمية والبناء، في حين أن المباني والمشاريع التي تبنى وفقا لنوعية ومعايير هذه النظم يمكن أن تظهر الحد الأقصى للاستدامة، ويمكن الإشارة إلى تعريف العناصر المكونة لنظم إصدار الشهادات كالآتي:

المعيار: ينص على تحديد المواصفات والتفاصيل الرئيسية.

الأهداف: أي الأهداف وجوانب الاستدامة العمرانية.

المؤشر: وصف كمي وقابل للقياس، وكل معيار يتم تقييمه بواسطة عدد من المؤشرات.
نظام التصنيف: يبين حدود التصنيف، فلا بد من تحديد طريقة التقييم (كمي أو نوعي) لقياس المؤشرات والمعايير، ولقياس الحد الأدنى من المتطلبات، ويجب أن يتم عرض نتيجة التقييم ببساطة وعلى وجه التحديد.

عملية التصديق: تحديد التدابير اللازمة والخطوات لمنح الشهادة، وعملية التقييم والتصنيف عادة ما تكون لمباني أو لأحياء أو لمدينة أو لمراحل دورة الحياة (مثل التصميم والتخطيط والبناء وما إلى ذلك)، كما تصنف نظم إصدار الشهادات على أساس موضوع التقييم (بناء مبنى، المكاتب، مدارس، حي مدينة وما إلى ذلك).

لقد ظهرت أنظمة منح الشهادات لأول مرة بهدف تقييم الاستدامة في المباني، ولكن في السنوات الأخيرة تم إعطاء الكثير من الاهتمام لتقييم الاستدامة في الأحياء، حيث أن الحي مستوى بين المدينة والمبنى ويحتوي على كافة الجوانب والمعايير لتحقيق الاستدامة العمرانية، فتحقيق الاستدامة في الأحياء هو الخطوة الأولى نحو تحقيق الاستدامة في المستويات العليا[2].

[1]– سعودي هجيرة، المرجع سابق، ص 129.

[2]– المرجع نفسه، ص130.

الشكل : استعمال طريقة من الأسفل إلى الأعلى والعكس في الاستدامة العمرانية

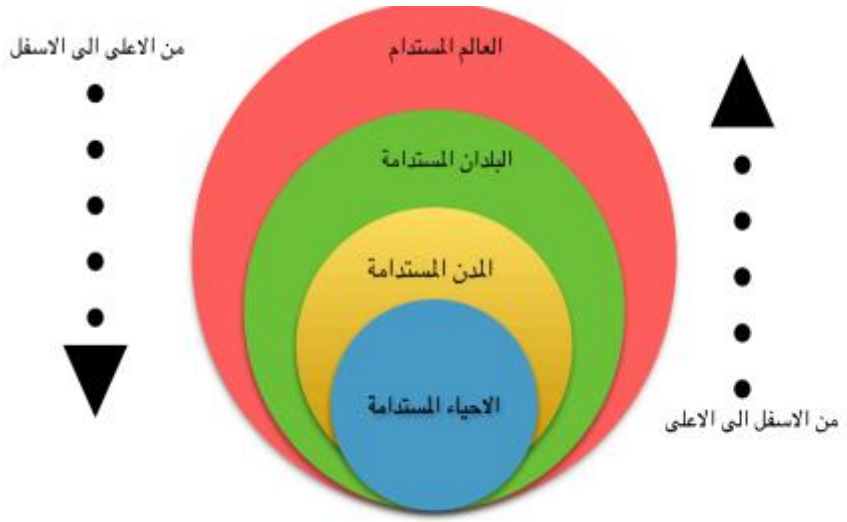

المدن وأحياء المدينة (كقاعدة للاستدامة) لديها دور قوي في دفع عجلة الاستدامة العمرانية والتي هي شرط مسبق لتحقيق الاستدامة في المستويات العليا، فهناك علاقة متبادلة بين المستوى الأول، أي الأحياء المستدامة والمستوى الأخير، أي العالم المستدام، ويمكن تفسير هذه العلاقة على النحو التالي :

– تحديد الأهداف العامة والجوانب الرئيسية للاستدامة على الصعيدين الوطني والدولي، وأيضا تفاصيل وأهداف فرعية على المستويات الإقليمية والعمرانية (من أعلى إلى أسفل).

– تحديد الاستراتيجيات الوظيفية والمشاريع التنفيذية على المستويين الإقليمي والمحلي، والدعم والرصد على الصعيدين الوطني والدولي (من أسفل إلى أعلى)، والنقطة المهمة هي أن هناك حاجة إلى أداة لتقييم أهداف وإستراتيجيات الاستدامة العمرانية في الإتجاهين، وقد أدت هذه الحاجة في ظهور وانتشار نظم إصدار الشهادات[1].

[1]– سعودي هجيرة، المرجع سابق، ص131.

المطلب الثاني: مبادئ ومعايير المدن المستدامة

قد وضعت المنظمة العالمية WWF عشرة مبادئ أساسية للمدن المستدامة، وقد وضع برنامج "نعيش فوق كوكب واحد" 10 معايير للمدن المستدامة، سوف نتطرق لمبادئ المدينة المستدامة في (الفرع الأول) ومعايير المدينة المستدامة (الفرع الثاني)، ثم نعطي نماذج عن المدينة المستدامة (الفرع الثالث).

الفرع الأول: مبادئ المدن المستدامة

حسب المنظمة العالمية WWF يوجد 10 مبادئ أساسية للمدن المستدامة هي:

-صفر كربون: الاستعمال الأمثل للطاقات واستعمال الطاقات المتجددة من أجل تقليص الانبعاثات.

-صفر نفايات: من خلال إعادة التدوير أو استعمالها كأسمدة.

-التنقل المستدام: تقليص عدد المركبات التي تستعمل المحروقات، وتوفير خط للنقل الجماعي للتنقلات التي تزيد عن 400 متر، يكون التوقف كل 10 أو 15 دقيقة قرب الخدمات والمناطق التجارية.

-المواد الأولية محلية ومستدامة: فهي جد ملائمة ولها تأثير جد محدود أثناء نقلها وإستعمالها.

-التغذية المحلية والمستدامة: تشجيع التغذية إنطلاقا من المواد الأولية والصحية.

-التسيير المستدام للماء: ترقية الإهتمام بالمحافظة على كمية ونوعية الماء.

-المسكن الطبيعي والتنوع البيئي: المحافظة، خلق وتثمين التنوع البيئي والمسكن الطبيعي.

-الإنصاف والتنمية الاقتصادية: ترقية العدالة الإجتماعية والتنمية الاقتصادية المحلية[1].

[1] – بركاني فاطمة الزهراء، دور المشروع الحضري في تحقيق الإستدامة بالمدينة الجزائرية، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العمران، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2014، ص 36.

الفرع الثاني: معايير المدن المستدامة

فقد وضع برنامج "**نعيش فوق كوكب واحد** " عشرة معايير التي يمكن من خلالها تحديد الأهداف المتوقع تحقيقها لأي مدينة يمكن أن تسمى مستدامة وهي:

- المدينة التي لا تطلق أي انبعاث لغاز أكسيد الكربون.
- التي لا تنتج أي فضلات.
- التي تستعمل وسائل النقل المستدامة.
- تستعمل مواد البناء مصدقة ويمكن إعادة تدويرها.
- تعتمد على نظام غذائي قائم على المنتجات المحلية وصديقة للبيئة.
- تحافظ على حماية الحيوانات والنباتات.
- تحافظ على الطابع المحلي لعمارة كل منطقة.
- تشجع التجارة العادلة التي تستجيب إلى المعايير التي حددتها منظمة العمل الدولية.
- تطوير نوعية الحياة.
- تتحكم في استخدام واستهلاك المياه.

وبصفة عامة المدينة المستدامة هي التي تلبي جميع هذه الأهداف من منطلق المحافظة على البيئة وتطوير نوعية الحياة لسكانها[1].

الفرع الثالث: نماذج عن المدن المستدامة

[المدينة المتراصة والمدينة الخفيفة، نموذجين متناقضين للمدينة المستدامة]

إن المقاربات التي تتناول المدينة المستدامة تختلف بين تيارين متناقضين الأول يرفض الحركة ويؤكد على البعد المحلي والجواري، أما الثاني فيركز على فكرة أن المدينة المنتشرة

[1]– عبد القادر مريدد، الاستدامة والتشكيل العمراني في مدن الواحات بين تجارب الماضي والواقع القائم، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الهندسة المعمارية والعمران ,تخصص تسيير المدن والتنمية المستدامة، جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي، 2011، ص 38.

هي نموذج متواجد وسوف يستمر في الوجود، مادام التنقل حق مكتسب في ظل تطور التكنولوجيات الغير مضرة بالبيئة[1].

- **المدينة المتراصة: (Compacte) [النموذج التقليدي للمدينة المستدامة][2]**

حتى وإن كانت كثافة البنايات مرحب بها من طرف العديد من الآراء، فإنه ليس من الضروري تطبيقها في جميع أنحاء بنفس النسبة، ففي بعض الحالات تخطيط حي جديد مترابط مع النسيج الحضري أفضل من العمل على رفع الكثافة، هذا الرفع الايجابي والذكي للكثافة هو نسبي حيث لا يمكن تخيل بناء أبراج في الضاحية، ولكن الكثافة في هذه المناطق تعني المرور من 10 إلى 20 أو 30 سكن في الهكتار بالنسبة للأحياء المعمرة مسبقا، وذلك بهدف محاربة التمدد الحضري، الذي يهدد المساحات الخضراء التي غالبا ما تحيط بالمدينة، بالإضافة إلى التقليص من التنقلات الآلية وبالتالي التقليص من غازات الدفيئة.

ومنه فإن البحث عن الكثافة هو من أول طموحات التنمية المستدامة المطبقة في المدينة، مع الدمج والمشاركة، كما أن زيادة الكثافة في القطاعات المبنية هي حالة مستقبلية للتجمعات الحالية التي كثافتها أقل بكثير من حالتها في بداية القرن العشرين، وهي تعني بناء أمتار مربعة إضافية قابلة للإستعمال وللعيش في مساحة محددة من الأرض، كما أنه غالبا ما تعوض كلمة الكثافة في الدراسات العمرانية بالتراص للدلالة على البعد الاجتماعي للظاهرة.

حيث يسعى العديد من المخططين إلى تعزيز نمط إنشاء المدن المتراصة، من خلال إعتبارها كسياسة عامة، وذلك على الرغم من أن النتائج المتمخضة عن عمليات تنفيذ هذه

---

[1]– الوكالة الفرنسية للتنمية، " مدن متنامية– الطبعة العربية"، (فرنسا، وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية، الوكالة الفرنسية للتنمية، معهد التهيئة والعمران المدني في منطقة إيل دو فرانس، 2011) ، ص 76.

[2]– الوكالة الفرنسية للتنمية، مرجع نفسه، ص77.

السياسة لا ترقى إلى مستوى الأهداف المرجوة، حيث أن المدن المتراصة تتميز بالعديد من مظاهر الاستدامة والشمولية والكفاءة، لأن تكاليف توفير مرافق البنية التحتية فيها أقل بكثير من المدن المنتشرة، إلى جانب أن فرص الوصول إلى الخدمات والمرافق أفضل و بالتالي الحد من مظاهر التهميش الاجتماعي، كما تتسم هذه المدن أيضا بتقليص الفترات الزمنية والتكاليف التي تتطلبها عمليات التنقل منها وإليها، وبالتالي التقليل من مستويات إستهلاك الوقود، وهذا ما يجعلها من الناحية النظرية أكثر مرونة في إطار حماية البيئة.

إلا أنه وبالرغم من هذه الايجابيات فإن هناك العديد من الأصوات المنتقدة لهذا النمط من المدن، نتيجة الجدل الناشئ حول سير عمليات التكثيف الحضري في التيار المعاكس لقوى السوق العقاري التي تطمح إلى تحقيق المزيد من الإمتداد، بالإضافة إلى المظاهر السلبية المرافقة للكثافة العالية جدا، كالازدحام والتلوث وزيادة الضغط على الموارد الطبيعية والمساهمة في رفع تكاليف الأراضي وتشجيع عمليات التعمير التي تتجاوز نطاق الإرتفاقات المحظورة[1].

- **المدينة الخفيفة (Lègère) [صناعة المدينة المستدامة في كل مكان حتى في المدينة المنتشرة][2]**

حتى المدينة المنتشرة الغير متراصة يمكن أن يكون لها مستقبلا مستداما، رغم الاتهامات الموجهة إليها عموما بذريعة أنها لا تعمل من أجل إيقاف التمدد الحضري، حيث أن المهندس المعماري الألماني FINN GEIPEL في مشروعه باريس الكبرى (Le Grand Paris)، قام بإعطاء قيمة للمدينة الخفيفة ،من خلال إدخال عنصر الوضوح بإستعمال شبكة من المساحات الخضراء، العديد من الممرات، كثافات معقولة وأماكن للاستراحة

[1]– الوكالة الفرنسية للتنمية، المرجع السابق، ص78.

[2]– الوكالة الفرنسية للتنمية، المرجع نفسه، ص79.

(Convenient stores) على الطريقة اليابانية، بالإضافة إلى إقتراح العديد من الخدمات الحضرية في الضاحية ،لأن المدينة في معظم حالاتها منتشرة.

بالرغم من كل المحاولات الساعية إلى الحد من هذا النموذج، فهو يستمر بالإنتشار لا محالة، وبالتالي فهو ظاهرة لا يمكن إنكارها لأنها لن تتوقف أبدا وهذا ما يدعو إلى العمل على التأقلم معها، كما أن PIERRE KERMAN يدعو إلى" التوقف عن تشويه صورة الضاحية لأنها تعتبر حسب وجهة نظره مفتاح الاستدامة، لأنها مكان التقاء مع التنوع البيولوجي، مكان العلاقة بالوسط الزراعي ومكان تسيير الماء، وبالتالي فإن العمل على تعمير الضاحية يمكن من التوفيق بين التكثيف وسهولة الوصول إلى الثروات الطبيعية"، أي أن التكثيف بطريقة عقلانية وذكية، التوضع الجيد لعمليات التعمير عبر مختلف مناطق المدينة، ومحاولة تغطية الخدمة فيها عن طريق الربط بين أنماط النقل، وإحترام أساسيات الاقتصاد في الماء الطاقة والمواد الأولية أثناء تصميمها، يمكن أن يقود إلى إنشاء قطاعات يمكن أن يطلق عليها إسم أحياء بيئية أو أحياء مستدامة، ولكن بوجود سياسة شاملة بمقياس كبير، تقوم على التفكير في تمويل عمليات التعمير المستدام في الضاحية[1].

المطلب الثالث: إستراتيجيات تحقيق الاستدامة في المدن

يمكن تصنيف برامج خلق مدن مستدامة إلى كل من البرامج التالية[2]:

- المحافظة على البيئة الطبيعية بما فيها المحافظة على الطاقة.
- المحافظة على البيئة المبنية وإطالة عمرها بتحسين متانتها وصيانتها.
- إعادة تشكيل البيئة المبنية لتخفيف الضغط الذي يقع على البيئة الطبيعية بما فيها كل من قرارات استعمالات الأراضي والمواصلات الحضرية.

[1]– الوكالة الفرنسية للتنمية، مرجع سابق، ص80.

[2]– رعد سامي عبد الرزاق التميمي، " العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي"، الطبعة الأولى، (الأردن، دار الدجلة للنشر والتوزيع، 2008) ، ص 70 .

في حين تتلخص سياسات تحقيق استدامة المدن في استبدال معدل المدفوعات للخدمات البلدية بمدفوعات تتناسب وموقع الخدمة، فالذين يكونون في مواقع خدمات عالية يدفعوا أكثر من الذين يسكنون في أماكن ذات خدمات أقل كلفة، بالإضافة إلى فرض ضرائب على الأرض تعتمد على قيمتها الشرائية والإعفاء من قيمة التحسينات لتشجيع زيادة الكثافة.

كما يمكن إقتراح عدد من الاستراتيجيات المتعلقة بتحقيق استدامة المدن هي:

- أن تلبي منتجات المدينة طلبات السكان الخاصة وطلبات السكان المستقبلين.
- إعادة تشكيل أجزاء المجتمع الموجودة لتواكب التغيير في الأعمال والإحتياجات السكنية.
- توفير البدائل ليجد السكان خيارات أوسع في طرق السفر والإتصال وتوجيه الخدمات.
- تلبية مصالح السكان المتنوعة بحيث يكون التنوع مصدر قوة وليس مصدر تناقض، عن طريق إعادة تشكيل مناطق الأعمال حتى تتوافق ومتطلبات السوق، وإقناعهم ان المدن يمكنها أن تحافظ على صحتهم ورغباتهم، بهذه الطريقة يمكن التقليل من الضغط في المناطق والتوسع للخارج[1].

المطلب الرابع: الأحياء المستدامة أو الأحياء البيئية، وحدة بناء المدن المستدامة

حاليا يتم إستعمال هذه المصطلحات بكثرة رغم أن أول تعريف رسمي لهذه الأحياء لم يظهر إلا سنة 2011 من طرف وزارة البيئة والتنمية المستدامة الإقليمية والمحلية الفرنسية (MEDDTL) بأنها: "التنمية المستدامة للأحياء التي تشمل الاعتبارات المتعلقة بالنقل، الكثافة والأشكال العمرانية، وبالبنايات البيئية، ولكن المتعلقة خاصة بالدمج الاجتماعي والوظيفي وبمشاركة المجمع المدني".

[1]- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، المرجع السابق، ص 71.

أولا: تعريف الحي

هو وحدة هيكلة المجال الحضري أين تهيمن الوظيفة السكنية بالنسبة للنشاطات الأخرى، هذه الوحدة يمكن أن تضم مجموعة من السكان تتراوح بين 30 و 60 000 ساكن، حسب مستوى التجهيزات التي يضمها ومبادئ تنظيم السكنات(تجمع للسكنات أو وحدة جوارية)، كما أن مفهوم الحي ينطبق أيضا على حقيقة اجتماعية محددة تشكلت في إطار مجالي ومبني يتميز بأحداث تاريخية وثقافية مشتركة وبخصائص موضعية خاصة توضح وتؤكد هوية الأماكن والعناصر المكونة لها[1].

ثانيا: تعريف الأحياء البيئية أو المستدامة

هي أحياء تم إنشاؤها أو تجديدها وفق مقاربة بيئية، تهتم خاصة بالجانب الجمالي" أو المساحات الخضراء في الأحياء" وبالنوعية البيئية للمباني، حيث أن هذه المقاربة حديثة نوعا ما (ظهرت موازاة مع ظهور النوعية الرفيعة للبنايات(HQE)، فهي تعتبر أحياء مثالية، تسمح بإعادة تثمين صورة الأحياء والسكنات الاجتماعية التي تعاني من صعوبات، أو التي تعاني من التلوث.

هذه الصورة المثمنة تم استعمالها سابقا في المواقع الصناعية التي تعاني من التلوث، حيث سميت بالأحياء البيئية، من أجل التركيز على الإنقطاع مع التوجهات السابقة، وطمأنة السكان من حيث إعطاء صورة ايجابية لهذه الأحياء الجديدة، ومنه فإن الأحياء البيئية أو الأحياء المستدامة هي مصطلحات تدل على نفس الشيء، إلا أن مصطلح الأحياء المستدامة أحدث، وهي تتمتع عموما بالنوعية الاجتماعية، التشاركية، الاقتصادية والبيئية، حيث يكون الحكم على المدى الطويل حول مشروع مشترك بين الفاعلين، يتوفر فيه الدمج والتنوع الإجتماعي العمراني والوظيفي، وتتوافق فيه أزمنة التركيب الاجتماعي والاقتصادي

[1] – عبد الله محمد إبراهيم، "التوجه المنظومي نحو التنمية المستدامة"، مقالة محكمة منشورة، الرابط:
www.ngoce/content/nseer.doc

للبرامج(العقار، الاقتصاد المحلي، ...) النتائج البيئية (التنقل العام، الكثافة العادلة...). فهي عبارة عن أقطاب عمرانية، كثيفة نسبيا ومترابطة، تستجيب إلى مبدأ الاستدامة من حيث النوعية العامة، ولكل واحد منها خصائص يتميز بها عن باقي الأحياء، كما أن خلق الأحياء المستدامة لا يمثل سوى مرحلة من مراحل التوجه نحو المدن المستدامة، لأنه عبارة عن برنامج للتدريب من أجل إختبار المبادئ والتوجهات قبل تعميمها على باقي الأجزاء المتواجدة أو قبل خلق المدينة المستدامة[1].

ثالثا: خصائص الأحياء المستدامة: الخصائص المشتركة التي تجمع بينها هي [2]:

– الكثافة، الدمج الوظيفي والتنقل المستدام: بالتحكم المترابط في التعمير والتنقل، أي تجسيد حي كثيف ومدمج وظيفيا، أين تسمح الجوارية مع توفر مواقف النقل الجماعي بتحقيق تنقلات مستدامة.

– النوعية الرفيعة للمحيط: إن إنجاز الأحياء المستدامة يكون بطريقة تعمل على التقليص من إستهلاك المصادر الغير متجددة، وعلى التقليص من البصمة البيئية.

– الدمج بين الأجيال والدمج الاجتماعي: حيث أن الحياة المفعمة في الحي هي التي تسمح بالتبادلات النوعية بين السكان، ويمكن تحقيق ذلك مثلا من خلال الدمج بين السكنات (الأبعاد والأنواع).

– الرفاهية وسهولة التواصل: لأن خلق أحياء مستدامة يهدف إلى توفير نوعية حياة لمستعمليه.

[1]– عبد الله محمد إبراهيم، المرجع سابق، ص 134.

[2]– قاسم، خالد مصطفى، " إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة"، مصر: الدار الجامعية، 2007، ص 17.

– التحكم في القيم: لأن فعالية أي مشروع يتطلب التحكم في قيمه الإجمالية على المدى الطويل.

– نظام تشاركي: إن تقبل المشروع ومدى إنسجامه يعتمد على نظام تشاركي يهدف إلى إشراك كل الفاعلين منذ البداية.

رابعا: أهداف الأحياء المستدامة[1]

لقد جاء في العدد الخاص من Le moniteur الذي صدر في نوفمبر 2007، بعنوان "بناء مدينة مستدامة" المعايير 10 التي تعتمد عليها الأحياء المستدامة، والتي يمكن ترتيبها وفق الأهداف التي جاءت بها تجربة الأحياء المستدامة Ontario في كندا، حيث يمكن تلخيص أهداف في الجدول التالي[2]:

الأهداف	المعايير
البيئة المحلية ونوعية الحياة	✓ المساحات العمومية وخاصة المساحات الخضراء. ✓ المحافظة على المناظر الطبيعية وعلى الطبيعة بصفة عامة. ✓ احترام دورة الماء ونفاذية الأراضي. ✓ هندسة معمارية مستدامة.
البيئة العامة : محاربة غازات الدفيئة والتسيير المستدام للمواد	✓ إبعاد حركة السيارات عند الضاحية. ✓ التسيير المقتصد للطاقة (التقليص في الاستهلاك، التوجه نحو الطاقات المتجددة)
دمج الحي في باقي المدينة : الكثافة ،الدمج، التنقلات...	✓ تحصيصات لا تتجاوز 300 أو 350 م² و كثافة لا تتراوح بين 100 إلى 200 ساكن في الهكتار. ✓ التنوع في السكنات من حيث الإشكال المعمارية والنوع. ✓ استعمال وسائل النقل المستدامة. ✓ الدمج الاجتماعي: الدمج بين مختلف أنواع السكن الاجتماعي والخاص.
المشاورة و المشاركة والحكم الراشد	
اقتصاد الحي : العمل، النشاطات	

[1]– كامل السيد، مصطفى، "الحكم الرشيد والتنمية"، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006، ص 62.

[2]– المرجع نفسه، ص 63.

المبحث الثالث: مفهوم الاستدامة

استخدم مصطلح الاستدامة منذ ثمانينات القرن العشرين، أول ما استخدم بمعنى الاستدامة البشرية على كوكب الأرض وهذا مهد إلى التعريف الأكثر شيوعا للاستدامة والتنمية المستدامة، حيث عرفته مفوضية الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في 20 مارس 1987: "**التنمية المستدامة هي التنمية التي تفي باحتياجات الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة**".

المطلب الأول: مفهوم الاستدامة

إن مفهوم الاستدامة ظهر في سياق تاريخي مع مفهوم المجتمع المستدام، وهي عبارة عن محاولة لردم الهوة بين المخاوف البيئية من الآثار البيئية المتزايدة من النشطة البشرية، والمخاوف الاجتماعية والسياسية حول قضايا التنمية، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن التنمية المستدامة كانت امتداد منطقي لإشكاليات المطروحة في الدراسات البيئية، من الستينات إلى الثمانينات، وكانت هناك قضايا موضع نقاش بين حماة البيئة، وتجلى ذلك في أهم أسباب التدهور البيئي، فبينما أرجع Paul Ehrlich المشكل الرئيسي للتزايد السكاني والاستهلاك المفرط، وهي مشاكل تتطلب تغييرات أساسية في السلوكيات والمعتقدات، فقد أكد Barry Commoncer أن العنصر الرئيسي في أحداث التأثير كان التكنولوجيا وما نتج عنها من صناعة، بينما كان عمل اللجنة العالمية للتنمية المستدامة في اتجاه مختلف نوعا ما، وركز أكثر على القضايا الاجتماعية والسياسية والتوزيعية، إلا أنه كان أقل ميلا إلى المطالبات بتغييرات جذرية في السلوك والأولويات، وتماشيا مع تفويضها للنظر في قضايا البيئة والتنمية على حد سواء، فقد ركزت اللجنة على الاهتمام بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية وعلاقتها بالتدهور البيئي [1].

[1]– تقرير التنمية البشرية لعام 2005 نشر لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إعداد كفن ونكنز وآخرون، ص152.

وكانت نتيجة تقرير اللجنة العالمية للتنمية المستدامة (تقرير برونتلاند) مزيجا بين العناصر الراديكالية والإصلاحية، حيث برز الجانب الراديكالي من خلال الربط الصريح بين قضايا التنمية والبيئة، وقال التقرير أن المشاكل بين المجموعتين من القضايا تتشابك لدرجة أن الاستدامة البيئية لا يمكن أن تتحقق إذا لم يتم معالجة مشكلة الفقر في جميع أنحاء العالم، وأكد تقرير برونتلاند على ارتباط قضية معقدة وواسعة كالتدهور البيئي مع قضية التنمية البشرية والفقر المعقدة والواسعة هي الأخرى، وأقترح أن يتم حلهما معا في وقت واحد بطريقة متعاضدة. أما الجانب الاصطلاحي فكان مع القيام بأعمال محورها الإنسان، واقترح حل كل من الإفراط في الإستهلاك وقلة الاستهلاك، والإجابة على الاهتمامات البيئية يكمن في تعزيز أكثر للتنمية البشرية [1].

❖ **المخاوف والانتقادات لمفهوم التنمية المستدامة:**

مع بروز أهمية التنمية المستدامة، أعرب المجتمع البيئي عن شكوكه، وتمحورت الكثير من المخاوف والشكوك حول الحجج التي قدمها تقري برونتلاند بأن الإنتاج الاقتصادي العالمي يجب أن يتضاعف من 5 إلى 10 مرات حتى يتم تحقيق التنمية المنشودة، وأن المعنى الآخر "للتنمية" هو النمو الاقتصادي، ففي عام 1991 نشر نقد للتنمية المستدامة من قبل المنظمات غير الحكومية (Gibson 1991) و أشار Gibson إلى ثلاث قواعد تعبيرا عن القلق من مفهوم التنمية المستدامة: الغموض، جذب النفاق وتعزيز الوهم والتي سنمر عليها سريعا[2].

❖ **التنمية المستدامة**

من أهم خصائص التنمية المستدامة هي أنها تعني أشياء كثيرة مختلفة لكثير من الناس والمنظمات المختلفة، وهناك محاولات عديدة لتعريف المصطلح، إن المفاهيم المختلفة لمعنى

[1]- تقرير التنمية البشرية لعام 2005، مرجع سابق، ص153.

[2]- عبد الجبار تيم وآخرون، مستقبل التنمية في الوطن العربي، الأردن، دار اليازوري العلمية، 1998، ص 92.

التنمية المستدامة تميل لتعكس الموقف السياسي والفلسفي لهذه التعريفات المقترحة أكثر من وجهة نظر علمية غير مبهمة، لكن يبقى التساؤل عما إذا كان هذا النقص في دقة التعريف يمثل مشكلة خطيرة، فهو بالتأكيد يضيف الارتباك في المناقشات السياسية والأكاديمية حول المصطلح ويساهم في مشاكل أخرى، لكن هناك بعض المزايا لترك ما المقصود بالتنمية المستدامة مفتوحا إلى حد ما، فالدبلوماسيون على دراية بضرورة ترك المصطلحات الأساسية غير معروفة في عمليات التفاوض، وبنفس الطريقة قد يستفيد مصطلح التنمية المستدامة بما يسمى" الغموض البناء"، إن زيادة التعريفات المتنافسة في الدراسات تشير إلى أن أي محاولة للتعريف الدقيق للمفهوم حتى ولو كان ذلك ممكنا، سيكون له تأثير باستثناء أولئك الذين لم يعبر عن وجهة نظرهم في التعريف.

وبالنسبة للكثيرين فإن التعريف يخرج من محاولات تنفيذ التنمية المستدامة بدلا من التعريف المفروض من البداية، ففي حين أن هذا محبط فكريا من وجهة نظر العلم، إلا أنه قد يكون النهج المناسب في العالم الفوضوي من السياسة وسياسات التنمية المستدامة، أي أن عدم تعريف التنمية المستدامة بدقة سيمثل فرصة سياسية مهمة، وقد ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العلمية العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987 على أنها: تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرتها في إشباع حاجات الأجيال القادمة[1].

وعرفها قاموس ويبستر(webster) بأنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا، وإذا كان هذا التعريف يعتبر التنمية المستدامة هي التي تسعى أساسا إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية دون الإشارة إلى الجوانب الاقتصادية أو البشرية، فإن تعاريف أخرى تركز على البعد الاقتصادي للتنمية مثل ما ورد

[1]– محمد حسن دخيل، إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة– دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، (بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009)، ص 17.

في تعريف "روكلس هاوس" (Ruckeleshows) مدير حماية البيئة الأمريكية حين عرفها بأنها: تلك العملية التي تقرر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان وليستا متناقضتين، واستنادا إلى هذا التعريف فإن التنمية المستدامة تهدف إلى تحسين نوعية الحياة وعقلانية استخدام الموارد الطبيعية، بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام معدلات تجددها في الطبيعة.

وبصف عامة فإنها تعني التصالح (concilier) بين البيئة والاقتصاد والاجتماع فلو رمزنا لكل ميدان بدائرة فإن التنمية المستدامة تمثل تقاطع الدوائر الثلاث، مما يعبر عن تنمية متناغمة وعادلة ومستدامة للنشاطات الاقتصادية تساهم في تحسين مستوى الحياة دون الإضرار بنوعية البيئة.

وتجدر الإشارة أن هذا المفهوم أصبح من المرجعيات الأساسية في السياسات الوطنية والدولية منذ مؤتمر "ريودي جانيرو 1992" المعروف بقمة الأرض، ولذلك ترسخ في الخطابات العالمية، وأصبح مجالا للقاءات والمؤتمرات الدولية التي فرضتها سياسة التعاون الدولي لمواجهة التهديدات المحدقة بالكوكب: كالإضرار بالتنوع البيئي والتلوث، والإحتباس الحراري... وذلك بهدف وضع سياسات تقلص من حجم بؤس الإنسانية وانتشار الفقر واللاعدالة الاجتماعية وسوء التغذية ونقص مياه الشرب...إلخ[1].

تمزج التنمية المستدامة بين حماية البيئة مع الفاعلية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وبذلك فهي تسعى لتأسيس علاقة بين التنمية الاقتصادية وفي ذات الوقت التسيير السليم للبيئة، ويعني ذلك العمل على قياس وضبط كيفية استخدام الإنسان للموارد البيئية، أي الأخذ في الاعتبار ضرورة الحفاظ على المصادر الطبيعية المحدودة ومراقبة تأثيرات الأنشطة

[1]– محمد حسن الدخيل، مرجع سابق، ص18.

الإنسانية على المدى الطويل، لأن كل البشرية تبحر في نفس المركب وبتعبير الحركات الإيكولوجية لا يوجد كوكب بديل لأن كل فعل إنساني له انعكاساته على شروط حياة الآخرين، وتحلل الاستدامة كمدلول يعتبره الاقتصاديون رأس مال تملكه المجتمعات الإنسانية ويكون: طبيعيا متجدد أو غير متجدد (الماء–الأرض–الغطاء النباتي–البترول)، و رأس مال مادي(العقارات– المنتوجات)، ورأس مال بشري، ورأس مال اجتماعي (العلاقات الاجتماعية)، وتختلف درجة الاستدامة حسب درجة الأهمية التي تولى للبيئة.

1– الاستدامة القوية: تعطي هذه الرؤية الأولوية للبيئة في عملية التنمية وذلك لأنها تهدف للعمل على ضبط النشاط الإنساني من أجل حماية البيئة، وتنظر للإنسان على أنه فصيلة من فصائل الكوكب فإذا لم يحافظ على الوسط الذي يعيش فيه فإنه سيحكم على نفسه بالزوال، وتتبنى الدول الإسكندنافية هذه المقاربة التي تدمج النظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي (النشاط الإنساني) ضمن النظام الأشمل (البيئة)[1].

2– الاستدامة الضعيفة: تعطي التنمية المستدامة الضعيفة الأولوية للإنسان وتنظر إلى البيئة كنتاج للنشاط الإنساني، فالطبيعة ما هي إلا بناء اجتماعي، أي أن المؤيدين لهذا المفهوم يرون أن التقدم العلمي، وتوفر الإرادة الوطنية والدولية كفيلة بمعالجة الأضرار والتدهور البيئي، كما أن للإنسان القدرة على إيجاد بدائل للطاقة، ويمكنه التحكم والتخفيض من انبعاث الغازات الحرارية الضارة ويمكنه تطهير الأنهار الملوثة وتشجير الغابات وحماية الحيوانات المهددة بالإنقراض... كما تعتبر أن التنمية القائمة على العدالة الاجتماعية كفيلة بتخفيض الأضرار البيئية، فالمناطق الأكثر فقرا هي المناطق الأكثر إضرارا بالبيئة... ويستشهدون في ذلك بالدول الغنية التي تمتلك القدرة على حماية بيئتها عن طريق مشاركة المجتمع المدني وتدخل السلطات، لكن الدلائل تشير إلى أن تحسين مستوى المعيشة وتحقيق

[1]– عبد الجبار تيم وآخرون، المرجع السابق، ص 93.

التقدم العلمي والتقني لا يؤدي بالضرورة إلى الحفاظ على البيئة كما يؤكد ذلك النموذج الأمريكي[1].

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

سنتطرق في هذا المطلب إلى البعد الاجتماعي و العدالة الاجتماعية في الفرع الأول و إلى البعد الاقتصادي في الفرع الثاني بالتفصيل.

الفرع الأول: البعد الاجتماعي

- **العدالة الاجتماعية[2]:** كتب "أفلاطون" في القرن الخامس قبل الميلاد قائلا: "يجب أن لا يوجد بين المواطنين فقر مدقع ومن جانب آخر غنى فاحش لأن الاثنين منتجان لشر عظيم"، فاللامساواة الاجتماعية من أكبر معوقات التنمية لارتباطها بالفقر والتهميش والإجرام والأمراض وغيرها، وفي نفس السياق تعهد ميثاق الأمم المتحدة قبل أكثر من ستين عاما بتحرير الأجيال القادمة من ويلات الحرب وحماية حقوق الإنسان ودفع عجلة التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات الحياة في جو من الحرية، والتزمت الدول الغنية منذ 1976 بتقديم 0.7 % من ميزانيتها كمساعدة للدول الفقيرة، لكن في الواقع التزمت 5 منها فقط خلال السبعينات بتعهداتها، كما أنه لم تكن الدول الأكثر فقرا هي الدول الأكثر مساعدة بل على العكس فأمريكا تقدم المساعدات للدول الحليفة لها[3].

وقد شخص تقرير "براتدتلاند 1987" بشكل مفصل اللاعدالة الاجتماعية في العالم ودعا إلى ضرورة التنمية العادلة على المستوى العالمي والحد من اللامساواة الاجتماعية وهذا ما جعل دول العالم تتوعد في مستهل الألفية 2000 خلال اجتماع الأمم المتحدة بتحرير إخواننا من الرجال والنساء والأطفال من أوضاع الفقر المدقع والالتزام بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، وتبني أهدافا واضحة لإنقاص نسبة الفقراء إلى النصف وتخفيض وفيات

[1]– محمد حسن الدخيل، مرجع سابق، ص 94.

[2]– د. سعيد محمد الحفار، الموسوعة البيئية العربية، مج/ 1–ب/1–ف/ 1، ص 68.

[3]– المرجع نفسه، ص69.

الأطفال وتوفير التعليم لأطفال العالم والعمل على تحقيق هذه الأهداف في غضون 2015. لكن كانت النتائج مخيبة للأمل، ولعل أبلغ تعبير عن هذا الوضع ما جاء في تقرير التنمية البشرية 1994 الذي أشار إلى أن هناك صورة مذهلة لتقدم بشري غير مسبوق ولبؤس بشري لا يوصف، ولتقدم بشري على جبهات عديدة ممزوجا بتقهقر للبشرية على جبهات عديدة أخرى ولعولمة باهرة الرخاء جنبا لجنب مع عولمة مؤسسة لفقر مدقع، لأن معظم البلدان ليست على المسار المطلوب لبلوغ معظم الأهداف الإنمائية، فالفجوة كبيرة بين البلدان الفقيرة والغنية من جهة وبين فئات المجتمع الواحد من جهة أخرى، فمجموع دخل 500 إنسان في العالم يفوق دخل أفقر 416 مليون من أبنائه ويعيش 2500 مليون إنسان أي ما يمثل 40% من سكان العالم بأقل من دولارين في اليوم، ولا يحققون سوى 5% من الدخل العالمي في حين أن 10% من أغنى من يعيشون في الدول المتقدمة يحققون 54% من الدخل العالمي[1].

تتحمل الدول الأفريقية جنوب الصحراء النسبة الأكبر من الفقراء، فهي تشكل نسبة 20% من الولادات في العالم و 44% من الوفيات، بسبب الفقر والمجاعة وعدم توفر الرعاية الصحية والصراع على السلطة، ففي المجال الصحي مثلا تتصدر الولايات المتحدة الأمريكية بلدان العالم في الرعاية الصحية، حيث يوازي ما تنفقه على الشخص الواحد ضعف متوسط الإنفاق المماثل لبلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي أو ما نسبته 13%من الدخل القومي، ومع ذلك فإن صحة سكان بعض البلدان التي تنفق على الرعاية الصحية أقل بكثير مما تنفقه الولايات المتحدة هي أفضل من صحة الأمريكيين، فمؤشرات الصحة تفسدها أنواعا من اللامساواة العميقة لارتباطها بالداخل والتنامي الصحي والروابط العرقية.

[1]- أحمد ملحة : الرهانات البيئية في الجزائر، مطبعة النجاح، 2000، ص 93.

وقد نجحت بعض دول أمريكا اللاتينية نسبيا في محاربة الفقر واللاعدالة الاجتماعية، إلا أن العديد منها ما زال يعاني من ثالوث : المديونية – المخدرات– تهريب الأموال، ففي البرازيل تبنى الرئيس السابق "لولا" برنامجا للقضاء على الفقر (faim zero) سمح بضمان دخل للعائلات المعدمة، وتراجعت نسبة الفقر، وبالمثل فإن فنزويلا وظفت عائداتها البترولية وعملت من خلال سياستها التنموية على تقليص عدد الفقراء، أما دول إفريقيا فرغم الاستثمارات العالمية التي اجتذبتها الثروات المعدنية والبترولية إلا أن اللااستقرار والنزاعات المسلحة واللاعدالة الاجتماعية تنامت بشكل كبير، وقد ساعد على ذلك سياسات الخصخصة وتخلي الدولة عن دورها الاقتصادي والاجتماعي وفشلها في الانتقال إلى الديمقراطية، وبناء دولة المؤسسات، مما أفضى إلى تنامي الفقر والفساد والعنف، وفي العالم العربي يعيش 25% من سكانه بأقل من دولار واحد ويضم أكثر من 25 مليون عاطل عن العمل (2010)[1].

- **الأهداف الاجتماعية للتنمية المستدامة**

إذا إعتبرنا قمة ريو كمرجعية للتنمية المستدامة فإن الأهداف الاجتماعية والإنسانية تأتي في مركز اهتماماتها، ويمكن أن نستشف هذا البعد في ما يعرف بأهداف الألفية للأمم المتحدة التي تتمحور حول التنمية البشرية الاجتماعية نذكرها في ما يلي:

– ضمان بيئة مستدامة وإدراجها ضمن السياسات الوطنية.

– تخفيض نصف الأشخاص غير المنتفعين بمياه الشرب والصرف الصحي.

– تخفيض وفيات الأطفال الأقل من 5 سنوات في دول العالم الثالث إلى 3/2، وذلك خلال الفترة 1990–2015 (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية القاهرة 1994).

[1]– د.عبد الخالق عبد الله، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مجلة المستقبل العربي، دورية متخصصة، عدد 167، 1993، ص 94.

– تخفيض الفقر المدقع والمجاعة إلى النصف حتى أفق 2015 كما جاء في القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن(1995).

– ضمان التعليم الابتدائي للجميع إلى غاية (2015) (المؤتمر الرابع العالمي حول المرأة بكين 1995).

– ترقية المساواة بين الرجل والمرأة واستقلالية المرأة وإلغاء التفرقة بين الجنسين في مجال التعليم إلى غاية (2015).

– وضع شراكة عالمية للتنمية.

وهذا ما يؤكد على أن الجانب الاجتماعي من أهم أهداف التنمية المستدامة لأنها تعتبر أن الإنسان هو الوسيلة والغاية من أي عملية تنموية [1].

- **التنمية الاجتماعية ومشكلة الفقر**

يقاس الفقر بمقاييس نسبية تختلف باختلاف مستويات المعيشة في الدولة، فعندما تضع الحكومات أهدافا لتخفيض نسبة الفقر فإنها تعمل على:

- وضع سياسات لمحاربة ظاهرة البطالة.
- العمل على تحقيق العدالة في توزيع الثروة وذلك بتضييق الفجوة بين الفقراء والأغنياء.

يحدد خط الفقر بمبلغ دولار واحد للشخص الواحد يوميا بصفة عامة، لكن الاختلافات في مستويات المعيشة بين الدول جعلت البنك الدولي يحدد خط الفقر استنادا إلى قدرة الفرد الشرائية في الدولة، لذلك حدد خط الفقر بـ 2 دولار في منطقة أمريكا اللاتينية، أما في أوربا الشرقية فإن خط الفقر محدد ب 4 دولارات (1990)، وفي أمريكا يعدا خط الفقر 14.40 دولار يوميا حسب القدرة الشرائية بالدولار لعام (1985)، أي أن خط الفقر يستند على القدرة الشرائية كمؤشر، وذلك بالنظر إلى تكلفة تلبية الاحتياجات الأساسية كالغذاء، السكن، الدخل، ووفقا لهذه المعايير فإن فقر الطفولة يعني العيش في أسرة يقل دخلها عن 60% من

[1]– برنامج الأمم المتحدة للبيئة، التقرير العالمي حول التنمية البشرية، سنة 1992.

متوسط الدخل الوطني بعد احتساب التكاليف السكنية، واستنادا إلى ذلك فإن معدل فقر الطفولة في بريطانيا من أعلى معدلات الفقر في أوربا: إذ يعني 3/1 الأطفال من الفقر (1998) (أي أن 4 ملايين و 600 ألف طفل يعيشون تحت خط الفقر). وتظهر أبحاث منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) ارتفاع معدل فقر الأطفال بالإستناد إلى مؤشر العيش في أسر يقل دخلها عن متوسط الدخل الفردي بنسبة 50% ، وهذا يعني أن 40 إلى 50 مليون طفل في أغنى بلدان العالم يتربون في الفقر [1].

الفرع الثاني: البعد الاقتصادي

لقد قامت التنمية الاقتصادية[2] في النظم الرأسمالية على اعتبارات الربح والمصلحة الفردية والاستغلال الفاحش للموارد الطبيعية، مما فسح المجال لاستنزاف الثروات وتفشي مظاهر اللاعدالة الاجتماعية والتلوث البيئي، وذلك لأن نموذج التنمية المتبع في المجتمعات الصناعية يقوم على مبدأ: المزيد دائما(toujour plus) مستخدمة في ذلك المبيدات والأسمدة واستغلال المصادر الطبيعية وانبعاث الغازات السامة والملوثة... وغيرها، ومع أن هذه الدول كانت مدركة للضرر الذي تسبب فيه التقدم الصناعي والزراعي إلا أنها بقيت متكتمة على ذلك لمدة طويلة ومتنكرة لحجم المشكلة التي ترتبت عن نمطها الإنتاجي الذي يعد الأكثر تدميرا وتلويثا للبيئة مما أدى إلى اختلال النظام البيئي، فعلى الصعيد الاجتماعي أفضت التنمية في الدول الصناعية إلى مزيد من اللامساواة والفقر، خاصة بعد التوجه نحو اقتصاد السوق الذي كان ينظر إليه على أنه كفيل بتحقيق التقدم والازدهار، خاصة بعد سقوط حائط برلين (1989)، وانتهاج سياسات اقتصاد السوق وخصخصة القطاع العمومي، وتخلي الدول عن دورها الاقتصادي خاصة في الدول التي انتهجت الاشتراكية كإيديولوجية سياسية وكتوجه

[1]- تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا، 26 أوت 2002، تقرير الأمم المتحدة نيويورك، 2002، ص 57.

[2]- د. عبد الخالق عبد الله، المرجع السابق، ص 95.

اقتصادي، مما زاد من دائرة الفقر وخيب الآمال في سياسة اقتصاد السوق على مستوى الدول الرأسمالية المتقدمة نفسها، وهذا ما يتجسد في تراجع مؤشرات النمو الاقتصادي لديها، وتحلل الاستدامة كمدلول يعبر عنه الاقتصاديون برأس المال الذي تملكه المجتمعات الإنسانية وهي:

- رأس المال المادي Financial capital
- رأس المال الطبيعي Natural capital
- رأس المال الإنتاجي Produced capital
- رأس المال البشري humane capital
- رأس المال الاجتماعي social capital [1]

لذلك فإن الاستدامة تعني المحافظة على رأس المال الذي تملكه المجتمعات، فقد يكون طبيعيا متجددا أو غير متجدد كالماء والأرض، الثروات والغطاء النباتي) أو رأسمال مادي كالمنتوجات والهياكل القاعدية، ورأسمال بشري ورأسمال اجتماعي يتمثل في شبكة العلاقات الاجتماعية والثقافية، وبذلك تكون الاستدامة كقراءة تراعي تغليب المصلحة العامة في بعدها الإنساني وذلك بتوفير إطار معيشي يضمن لكل فرد ممارسة حقوقه: كالحق في الحرية والمساواة وتمكينه من إشباع حاجاته الأساسية: التغذية– التعليم–الصحة–السكن...

–دور المؤسسات في التنمية المستدامة:

تسيطر الاقتصاديات العالمية والشركات الكبرى على الاقتصاد العالمي ، إذ تسيطر 150 مؤسسة على ثلث التصدير العالمي، ومن ضمن 100 مؤسسة من أكبر القوى الاقتصادية تأتي 51 مؤسسة، 49 دولة[2].

وقد انضمت آلاف المؤسسات منذ سنة 1999 إلى برنامج (Globale compact) الذي يقضي بالالتزام بالمعايير البيئية والبحث عن تكنولوجيا أقل تلويثا للبيئة، كما أن الكثير من

[1]– د. عبد الخالق عبد الله، المرجع السابق، ص 96.

[2]– الاسكوا، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا، الأمم المتحدة، 2001، ص 10.

الدول الصناعية جعلت من التنمية المستدامة واجهة لمنتوجاتها، وذلك باعتماد الشفافية وتقديم تقارير سنوية عن نشاطاتها، ففي فرنسا مثلا منذ سريان قانون (2001) المتعلق بالقواعد الاقتصادية الجديدة (nouvelles règulationèconomiques) أصبحت المؤسسات الاقتصادية تقدم تقارير سنوية عن الآثار الاجتماعية والبيئة حول نشاطاتها، وأصبحت تدرك بأن من مصلحتها الإعلام عن طرائق إنتاجها وعن مواصفاته وعن المعايير التي تتقيد بها وعن آثاره البيئية، وهذا ما ولد لديها روح المنافسة والابتكار في مجال حماية البيئة والبحث عن التجديد من حيث استخدام مواد الطاقة النظيفة والقابلة للتجديد والتكنولوجيا الأقل إضرارا بالبيئة وكذلك إنتاج مواد استهلاكية تراعي المتطلبات البيئية.

وبالنسبة لدول العالم الثالث فقد تم إنشاء الصندوق العالمي من أجل البيئة (FEM) والمخصص لتمويل المسائل البيئية في الدول الفقيرة وإنشاء المساحات الخضراء و المحميات الطبيعية، وهذا ما جعل: 3/1 من مساحات العديد من الدول الإفريقية خاصة الإستوائية منها تصبح عبارة عن محميات طبيعية، لكن في غياب عدالة اجتماعية في تلك الدول وفي ظل الاستبداد السياسي وتفشي الفساد والفقر جعل سكان المناطق التي أنشئت عليها المحميات يلفظون إلى ضواحيها، لأنه تم اجتثاثهم من مواطنهم الأصلية، وأصبحوا عرضة للعقاب إذا اعتدوا على تلك المحميات بالصيد أو قطع الأشجار للتغذية أو التدفئة، ولكن لا أحد يحمي العقارات المحلية أو العالمية عندما تقطع مناطق غابية أو برية لبناء الفنادق الفاخرة أو الإستيلاء عليها من طرف أصحاب السلطة والنقود، مما يدعو إلى القول: لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة في ظل الاستبداد السياسي و اللاأمن و اللااستقرار والفقر...

لذلك فإن البعد الاقتصادي الذي أصبحت تتبناه العديد من الدوائر بما في ذلك المؤسسات المالية التي ترى ضرورة ضمان التوازن المالي والنظر إلى المؤشرات المالية في

علاقتها بالتنمية الاقتصادية وإعطاء دور للدولة في محاربة الفقر وجعل المؤسسات قادرة على إنتاج الثروة وتوفير مناصب عمل من أهم المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة[1].

المطلب الثالث: الاستدامة والنطاق المكاني [العقار]

التنمية المستدامة كمفهوم عام تشمل ثلاث مناهج أساسية هي: التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية البيئية والتي هي مترابطة ومتكاملة، أي أن مفهوم التنمية المستدامة يحتوي ثلاث عناصر متماثلة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئي[2]، وبعبارة بسيطة تمثل التنمية المستدامة حلا وسطا ما بين الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للمجتمع، ورفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية[3].

إن التنمية المستدامة تهتم بحماية وحفظ البيئة الطبيعية وتعزيز العدالة الاجتماعية مع درجة من المساواة الاقتصادية داخل الدول وفيما بينها، ويمكن تصور أن عملية تقريب النطاق المكاني هي عنصر ضروري في أي تفكير أو أي عمل، ومن الممكن أيضا تصور النطاق البيئي والاجتماعي والسياسي:

النطاق الايكولوجي	النطاق الجيو سياسي
المحيط الحيوي	العالم
مجموعة ايكولوجية مميزة	مناطق تتجاوز الحدود الوطنية
مجموعة ايكولوجية	الدول
تنسيق المواقع-المناظر الطبيعية	منطقة
النظام الايكولوجي	المحلي1: المدينة
المجتمعات	المحلي2: القرية، مجموعة سكانية
السكان	المسكن

[1]- الاسكوا، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا، الأمم المتحدة ، 2001، ص 10.

[2]- عثمان محمد غنيم ماجده أحمد اوزنط، التنمية المستديمة، دار صفاء للنشر والتوزيع، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ص 25.

[3]- د. بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون تاريخ، ص 94.

كما هو معلوم فإن المؤسسات والمنظمات تعمل في مستويات مختلفة فالأمم المتحدة والبنك الدولي والهيئات الدولية الكبيرة تعمل على النطاق العالمي ومن خلال مشاريعها المختلفة، تشكل حياة الناس في المجتمعات المحلية والأسر، ويمكن لهذه الهيئات وضع وتنفيذ السياسات والمعاهدات والإجراءات التي تؤثر على جميع النطاقات الايكولوجية، بينما يعمل الاتحاد الأوروبي على مستوى أعلى من الوطني، أما وكالات حماية البيئة في الدول فتعمل على المستوى الوطني، وهناك عدد كبير من الجماعات المحلية والشركات والمنظمات الناشطة الرسمية وغير الرسمية والتي تعمل على نطاقات صغيرة جدا، أما الحملات لإعادة التدوير أو لإعادة الاستخدام النفايات فسوف تعتمد في النهاية على السكان أو على الأسر الذين يريدون التصرف باستدامة.

- **سلم التنمية المستدامة:**

إن أفضل طريقة للنظر إلى تنوع الخيارات السياسية المرتبطة بالتنمية المستدامة، والذي يوفر أساليب مختلفة لتعزيز التنمية المستدامة، ويمكن اعتماد هذه الطرق من قبل الحكومات، أو من خلال المنظمات والمفكرين أو النشطاء، ويركز كل عمود في الجدول على جوانب مختلفة من التنمية المستدامة، وعلى السيناريوهات السياسية والآثار المترتبة على السياسات المرتبطة بكل درجة، كما يركز على مسارات العلاقة بين هذه المواقف، وخاصة المعتقدات الفلسفية حول طبيعة العلاقة بين البشر والعالم الطبيعي، ويساعد على وضع الأخلاقيات البيئية في ممارسات التنمية المستدامة[1].

تعد حماية البيئة جزء لا يتجزأ من التنمية، لكنها تؤكد يتوجب عدم وضع حدود للتنمية، وكما لا ينبغي أن تشكل حدود التنمية الأولوية الرئيسية لدينا، وتركز على دليل على قدرة البشر على إدارة البيئة، ويدعي أنصار نهج مكافحة التلوث أنه وجد من التجارب أن التلوث عادة ما ينشأ في المراحل الأولى للتنمية الصناعية، ثم تأتي مرحلة يكون فيها التلوث غير

[1]–شفق الوكيل، مرجع سابق، ص113,

مقبول كضرر جانبي للنمو الاقتصادي وعندها تدخل سياسات مكافحة التلوث، وتتجاهل هذه النظرية حقيقة أن الأنشطة عالية التلوث يمكن أن تنتقل من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية، وبالتالي الحد من التلوث في مكان واحد وليس على مستوى العالم[1].

[1]– شفق الوكيل، مرجع سابق، ص114.

خلاصة الفصل الأول

من خلال ما سبق نخلص إلى ما يلي:

أولا: أصبح العالم حضريا، فحسب تقديرات النمو السكاني خلال سنة 2030 سيكون أكثر من نصف عدد سكان العالم يعيشون في المدن، بحوالي 5 مليار ساكن، وتشمل المناطق العمرانية 3% من مساحة اليابسة للأرض، ولكنها تستهلك حوالي 75% من موارد الأرض غير المتجددة في سنة واحدة من قبل سكان المدن، وتستهلك أكثر من 75% من الاستهلاك الكلي للطاقة، وتنتج أكثر من 50% من النفايات في العالم، كما أنها تولد أكثر من 80% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وفي الغالب سيتم التحضر السريع على حساب فقدان الأنظمة الايكولوجية والأراضي، وإذا ما استمرت المناطق الحضرية الحالية والمستقبلية بنفس الممارسات الاستهلاك الموارد، فمن المتوقع ظهور مشاكل بيئية واجتماعية واقتصادية خطيرة.

ثانيا: ظهرت العديد من المبادرات منها المدن المستدامة، الخضراء، الذكية، الرقمية، المدن قابلة للعيش، المعرفة، المعلومات، المرنة، الايكولوجية، المنخفضة الكربون، وحتى التجميع مثل المدن الايكولوجية منخفضة الكربون وتأثيرها في العمران المستدام، على الرغم من أن "المدينة المستدامة" هي الأكثر دراسة والأكثر شيوعا مع تاريخ طويل وصدى كبير في السياسات، أما مفاهيم مدينة المعلومات والمدينة القابلة للعيش تعتبر حديثة، وتشير إلى محدوديتها كمفاهيم مستقلة، أما المدينة الذكية، المدينة الرقمية والمدينة الايكولوجية والخضراء فهي حديثة الوجود نسبيا.

ثالثا: المدينة الذكية هي التي تستعمل فيها الحوسبة التقنية وفي البنية التحتية وخدمات المدينة (وتشمل إدارة المدينة، والتعليم، والصحة، والنقل، والمرافق) لتكون ذكية ومترابطة وفعالة أي أن التركيز فيها على التقنيات الذكية لحل مشاكل المدن.

رابعا: إن مفهوم المدينة المستدامة يحمل العديد من المبادرات الفرعية من وجهات نظر مختلفة، فقد وفر إطارها الواسع منصة واسعة لاستكشاف قضايا التنمية الصديقة للبيئة (المدينة الايكولوجية) مع تنمية منخفضة التأثير والاقتصاد الأخضر(المدينة الخضراء) والقدرة على التكيف (المدينة المرنة) والحد من الكربون (المدينة منخفضة الكربون) وتعزيز الأداء والجودة (المدينة الذكية) وغيرها، وقد أدت كل هذه المبادرات الفرعية لخطط عمل مستدامة واستراتيجيات تنظيمية للتأثير المنخفض للتنمية وتطوير وتحديث المدن.

خامسا: رغم الالتزام العالمي والمحلي لجعل المناطق الحضرية مدن مستدامة عبر مختلف عمليات الاستدامة العمرانية، إلا أن معرفة ما إذا كنا نحرز أي تقدم اتجاه المدن المستدامة هو الإشكالية، بمعنى أنه تم تحقيق الكثير من إبراز الاستدامة والمدن المستدامة، فقد تغلغلت الاستدامة في الخطط والسياسات العمرانية، وهناك الكثير من المبادرات الرائدة.

سادسا: على الرغم من أن خطاب المدينة المستدامة ناضج نسبيا إلا أن المفاهيم الدقيقة نادرة وخلافية، فعلى الرغم من الاعتراف العالمي بأن المدن المستدامة هدف سياسي مرغوب، إلا أننا غير متأكدين حول مل يعنيه ذلك من الناحية العملية. ففكرة الاستدامة جذابة إلا أنها معقدة وغير ملموسة، وكل العاملين في مجال المدن المستدامة كونوا فكرتهم الخاصة لما يعني مفهوم المدينة المستدامة بالنسبة لهم.

سابعا: إذا تفهمنا أن هناك رؤى متعددة " للمدينة المستدامة" ، وأن هناك مسارات متعددة في الواقع العملي لتحقيق ذلك، فإننا بحاجة لجعل مدننا أكثر استدامة، إن الأعمال التي تركز على تحقيق الاستدامة العمرانية تنقسم بين المميزات التقنية والسياسية، فالبحوث والممارسات والخبرات تميل إلى أن تجتمع إما حول التطورات العلمية والتكنولوجية التي يجب القيام بها، أو حول التغيرات السياسية والاقتصادية، ولن نحرز تقدما كبيرا في مجال الاستدامة العمرانية بإتباع نهج واحد، فالتحديات الحضرية الضخمة التي نواجهها في مختلف المجالات، تتطلب إتباع نهج متكامل.

الفصل الثانى

الإستدامة العمرانية والبيئـــية

يعتبر مفهوم الاستدامة اليوم الأساس في صياغة أغلب السياسات والخطط في عالم تغير فيه المناخ وازدادت فيه الآثار الناتجة عن التوسع الحضري وأنماط الحياة الحضرية الحديثة، إن تغير المناخ وسياسة الطاقة المعتمدة على الوقود اللاحفوري هي أكبر مصدر للتحديات التي تواجه كوكبنا، وهي تهديد لكل من الأنظمة البيئية والمدن، لذا فإن الاستدامة العمرانية تعتبر نموذجا معاصرا لمواجهة هذه التحديات وتوفير فرصة لتشكيل آليات جديدة لبناء مستقبل حضري مرغوب فيه.

واليوم أصبحت الاستدامة العمرانية عنصرا بارزا في نقاش السياسات الحضرية والتعبير عن سياسة الاستدامة في قرارات التخطيط والتنمية العمرانية، حيث أصبح المجتمع أكثر وعيا بعواقب قرارات التنمية العمرانية المتهورة، وكذلك الحاجة إلى حماية البيئة من التدهور جراء النمو الاقتصادي والاستهلاك غير العقلاني، إذ ينظر إلى الاستدامة العمرانية باعتبارها الأداة الرئيسية لهذه الحماية.

لقد ظهرت العديد من فئات المدن مثل: المدن المستدامة، المدن الخضراء، المدن الذكية، المدن الرقمية، مدن قابلة للعيش، مدن المعرفة، مدن المعلومات، المدن المرنة، المدن الايكولوجية، المدن منخفضة الكربون، وحتى التجميع مثل المدن الايكولوجية منخفضة الكربون، سنركز في هذا الفصل على الاستدامة العمرانية والمدينة المستدامة، من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الاستدامة العمرانية

المبحث الثاني : أسس الاستدامة في إدارة المدن

المبحث الثالث: تقييم سياسات وواقع الاستدامة في الجزائر

المبحث الأول: ماهية الاستدامة العمرانية

كما هو الحال مع الاستدامة والمجتمعات المستدامة، فهناك غموض كبير في تحديد "الاستدامة العمرانية "، ويمكن أن تفسر على نطاق واسع كمنظومة اقتصادية، واجتماعية وبيئية للمدينة وسكانها، لتلبي احتياجات الأجيال الحالية والقادمة مع الحفاظ على جودة البيئة الطبيعية وظيفتها الايكولوجية.

كما أن هناك بعض الفوائد لعدم ظهور تعريف دقيق للاستدامة، لأنه سيسمح للمجتمعات المحلية وضع مفهوم أو تصور للاستدامة العمرانية اعتمادا على ثقافتهم وقيمهم وظروفهم والضغوط العمرانية الخاصة بهم، فالضغوط المحلية ومتطلبات مبادرات الاستدامة ستختلف بشكل كبير بين المدن في مختلف الدول، وحتى في المدن في نفس الدولة.

إن الأوصاف الحالية للاستدامة العمرانية غامضة جدا لوضع وتنفيذ السياسات، ولا يعرف الكثير عن دور الحكومات في السعي للاستدامة العمرانية، ولا عن كيفية تطوير وتنفيذ برنامج الاستدامة، أو الهياكل المؤسسية والشروط الاجتماعية والاقتصادية التي نحتاجها لتسريع الاستدامة.

المطلب الأول: مفهوم الاستدامة العمرانية

لقد عرفت الاستدامة العمرانية بطرق مختلفة وبتركيز مختلف. فمعظم التعاريف هي اشتقاقات من الاستدامة، مع التركيز على تحسين رفاهية الإنسان على المدى الطويل من خلال تحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاث للاستدامة، والتقليل من استهلاك الموارد والضرر البيئي، وزيادة كفاءة استخدام الموارد، وضمان العدالة والديمقراطية.

الفرع الأول: التعريف الفقهي للاستدامة العمرانية

وضعت وكالة البيئة الأوروبية خمسة أهداف للاستدامة العمرانية في عام 1995 باسم" التقليل من استهلاك الأراضي والموارد الطبيعية وترشيد وإدارة كفاءة التدفقات الحضرية، وحماية صحة السكان في المناطق العمرانية، وضمان المساواة في الحصول على الموارد

والخدمات والحفاظ على التنوع الثقافي والاجتماعي[1] ، وعرف مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) المدينة المستدامة باسم "**مدينة حققت انجازات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمادية، مع الإمدادات الدائمة للموارد الطبيعية التي تعتمد عليها في التنمية** "، وتركز الدراسات الاستدامة العمرانية الأخيرة بشكل متزايد على العلاقة بين خدمات النظم الإيكولوجية ورفاهية الإنسان في تعريف الاستدامة العمرانية كما يؤكد الباحث Wu Jianguo على أنها "**عملية التكيف والحفاظ على دورة افتراضية بين خدمات النظام الإيكولوجي والرفاه البشري من خلال الجهود المشتركة**" .

وهناك العديد من التعريفات الأخرى، بعضها ركز على تعريف الاستدامة العمرانية والبعض الآخر ركز على مزج بين المجتمعات المستدامة والمدينة المستدامة، بالرغم من وجود خلافات بين مصطلحات" الاستدامة العمرانية، ومدينة مستدامة، والمجتمع المستدام". فمصطلح المجتمع المستدام يشير إلى حالة مرغوبة، بينما يشير "**العمران المستدام والاستدامة العمرانية**" إلى العملية باتجاه الحالة المرغوب فيها.

كما يشير مبدأ العمران المستدام إلى الاهتمام المتساوي بين الاستدامة البيئية، والإدارية، والاجتماعية والاقتصادية، فالاستدامة العمرانية تستعمل كحالة مرغوب فيها للظروف العمرانية، وغالبا ما يتميز المفهوم بقضايا مثل الاستخدام السليم للموارد لضمان الإنصاف بين الأجيال وحماية البيئة الطبيعية، ومثل استخدام الحد الأدنى من الموارد غير المتجددة والحيوية الاقتصادية و التنوع، ومثل المجتمع المعتمد على ذاته، ورفاهية الفرد ورضاه على الاحتياجات الأساسية.

بينما وصف معهد "WWI المدينة التي تتجه نحو الاستدامة بأنها المدينة التي تحسن الصحة العامة والرفاه، وتقلل من الآثار البيئية، بتدوير متزايد لموادها، واستخدام الطاقة بكفاءة متزايدة، كما عرف الباحث Munier المدينة المستدامة على أنها: المدينة التي اتفق فيها المجتمع على مجموعة من مبادئ الاستدامة ووافق أيضا على متابعة تحصيلها. وينبغي

[1]- أحمد سامي الدعبوسي، التنمية والسكان، دار جنادين للنشر والتوزيع للرياض، السعودية، 2007 ص 23.

لهذه المبادئ أن توفر للمواطنين نوعية جيدة للحياة في مدينة صالحة للعيش، وتعليم في متناول الجميع، ورعاية صحية، وإسكان، ونقل[1] ".

الفرع الثاني: علاقة الاستدامة العمرانية بالتحضر

لقد أخذت الاتجاهات العمرانية وجهة مجهولة في القرن 21، فلأول مرة في التاريخ يكون أكثر من نصف عدد السكان يعيشون في المدن، ومن المتوقع سنة 2030 أن يكون عدد سكان المدن حوالي 5 مليار ساكن، وكما نعرف فإن المناطق العمرانية تشمل 3% من مساحة اليابسة للأرض، ولكنها تستهلك حوالي 75% من موارد الأرض غير المتجددة في سنة واحدة من قبل سكان المدن [2].

إضافة إلى أن الطلب على الموارد يستهلك بطريقة غير متكافئة في البلدان الغنية والفقيرة، بينما الآثار البيئية لهذه الممارسات الاستهلاكية عالمية وتشمل الجميع، ومما يزيد الضغوط على السكان والموارد ظهور أنماط التنمية الجديدة في أكبر مدن العالم، فعلى مدى التاريخ فإن حجم المدن وثيق الصلة بالبلدان الثرية، فالمدن الكبرى تقع في البلدان الغنية، وعلى عكس الاتجاهات التاريخية فإن ما يحدث في الوقت الراهن، أن بعض المدن الكبيرة تقع في أفقر بلدان العالم، وبسبب الفقر في كثير من الحالات تشهد هذه المدن ضغوط بيئية وصحية حادة.

إن المدن التي عدد سكانها أقل من مليون ساكن تشكل غالبية السكان الحضريين في العالم، ففي عام 2005 شكلت المدن التي عدد سكانها أقل من مليون حوالي 60% من السكان الحضريين في العالم، بالإضافة إلى هذه الاتجاهات العمرانية، ازداد التفاوت بين السكان الفقراء والأثرياء والتي تظهر في طليعة المناقشات البيئية والحكم، وخاصة مع تزايد العولمة الاقتصادية وتقليل دور الحكومات في توفير الخدمات العامة، وفي حين أن هذه المؤسسات أفادت بعض السكان إلا أنها زادت الضغوط الاجتماعية والاقتصادية على قطاعات كبيرة من السكان وخاصة ذوي الدخل الضعيف والمتوسط، ففي 2005 حصل

[1]– أمين محمد ضيف،" تخطيط المدينة العربية في الألفية الثالثة، نحو إعادة صياغة للمعايير التخطيطية في ظل متغيرات العولمة، المؤتمر العلمي الثاني للمعماريين العرب، المعايير التخطيطية للمدن العربية، ص 19.

[2]– أحمد سامي الدعبوسي، المرجع السابق، ص 26.

20% من السكان في العالم على 75% من الدخل العالمي، وحصل أفقر 20% على 5% فقط من الدخل العالمي، والمتوسط الحقيقي للدخل في حوالي 30 بلدا فقيرا في 2010 كان أقل من سنة 1970.

الفرع الثالث: أصول العمران المستدام

يبدو أن العمران المستدام قد انبثق من أزمتين على الأقل ظاهريا [1] :

الأولى الأزمة البيئية والتي نتجت من تراكم الضرر البيئي الناجم من التصنيع السريع، والثانية أزمة عمرانية لديها مكونان:

الأول: متصل بالأزمة البيئية والمتعلقة بالآثار البيئية للتمدد السريع على أطراف المدن والتلوث الكبير للمدن.

الثاني: يتعلق بتدهور نوعية الحياة الحضرية لكثير من سكان المناطق الحضرية داخل المدن في العالم الجنوبي، وقد ربطت هذه الاهتمامات العمرانية لأول مرة بطريقة منهجية في المؤتمر الأول لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية Habitat في فانكوفر في عام 1976، وهو يجسد أول محاولة للتعامل مع الآثار السيئة البيئية والاجتماعية للعمران غير المنظم، ومحاولة لوقف نمو المراكز العمرانية من خلال الاستثمار في البنى التحتية للمناطق الريفية، ويعتبر المؤتمر معلما مهما في تاريخ العمران المستدام لأنه بادر بعمليتين مهمتين:

الاعتراف بالدور المزدوج للمدن كمراكز رئيسية للتنظيم البيئي والاجتماعي لتوفير الرفاه، والاعتراف المتزايد بأهمية معالجة الآثار الاجتماعية والبيئية للتنمية العمرانية غير المنظمة، ونتيجة لهذا فإن العمران المستدام هو في الحقيقة نتاج سلسلة من التطورات في الاقتصاد والبيئة والتخطيط والعمارة في الثمانينات، لقد كانت هذه التطورات هامة، فبدلا من رؤية المناطق العمرانية مثل الأشياء التي يجب السيطرة عليها، أكد العمران المستدام أن الشكل المكاني وعمل المدن يمكن أن يوفر في الواقع المفتاح لتطوير مستقبل أكثر استدامة، مثل

[1]– محمد غالب بكرادة،" إستراتيجية أمن المدن"، الإمارات العربية المتحدة، محافظة عدن، نادي ضباط الشرطة، 2010، ص 4.

تحديد الآثار البيئية للمدن، وابتكار المهندسين والمخططين والمصممين طرق جديدة للحد من المطالب الايكولوجية للمناطق العمرانية وتحويل عمليات الأبيض الخطية للمدن إلى حلقات دائرية مستدامة ذاتيا.

في خضم هذه التطورات الجديدة في الفكر العمراني ظهرت فكرة ألا وهي: أنه إذا تم تخطيط المدن وتصميمها بشكل فعال، فإن هذا يمكن أن يوفر وسائل فعالة في استخدام الطاقة وتنظيم النشاط الاقتصادي، وبالتالي رؤية المدينة المتراصة، والأراضي متعددة الاستخدامات، وتكنولوجيا منخفضة للطاقة، والتي أصبحت مرادفا للعمران المستدام الذي يهدف إلى المحافظة على البيئة وتعزيز العيش المشترك، وفي هذا السياق أصبح العمران المستدام مرادفا لنماذج التخطيط العمراني الجديد والنمو الذكي، وللأدوات المرتبطة بالانتقال الموجه للتنمية ولقوانين الحد من التمدد العمراني، هذه النماذج التي ظهرت وفرت أطر مكانية يمكن من خلالها تحقيق التنمية الاقتصادية، وتحقيق العدالة الاجتماعية وحماية البيئة حسب أولوياتها ضمن سياسات الاستدامة بشكل عام [1].

الفرع الرابع: من الأحياء إلى المدينة المستدامة

لقد برز نقاش حول نظرية المدينة الايكولوجية، وقد وضعت كحقل له علاقة بمستقبل العمران والمدينة، وطبقت أفكار العديد من المدارس المعمارية منها المدرسة التقنية (المثالية التكنولوجية، التي تعتمد على الإصلاح التكنولوجي، وقد أشار Reyne Banham إلى أن التكنولوجيا والاحتياجات البشرية والاهتمامات البيئية ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من العمارة، وربما لم يسبقه أحد في استكشاف تأثير الهندسة والخدمات البيئية في تصميم المباني بشكل منهجي، كما أن بعض الدراسات الأخرى اهتمت بالعمران الأخضر رغم أنها لم تدعوه بهذا الاسم مثل دراسات (Mumford , Jane Jacobs Lewis) ، ومن الدراسات والبحوث التي ربطت العمران بالظروف المناخية:" الربيع الصامت" لـ Rachel Carson .

[1]–محمد غالب بكرادة، مرجع سابق، ص5.

نجد أن حقل نظريات المدينة المستدامة والعمران المناخي في توسع مستمر، ومن المساهمات أيضا" المدينة الكثيفة" ومدينة الطاقة الشمسية" ، فكل هذه الدراسات والبحوث تلخص الرؤى التي تعتقد أن تنشيط العمران ومستقبل المدن يمكن أن يتحقق فقط من خلال إعادة ضبط واستعمال مبادئ التصميم العمراني المستدام، والتي يجب أن تكون محددة بوضوح وتستطيع مواكبة التوسع العمراني السريع، فنحن الآن بحاجة إلى أنواع جديدة من المدن، والعمل في سياق جديد، في وقت أصبحت المياه والطاقة والإمدادات الغذائية حرجة .

المطلب الثاني: علاقة الاستدامة العمرانية بالبيئة

إن البيئة هي مجموع العناصر ذات العلاقة المركبة تشكل إطار ووسط وشروط حياة الإنسان، وهي مركب في غاية من الأهمية في أي عملية عمرانية، تتجاوز الانشغالات الآنية لخفض التلوث داخل المحيط العمراني إلى حمايته وتثمينه، ولذا فإن التحدي الأساسي اليوم هو ضمان تنمية عمرانية مستديمة تنطلق من إدخال البعد البيئي في جميع مراحل العملية العمرانية، ومن أجل ذلك فإن المدينة والبيئة تشكلان ثنائيا متجانسا تربطهما علاقات متينة. سنطرق في هذا المطلب إلى تعريف البيئة وما مدى تأثيرها على التنمية المستديمة.

الفرع الأول: تعريف البيئة

لكل كائن حي في هذا الوجود مكان يعيش فيه يدعى الموطن أو المسكن أو الوسط، وقد يكون هذا الموطن واسعا أو ضيقا يتناسب ونوع الكائن الحي، هذا الأخير الذي يدعي اصطلاحا بالبيئة، فالبيئة بمفهومها البسيط عبارة عن الحيز المكاني الذي يشتمل على العناصر الرئيسية في حياة الكائنات الحية، كالمناخ، التربة، الهواء، الطاقة، والضوء ولا يوجد كائن حي يستطيع العيش في فراغ وإنما لا بد أن يكون له وسط يعيش فيه ويتفاعل مع عناصره[1] .

يعود أول استعمال علمي دقيق لمصطلح البيئة على يد علماء البيولوجيا، وأطلقوا عليه اسم (OKOLOGIE) وكان هذا من طرف عالم الحياة ارنست هيكل عام 1866، وهي كلمة مكونة بدمج كلمتين يونانيتين (OIKOS): وتعني السكن، (LOGOS) وتعني علم،

[1]– محمد غالب بكرادة، مرجع سابق، ص 6.

وعرفها بأنها العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه، وهكذا ظهر علم البيئة أو الايكولوجيا أو علم التبيؤ الذي يدرس عملية تفاعل وتأقلم الكائنات الحية مع بيئاتها المختلفة، ولقد كان الفضل الأول في إدخال الإنسان ودراسته مع بيئته لعلماء الجغرافيا الذين وسعوا مفهوم البيئة ليشمل الإنسان، ومن هذا ظهرت اتجاهات أخرى كعلم البيئة البشرية أو الايكولوجيا البشرية والتي تدرس أشكال المجتمعات البشرية وتطورها وعلم البيئة الثقافية أو الايكولوجيا الثقافية، والتي تعني "بدراسة العمليات والعوامل التي تؤدي إلى إفراز أنماط متباينة مع التكيف بين الجماعات البشرية في بيئاتها المختلفة.

- **التعريف اللغوي والاصطلاحي**

إن كلمة بيئة كلمة مشتقة من الفعل "بوأ" ، وهي لغة النزول والحلول في المكان ويقال" تبوأت منزلا بمعنى هيأته واتخذته محل إقامة لي"، ويمكن أن تطلق مجازا على المكان الذي يتخذه الإنسان مستقرا لنزوله وحلوله، أي المنزل الموطن الموضع، وهكذا فإن البيئة تعني في اللغة المنزل أو المقام والحال، وهي ما يحيط بالفرد أو المجتمع ويؤثر فيهما ولا يختلف المعنى الاصطلاحي للبيئة عن معناها اللغوي كثيرا.

- **تعاريف مختلفة للبيئة**

"البيئة هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء كساء دواء و مأوى، ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر، البيئة هي كل ما تخبرنا به حاسة السمع، البصر، الشم، الذوق واللمس، سواء كان من خلق الله سبحانه وتعالى (الظواهر الطبيعية) أو من صنع الإنسان (الظواهر البشرية)[1] .

ويرى الأستاذ الدكتور عبد العزيز[2] طريح شرف بأن الشائع أن المقصود بالبيئة هو كل ما يحيط بالإنسان أو الحيوان أو النبات من مظاهر وعوامل تؤثر في نشأته وتطوره ومختلف مظاهر حياته، وهي بدورها ترتبط بحياة البشر في كل زمان ومكان، وخصوصا فيما يؤثر في هذه الحياة من سلبيات، أهمها الأخطار الصحية الناتجة عن التلوث بمختلف أشكاله

[1]– د. أحمد رشيد، علم البيئة، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981، ص 5.

[2]– المرجع نفسه، ص 7 .

ودرجاته في الهواء والماء والبحار والتربة والغذاء، وفي كل مناطق التجمعات البشرية بمختلف نشاطاتها الزراعية والرعوية والتعدينية والصناعية والعمرانية وغيرها.

وقد سعى المؤتمر الدولي الذي نظمته اليونسكو في باريس عام 1967 حول التعليم العام إلى تحديد مفهوم البيئة بشكل دقيق ونظر إلى البيئة على أنها " كل ما هو خارج ذات الإنسان من أشياء تحيط به بشكل مباشر أو غير مباشر، ويشمل ذلك جميع النشاطات والمؤثرات التي تطبع الإنسان ويستجيب لها من قوى الطبيعة والمناخ ونشاطاتهما، والحياة من مناطق المدن والأرياف والظروف العائلية والمدرسية والاجتماعية والحالات والحوادث والتي يدركها الإنسان من خلال وسائل الاتصال المختلفة لدينا[1] ."

الفرع الثاني: البيئة والتنمية المستديمة – التأثير المتبادل–

إن البيئة والتنمية المستديمة شيئان متلازمان ولا يمكن الفصل بينهما بالحفاظ على الموارد الطبيعية وترشيد استغلالها قد يساعد على استمرارية التنمية.

أولا: آليات مواجهة مشاكل البيئة [2]

يجب الإشارة إلى بعض الآليات المستعملة أو المقترحة لمواجهة هذا التدهور البيئي للمضي في مسار التنمية المستديمة، نذكر بعض الحلول:

- **مبدأ الملوث يدفع:** يعتبر هذا المبدأ في غاية الأهمية بمعنى إلزام أي شخص أو أي دولة تتسبب في إحداث أضرار بيئية بقصد أو دون قصد يتحمل مسؤولية إزالة الضرر الذي تسبب فيه وإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل تأزم المشكلة واستخدام وسائل محكمة للحد من التلوث، ويتم من خلال تقييم الأثر البيئي الذي هو عملية تقييم الآثار المحتملة الايجابية أو السلبية لمشروع مقترح حول البيئة الطبيعية، الهدف من هذه العملية هو إعطاء متخذي القرار وسيلة للاستمرار في المشروع أو إيقافه، وهذه الطريقة تعتبر الأفضل والأنسب لأنها تتفادى الوصول إلى التلوث وتتفادى استعمال مبدأ التلوث يدفع دائما لأنها طريقة وقائية لذا لابد على الدول تبنيها لتفادي الوصول إلى الحالات الخطيرة من المشاكل البيئي، ومنه يمكن

[1]– د. أحمد رشيد، المرجع السابق، ص 8.

[2]– المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 08، العدد 15، جويلية 2019، ص 31–43.

القول أن مبدأ التلوث يعني أن النشاطات الأكثر تلوثا للبيئة يجب أن تخضع لضرائب ورسوم مقابل ذلك النشاط، بحيث يكون هذا الأخير مصدر مالي لنشاطات متوازية تعمل على إزالة وتسيير الملوثات، بحيث تصل هذه الأخيرة إلى الموازنة بين الملوث ومزيل للتلوث، لكن يمكن تفادي الوصول لهذا التلوث بدرجات كبيرة من خلال عملية تقييم الأثر البيئي التي تعتبر مبدأ وقائي إعلامي.

دور الإعلام في تنمية الوعي البيئي نحو مسار التنمية المستدامة: إن للجانب الإعلامي دور مهم في التحسيس بالبيئة ومشاكلها وجعلها محط انتباه للبشرية جمعاء، من أجل تفادي تفاقم الأوضاع ومن أجل الحد من الأعمال الخاطئة التي يمارسها الإنسان في محيطه، ولقد مرت المعالجة الإعلامية للقضايا البيئية بثلاث مراحل على الأقل تتمثل في:

المرحلة الأولى: مرحلة التناول الظرفي المرتبط بوقوع حادث مثير.

المرحلة الثانية: مرحلة الإعلام المتخصص الموجه إلى قطاع معين من المهتمين.

المرحلة الثالثة: مرحلة الإعلام الجماهيري الواسع الانتشار والذي يهدف إلى بلورة رؤية معين لدى الجمهور المتلقي.

الطاقة المتجددة: أصبح البحث عن أشكال جديدة من الطاقات المتجددة أو ما يطلق عليها بثورة، الطاقة النظيفة، كالطاقة الشمسية، طاقة موجات البحر، طاقة الرياح...الخ الذي تبنته معظم الدول، حيث يجب التركيز على شعار، اخترع بدلا من احفر من أجل دعم أبحاث الطاقة البديلة، ولضمان الأمن لابد من الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات خاصة مع زيادة حدة المشاكل، وعلى رأسها الاحتباس الحراري، كما تعتمد التكنولوجيا الخضراء على استخدام قدر أقل من الموارد الطبيعية كمدخلات وإخراج منتجات أعلى من حيث الكفاءة وأقل من حيث التأثيرات البيئية السلبية، وهي تصبح منتجات صديقة للبيئة والتي تتميز بالاستدامة .

ثانيا: جدلية البيئة والتنمية المستدامة في إطار البحث عن رشادة بيئية عالمية [1]

[1]– رداد عبد الرحمان، المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة"، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، ليبيا، 2009، ص 77.

عرفت مسارات تحقيق الأمن البيئي في إطار التنمية المستدامة العديد من التعثرات والإخفاقات في العديد من الدول وهذا بسبب القوة العميقة بين آليات تحقيقه في العالم المتقدم والعالم النامي، وعليه فإن الفقر المعرفي الموجود بين دول الشمال ودول الجنوب في هذا المستوى كبير ومدى التمسك بآليات تحقيق رشادة بيئية في إطار العلاقة المتكاملة بين البيئة والتنمية المستديمة.

الرشادة هي مجموعة القواعد الطموحة الموجهة لإعانة المسيرين والالتزام بالتسيير الشفاف على أساس قاعدة واضحة المعالم وغير قابلة للانتقاد أحيانا كون كل الأطراف الفاعلة تساهم في ذلك خاصة في مجال التسيير، وقد أصبحت الرشادة هي الكلمة المحورية للتنمية الدولية، حيث ظهرت بشكل جلي في حقبة الثمانينات تزامنا مع بداية تطبيق برامج التعديل الهيكلي والتي تهدف إلى خلق النمو الاقتصادي إلا أن ذلك لم يتحقق في كثير من البلدان النامية.

هناك تصنيفين لمعنى الرشادة العالمية الأولى كظاهرة والأخرى معيارية، فالرشادة العالمية تعطي نظرة مفسرة للسياسات العالمية لأنها لم تعد مرتبطة بالدول كفواعل لكنها اجتاحت كل من المستوى تحت قومي وفوق قومي وبذلك أصبح الحديث عن فواعل متعددة للحكم الراشد بما فيها الفواعل الخاصة كالشبكات العالمية الخبراء البيئيون وغيرهم، وعليه فإن للرشادة البيئية جملة من الخصائص نذكر منها:

- تنامي المشاركة أي التخلص من الانقسامات والتوجه نحو الاحتواء.
- مؤسسات بيئية فعالة.
- سياسات بيئية موسعة ومنبثقة عن المعاهدات العالمية والدولية.

ثالثا: محاولات التوفيق بين البيئة والتنمية المستديمة في إطار علاقة تكاملية[1] .

شهد العالم بعد الحرب الباردة اهتماما بالغا بشؤون البيئة حيث باتت حماية البيئة والمحافظة عليها من أهم سمات النظام الدولي لكن المحاولات الأولى للتوفيق بين البيئة والتنمية تعود إلى مطلع القرن العشرين حيث طالبت لجنة المحافظة الكندية باحترام الدورات

[1]– رداد عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 78.

الطبيعية لتمكين كل الأجيال من الاستفادة من الثروات الطبيعية مع تأكيد وجوب المحافظة عليها من أجل الجيل الحاضر والأجيال المقبلة، ومن هنا فإن البيئة والتنمية المستديمة شيئان متلازمان، ولا يمكن الفصل بينهما فالحفاظ على الموارد الطبيعية وترشيد استغلالها قد يساعد على استمرارية التنمية، ولأن المشكلات البيئية متشابكة ومتداخلة فلا يمكن معالجتها منفردة وجميع المشكلات البيئية تهدد التنمية، لذا ينبغي أن ندخل الاقتصاد والبيئة بصورة مترابطة في عمليات صنع القرار في القوانين والتشريعات بهدف حماية البيئة قصد تحقيق التنمية المستديمة.

إذا كانت التنمية هي تفاعل ديناميكي بين الإنسان والبيئة يتعين توجيه هذا التفاعل لصالح الإنسان المعاصر في حاضره ومستقبله والمشكلات البيئية لا يمكن حلها إلا بالرجوع إلى مسبباتها سواء كانت اجتماعية، ثقافية أو اقتصادية، ولمواجهة المشكلات البيئية ينبغي أن نبدأ بالإنسان لأنه هو سبب التلوث البيئي، كما يعد أيضا أساس التنمية بكل أنواعها، وبهذا فإن العلاقة بين البيئة والتنمية المستديمة يتعين أن تتخذ شكل المشاركة العامة من أفراد المجتمع على الصعيد المحلي انطلاقا من خصوصيات كل منطقة وبمشاركة فعالة من الأفراد الذين عليهم أن يحددوا مستقبلهم التنموي، باعتبار أن هدف التنمية المستديمة هو محاربة الفقر، لأن هذا الأخير يؤدي إلى التدهور البيئي، ويعد أيضا احد معيقات التنمية، من هنا يتضح أنه من حق الإنسان أن يعيش في رفاه دائم وبيئة نظيفة دون استنزاف مواردها حتى تبقى للأجيال المقبلة في إطار بيئة سليمة ودائمة [1] .

المطلب الثالث: البعد الأخلاقي للاستدامة

سنتعرض في هذا المطلب إلى البعد الأخلاقي للإستدامة والتوجهات المختلفة لاستدامة المدن، وذلك بإرساء الأمن واحترام الخصوصية كأحد الأسس والمتطلبات الرئيسية للإستدامة في المدن، و من ثم إستعراض كيفية تأهيل الفضاءات المدينية وتوفير مرافق التسلية والترفيه للمواطنين المحليين في إطار البعد الاجتماعي والثقافي الذي يعرض أهمية اعتبارات التراث والهوية للمدينة المستدامة[2].

[1]– رداد عبد الرحمان، مرجع سابق، ص79.

[2]– محمد غالب بكرادة، المرجع السابق، ص 7.

الفرع الأول: إرساء الأمن في مقابل احترام الخصوصية

تتصدر المدن عملية التغير الاجتماعي و الاقتصادي العالميين، وتشكل العولمة وإرساء دعائم الديمقراطية جزءا هاما من التنمية المستدامة، ويعيش نصف سكان العالم الآن في مناطق حضرية، ويعتمد النصف الآخر على نحو متزايد على المدن لإحراز التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، وفي المدن يجب أن تخدم السياسات الأمنية في المعتاد سكانا شديدي التنوع وتوفير الأمن للجميع ولا سيما في المدن الكبرى نظرا لمدى حجم السكان بها، حيث تعتبر عملية إرساء الأمن عملية معقدة تتطلب خدمات عامة فعالة وتعاون العديد من الشركاء.

ويعتبر تعلم العيش معا على نحو مستدام في المدن من أهم التحديات الأمنية في عصرنا و يقتضي ذلك التركيز على:

- توفير المراكز الأمنية بالأحياء والشوارع الرئيسية بشكل يتوافق مع طبيعة هاته الأحياء والشوارع عن طريق قياس وتقييم الأداء الأمني بها، وكذا إيجاد بيئة أمنية تعزز الاستدامة، في ظل تفشي وتنوع مظاهر الجريمة والفساد وعدم احترام الخصوصيات والحريات المكفولة أساسا للأفراد وإتاحة فرصة تقديم رؤى وتصورات أمنية من طرف المواطنين المحليين لمجابهة الخروقات والتجاوزات الأمنية السائدة في المدن، بالنظر لكونهم الفاعل الرئيسي والمتعامل الأساسي في القضية الأمنية.
- تعليم التسامح والتفاهم المتبادل في المجتمعات الحضرية، وذلك للحد من انتشار الجرائم ومحاربة تفشي مظاهر الفوضى والسرقة والاعتداءات وارتكاب الجنح والجنايات...
- تمكين الشباب والأطفال من تعلم العيش في أمان واستقرار في ظل الحياة الحضرية المستدامة والمشاركة فيها، من خلال وضع مناهج تربوية لتعليمهم كيفية الحفاظ على أمن مدينتهم وضرورة الحفاظ على استدامتها[1].
- تطوير الأمن بجميع أشكاله وفروعه المتنوعة، وذلك بخلق فروع أمنية عامة جديدة تختص كل واحدة منها بجانب من جوانب التنمية المستدامة، كإنشاء فرع أمني يختص بمراقبة نظافة المدينة لمحاسبة كل من يتسبب في التلوث أو تشويه الصورة الجمالية للمدينة،

[1]– محمد غالب بكرادة، المرجع السابق، ص 8.

وتعتبر المؤسسة الأمنية جوهر الحفاظ على استدامة المدن، حيث تقام فيها الصلات بين مشاكل العالم والحياة المحلية، وتتوفر للمؤسسة الأمنية إمكانية القيام بدور توعوي بصفتها العامل الذي يتيح الفرصة للتغير، وتيسير اكتساب المعارف والمهارات اللازمة للاضطلاع بدور المواطن النشط المسؤول [1].

الفرع الثاني: إدارة التنوع المجتمعي

يعتبر التعدد العرقي واللغوي والديني والثقافي... من الظواهر الإنسانية المعهودة التي تتقاسمها العديد من المجتمعات[2]، ففي القارة الإفريقية التي يزيد عدد الدول فيها عن الخمسين، تتعايش حوالي 2200 إثنية متميزة بلغاتها وثقافتها...، وفي آسيا التي تحتضن أكثر من ثلاثة ملايير من البشر، يوجد أكثر من 2000 إثنية متباينة في اللغة والدين والعادات والتقاليد، وعلى المستوى العالمي هناك حوالي 8000 إثنية [3].

إن التنوع داخل المدينة بشتى مظاهره (الثقافية، الإثنية، الدينية، اللغوية...) يحتمل وجهين: الأول، إيجابي وذلك بالنظر للدور الهام الذي يمكن للتعدد أن يسهم به في تحصين وتقوية كيان المدينة، إذا كانت تستوعب أهمية هذه التعددية وتكرسها ميدانيا، والثاني، سلبي لما يمكن أن يشكله من خطر على استقرار المدينة ووحدتها، وبخاصة داخل المدن التي تتميز فيها مقاربة هذا الملف بالعقم والانحراف، التهميش والإقصاء الذي يمكن أن يطال أحد مكونات المجتمع، سيؤدي حتما إلى تدهور التضامن الداخلي وتهديد وحدة المجتمع، ويسبب في بروز أزمات اجتماعية وسياسية، ويستثمر أيضا من قبل بعض القوى الخارجية المترصدة، في شكل مؤامرات قد تعصف بالاستقرار الداخلي للمدن(برز ذلك بشكل جلي خلال أحداث أبريل 2001 في المدن القبائلية بالجزائر عندما اعتبر وزير الخارجية الفرنسي آنذاك " أن فرنسا لا يمكنها أن تظل صامتة بصدد ما يقع من قمع وعنف في الجزائر.

[1] محمد غالب بكرادة، المرجع السابق، ص 9.

[2]– إدريس لغريني، "التنوع المجتمعي والممارسة الديمقراطية"، مجلة تنمية، العدد 93، (المغرب، مركز المرصد الوطني للتعليم العالي، 2010)، ص 111 .

[3]– المرجع نفسه، ص 2.

فهذه القضايا وبعد أن ظلت لسنوات طويلة محكومة بطوق أمني صارم و خضعت في العديد من الأحيان لتدابير صارمة على مستوى الحكومة المركزية دون تدخل الإدارات المحلية باعتبارها شأنا سياديا داخليا يرتبط بقضايا" حساسة".

وقد ثبت أن تعزيز نظم التشارك الشاملة للإدارة المحلية وسيلة فعالة لزيادة كفاءة الإدارة الحضرية، والتغلب على النتائج السلبية لجوانب التنوع الاجتماعي، وللتغلب على مشاكل الفقر الحضري، وهناك عدد من الأدوات والطرق التي تم تطويرها واعتمادها لتعظيم منافع الإدارة الشاملة، وموازنة تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة للفقراء وقد لوحظ أن الاشتمال يكون مضمونا عندما ينعم كل مواطن حضري بـ" الحق في المدينة"[1].

الفرع الثالث: تأهيل الفضاءات المدينية

يتوجب على الإدارة المحلية القائمة على المدينة ولتحقيق التنمية المستدامة وتطوير المدينة اتخاذ التدابير التالية:

- تهيئة المنتزهات الحضرية.
- رسم حدود للتوسع العمراني بخلق مجالات خضراء خالية من كل أنواع البناء.
- رسم حدود للتوسع العمراني بانجاز طرق جمالية في المدينة.
- النظر في إمكانية تحويل مدخل المدينة الواقع بشكل جذاب وجميل يعكس تاريخها.
- تهيئة الفنادق وتحويل الإقامات المؤقتة إلى مراقد للزوار أو مراكز للاستقبال.
- متابعة تهيئة المحطة السككية القديمة وتجديدها.
- وضع إستراتيجيات وتدابير تكون مرسومة على مدى أبعد.
- رسم حدود للتوسع العمراني ببناء طرق الثقافي وغرس الأشجار.
- برمجة بناء مراكز للمؤتمرات لجلب الباحثين والأكاديميين نحو المدينة.
- إنشاء خطوط خدمة سياحية منتظمة أو موسمية للرحلات الجوية أو البرية أو البحرية وربطها بالمدن الساحلية.

[1]– إدريس لغريني، مرجع سابق، ص 3.

- تحرير المجال الحضري لمركز المدينة من وجود سيارات الأجرة الكبيرة وجزء من السيارات الأخرى.
- ضمان حركية أفضل في اتجاه مركز ووسط المدينة وأسواقها.
- "تطهير" الشوارع من الفوضى المترتبة عن النشاط اليومي للمواطنين.
- تسوية حظوظ المنافسة ما بين سيارات الأجرة الكبيرة والحافلات (على المستوى المادي وعلى صعيد التسعيرة) بما يلائم قدرة المواطن المحلي.

كذلك يمكن للإدارات المحلية للمدن الاعتماد على العمليات المبرمجة التالية:

- إعادة تهيئة الساحات العمومية.
- الاهتمام بالمتاحف وخلق مجال للفنون المعاصرة.
- إدماج الأحياء الهامشية بعمليات شمولية لإعادة الهيكلة.
- خلق محطة طرقية جديدة.
- إعادة إيواء سكان أحياء الفقراء والقضاء على السكنات الهشة.
- خلق فضاء مخصص للراجلين بمركز المدينة والاهتمام بممرات المعوقين.

كما يستلزم التعمير الملائم للمناطق ذات المؤهلات العالية بالاعتماد على الإجراءات التالية:

- تحسين محاور المواصلات بين المدن الكبرى، وبين القرى والمزارع.
- إعداد منطقة لأنشطة خدمة الفلاحة بهدف تطوير التقنيات الملائمة وتسويق الإنتاج.
- متابعة السياسة المعتمدة في ميدان التطهير السائل والصلب.
- خلق مناطق جديدة للتعمير لا تكون على حساب الأراضي الصالحة للزراعة.
- الاستعداد للطلب المستقبلي على فضاءات التنمية، وذلك بتخصيص أراضي لاستقبال المشاريع بالقرب من محطة المسافرين أو المطار أو الميناء.
- تكميل المنظومة اللوجيستيكية بإضافة خطوط "تراموای" و "تيليفيريك" للربط بين أهم الأحياء والضواحي وتخفيف الضغط على الطرق البرية.
- الارتكاز على مركز المدينة كنقطة انطلاق للطلب السياحي في اتجاه المناطق الجبلية، ومرافقة تطورها السياحي وذلك من خلال إعادة تأهيل السكن التقليدي

وتحويل بعض وحداته إلى دور للضيافة، وإنشاء وحدات سياحية عصرية ذات حجم صغير في المنطقة.

- تطوير الفلاحة البيوحضرية مع إعادة استعمال المياه العديمة بعد معالجتها.
- مواصلة سياسة بناء التجهيزات القاعدية الأساسية.
- مواصلة تأهيل الشبكات الموجودة بهدف تحسين المردودية وتثمين أمثل للماء.
- الاستفادة بشكل أفضل وإعادة تكلك المناطق الحرة الموجودة بالمنطقة بالاعتماد على كل التجهيزات والفرص التي تمنحها، عوض محاولة تعويضها ببدائل أخرى أو تجاهلها.
- حملات لجمع النفايات بكل حي[1].
- تنمية مشاريع حضرية صغيرة الحجم – ذات امتداد زمني قصير وتوطين مجالي محدد– كالعمل على تزيين واخضرار إطار العيش، وذلك في أفق كسب اهتمام المواطنين واسترجاعهم لتذوق الحياة وللثقة في مشروع مدينتهم.
- إنشاء فضاءات للألعاب والترفيه بالقرب من مناطق السكن العشوائي.
- مواصلة السياسة المتبعة في ميدان التطهير السائل والصلب.
- إنشاء محطة منظمة لجمع وإعادة استعمال النفايات الصلبة.
- إنشاء بنية تشاركية مع السكان تساعد على اتخاذ القرارات وتتبع تنفيذ البرامج.
- التفاوض حول التدابير المرافقة للتنمية مع سلطات الدولة انطلاقا من رؤيتها الخاصة، وعلى أساس تعاوني وتشاركي [مساهمة السكان في اتخاذ الاختيارات الإستراتيجية].
- دراسة جدوى التجهيزات القاعدية الثقيلة للنقل والمواصلات (الجسور فوق الأودية...) الهادفة لفك عزلة الأحياء العليا الهامشية.
- الطرق والترصيف في الأحياء.
- إنشاء دور للشباب.
- ملاعب رياضية بالأحياء[2].

[1]–صلاح الدين الكبيسي، مرجع سابق، ص67.

[2]– الأمم المتحدة–المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 16.

- إيصال الماء الصالح للشرب للأحياء غير المرتبطة بالشبكة.
- برمجة مرافق القرب في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
- خلق مراكز للأمن الوطني قريبة من السكان في مختلف الأحياء
- تحسين جودة الخدمات الحضرية العمومية والبلدية بإتباع التدابير التالية:
  - توفير مرافقة اجتماعية ملائمة لبرنامج محاربة السكن غير اللائق.
  - إنشاء تجهيز مرافق سوسيوثقافية ورياضية جديدة.
  - تحسين منظومة التدبير الداخلي للخدمات العمومية.
  - تطوير خدمات القرب وتحسين جودة تقديم المؤسسات.
  - تطوير استراتيجية مندمجة متمحورة حول السكن الاجتماعي.
  - تسهيل تعبئة الأراضي الملائمة لبرامج محاربة السكن غير اللائق.
  - إعداد استراتيجية ثقافية مندمجة للمدينة وإعتماد سياسة فعالة للعلاقات العامة الإعلام المتواصل لفائدة الجمهور العريض حول الأنشطة المبرمجة.
  - إنشاء فضاءات للترفيه والرياضة في الأحياء وتطوير عمليات النظافة [1].

[1]– الشريف رحماني، "الجزائر غدا وضعية التراب الوطني"، الجزائر: ملفات التهيئة العمرانية، 2005، ص 243.

المبحث الثاني: أسس الاستدامة في إدارة المدن

سنطرق في هذا المبحث إلى الأبعاد المختلفة لاستدامة المدن و ذلك بإبراز أسس واستراتيجيات المتعددة لإدارة المدن، ويخص بالذكر كلا من البعد السياسي من خلال تفعيل دور المجتمع المدني، ومن ثم البعد الفني المتمثل في تفعيل شبكات صناعة السياسة، أما البعد الثقافي الذي يعرض أهمية اعتبارات التراث والهوية للمدينة المستدامة، وفيما يخص البعد الإيكولوجي أو البيئي فهو يدرس إمكانية التوظيف الأمثل للموارد المتاحة.

المطلب الأول: البعد السياسي وتفعيل دور المجتمع المدني

تلعب هيئات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة[1] والوصول نحو مدينة محلية مستدامة دورا محوريا في عملية البناء والتعمير الاجتماعي، بل إن تلك الأهمية تزايدت في العقود الأخيرة من القرن العشرين نتيجة للمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العالم ككل، بما في ذلك الدول النامية التي ليست بمعزل عن تلك المتغيرات، بفعل المصالح المشتركة التي تربطها بالبلدان المتقدمة.

فعلى المستوى الاقتصادي تخلت الدولة عن جزء كبير من الدور الذي كانت تشغله اقتصاديا واجتماعيا بفعل الضغوط القادمة من المؤسسات المالية الدولية نتيجة للأزمة الاقتصادية التي أثرت على غالبية الأنظمة السياسية للدول النامية، وهو ما أدى إلى خفض الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية وبرامج الرفاهية الاجتماعية، وبالتالي أفسح المجال أمام شريك آخر كي يتحمل جزءا من مسؤولية الخدمة الاجتماعية وهو المجتمع المدني.

خاصة وأن الضغوط الاقتصادية صاحبتها تحولات ديموغرافية واجتماعية في دول العالم الثالث فرضت احتياجات جديدة، فضلا عن النمو الحضري الذي لم تواكبه تنمية اقتصادية، وقد أشفعت كل تلك التحولات بالدور الذي لعبته المؤسسات المالية الدولية والذي تجاوز مجرد الضغط من أجل تطبيق برامج التحرير الاقتصادي والتكيف الهيكلي إلى البحث عن فاعلين جدد مجرد حكوميين يتم التعامل معهم، إضافة إلى الدور الذي لعبته الأمم

[1]– خالد مصطفى قاسم، "إدارة المدينة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة"، (الإسكندرية، جامعة الدول العربية كلية الإدارة والتكنولوجيا، 2007)، ص 173.

المتحدة للتأكيد على ضرورة مشاركة المجتمع المدني في صياغة الخطط التنموية وصنع السياسات الاقتصادية.

وبالفعل اتجهت هذه المؤسسات إلى التعامل بشكل مباشر مع المنظمات غير الحكومية أو هيئات المجتمع المدني لسد الفجوة التي تركتها الدولة إنقاذا لضحايا التحرير الاقتصادي، أما السؤال المطروح والمتعلق بكيفية مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية والوصول نحو تحقيق المدن المستدامة في المناطق المحلية النامية فإن الإجابة عليه تبقى مرهونة بمسألتين: الأولى هي طبيعة العلاقة التي تربط المجتمع المدني بالدولة والثانية تتعلق بالمجتمع المدني في حد ذاته.

إن نجاح المجتمع المدني في التأثير إيجابيا على عملية التنمية يرتبط بطبيعة الإطار القانوني التي تضعه الدولة لتنظيم وجود ونشاط منظمات المجتمع المدني، بمعنى هل هو إطار قانوني منظم أم مقيد؟ كما يرتبط الأمر نفسه بمدى استجابة الدولة بمؤسساتها المختلفة للمطالب التي يتقدم بها المجتمع ومدى جديتها أصلا في التعامل معه، فإذا كانت ثمة إرادة جادة للتعاطي معه ايجابيا حصل تغيير كبير على مستوى التنمية المستدامة، بحكم أن المجتمع المدني أكثر قدرة على الوصول إلى القواعد الشعبية وأكثر فاعلية في ملامسة هموم الجماعات المستهدفة .

إذا حصل العكس تحولت مختلف تنظيماته إلى مجرد أوصال وتراخيص في الحقائب، أو وسائل للارتزاق الشخصي كما هو قائم في الكثير من الدول النامية منذ التسعينات من القرن الماضي، من ناحية ثانية تتعدد المحددات الحاكمة لقدرة المجتمع المدني على التأثير في التنمية تبعا لمل تتمتع به منظماته من قدرات إدارية ومؤسسية، كبناء الهياكل التنظيمية، تنمية روح العمل الجماعي بين نشطائه، وفاعلية مهاراتهم الاتصالية، وقدرتهم على التخطيط الاستراتيجي أو ما يطلق عليه عملية بناء القدرات من أجل تحقيق المدينة المستدامة.

أما المجموعة الثانية من المحددات فترتبط بالقدرة على بناء رصيد للقوة والتأثير من خلال النجاح في إقامة تحالفات وشبكات في ما بين هيئات المجتمع المدني بعضها ببعض وبينها وبين كافة الأطراف الفاعلة في عملية التنمية محليا وعالميا، يضاف إلى ذلك قدرة

المجتمع المدني على تحديد احتياجات المجتمع المحلي، وهو ما يتطلب إشراك المجتمع في تحديد المشروعات والتخطيط لها وتدبير التمويل وتنفيذها ومتابعتها، وذلك ما يتطلب مهارات خلق جسور مع المجتمعات المحلية وبناء للثقة بين هذه المجتمعات والمنظمات غير الحكومية.

وفي الأخير إذا كانت العلاقة التشاركية بين الدول والمجتمع المدني فعالة في بناء المدن المستدامة، فمن المتوقع أن ينجم عن ذلك مساهمة هذا الأخير في عملية التنمية المستدامة، وقد نجحت بعض الدول النامية إلى حد بعيد في ذلك من خلال ما تعرضه تقارير الموئل من تطبيقات لمبادئ التنمية المستدامة على المستوى المحلي للمدن في محاولة لمواكبة ما تتمتع به المدن الكبرى للدول المتقدمة واعتبارها كنموذج معياري خاضع للتطبيق بالدول النامية [1].

المطلب الثاني: البعد الفني– تفعيل شبكات صناعة السياسة

يحتاج تحقيق أهداف الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة إلى إصلاح جوهري لأدوات السياسات وصناعتها. لذلك يجب في أي دولة تقييم مدى فاعلية أدوات السياسات الحالية وإدخال أدوات جديدة، خاصة الأدوات المبنية على الحوافز التي تشجع السوق والعمل على تطبيقها بشكل واسع[2]، ويتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة مجموعة من أدوات السياسات للمساعدة في تحقيقها، ومنها:

- الأدوات التشريعية.
- الأدوات الخاصة بإصلاح السوق.
- الأدوات الوقائية.
- الأدوات الاقتصادية.
- الأدوات التي تتناول رفع الوعي.

[1]– خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 174.

[2]–مدحت محمد أبو النصر، "إدارة منظمات المجتمع المدني"، الطبعة الأولى، (القاهرة، إيتراك للنشر والتوزيع، 2007)، ص 215.

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يحتاج إلى تفعيل مجموعة من أدوات السياسات المتنوعة مع المرونة في تطبيق تلك الأدوات.

الفرع الأول: الأدوات التشريعية

إن الأدوات التنظيمية (التشريعية) كانت النتاج الأول لأدوات السياسة البيئية التي وضعت في الستينات والسبعينات، ويشار إليها أحيانا بسياسات "السيطرة والتحكم"، وتضم الأدوات التنظيمية الأكثر استخداما المعايير البيئية كمعايير الانبعاثات، المنتجات والتصاريح، العقوبات، البيئية و أدوات الرصد.

أولا: المعايير البيئية:

تمثل حجر الزاوية لمعظم الأدوات التنظيمية التشريعية، حيث إن تحديد المعايير البيئية في حاجة إلى إتفاق واضح حول أهداف نوعية البيئة المرغوب فيها، والتكاليف التي يقبل المجتمع تحملها لتحقيق هذه الأهداف، هذا ويمكن أيضا وضع معايير بيئية قياسية بالرجوع إلى مفهوم أفضل التكنولوجيات المتاحة، من ناحية أخرى فإن التأثير على القطاعات الاقتصادية والقضايا الاجتماعية يجب أن يؤخذ في الاعتبار حيث قد تؤدي المعايير البيئية المرتفعة إلى ارتفاع التكاليف، التي يجن أن تتحملها الصناعة وفي النهاية المستهلك، وتؤدي مثل هذه التكاليف إلى فقدان التنافس في بعض الصناعات، وبالتالي تؤدي إلى البطالة، والمشكلات الاجتماعية.

هذا وتحدد معايير الانبعاثات الحد الأقصى المسموح به من تركيز الملوثات أو حمل التلوث للوسط البيئي، كما توضع معايير البيئة المحيطة لحماية الإنسان عند الاستنشاق أو تناول الأطعمة (على سبيل المثال: معايير جودة الهواء)، وتحدد معايير المنتج الحد الأقصى لتركيز بعض المواد التي تضر بالبيئة أو صحة الإنسان في المنتج، ومن أمثلة هذه المواد تركيز الرصاص والكبريت في الوقود

إن تصاريح استخدام الموارد الطبيعية وصرف الملوثات من الأدوات التقليدية المستخدمة والتي تهدف إلى حماية نوعية البيئة والموارد الطبيعية من خلال فرض القيود على بعض أنشطة التنمية، وتعتمد التصاريح على معايير نوعية البيئة (الانبعاثات، التكنولوجيا، أو معايير جودة البيئة المحيطة).

تستخرج التراخيص لفترة محدودة من الوقت للتحكم الإداري في استخدام الوسط البيئي والموارد، على سبيل المثال: صرف مياه الصرف غير المعالجة، الانبعاثات الغازية، أو التخلص من النفايات الخطرة أو استخراج المياه الجوفية، واستغلال الموارد المعدنية...الخ. تخضع إلى استخراج التصاريح التي تمنح بناءا على توافق هذه الأنشطة مع المعايير والأهداف المحددة.

الغرامات البيئية تفرض كإجراء لتطبيق نظام التصاريح والتراخيص البيئية، والهدف منها هو ضمان تحقيق أهداف بيئية محددة، فإذا قام نشاط ما بمخالفة الشروط التي ينص عليها التصريح (مخالفة المعايير المحددة)، أو مارس التصريف بدون تصريح فإن الشخص المسؤول أو المنشأة تخضع للغرامات البيئية، التي عادة ما تتكلف أضعاف رسوم استخراج التصاريح، هذا ويمثل مستوى الغرامات أهمية من أجل تحقيق الإلزام والالتزام المقبول فإن الغرامات المنخفضة التكلفة تعتبر غير كافية لضمان التوافق، بينما تواجه الغرامات المرتفعة صعوبة في التطبيق.

- **الإتفاق التطوعي (المواثيق):** تمثل الاتجاه الجديد للأدوات التنظيمية، حيث يمكن تعريفها كاتفاق بين الجهة التنظيمية (المختصة) والمؤسسة الصناعية للوصول إلى هدف بيئي محدد في إطار زمني معين (توفيق الأوضاع البيئية)، وفي حالة عدم تحقيق الهدف، يمكن للجهة التنظيمية فرض إجراءات الإلزام الأخرى[1].

الرصد وإصدار التقارير من العناصر الهامة للإلزام بتوفيق الأوضاع، فبدون المتابعة المنتظمة والدقيقة والمنهجية لن تحقق أي من الأدوات هدفها، وهناك نوعين من الرصد والمتابعة يجب إتباعهم للتأكد من التوافق مع التشريعات البيئية وهما:

- متابعة البيئة المحيطة في جميع الأوساط (الهواء، المياه، التربة) للتأكد من توافقها مع معايير الجودة البيئية.

[1]– مدحت محمد أبو النصر، مرجع سابق، ص 216.

- الرصد الذاتي الذي تقوم به المؤسسات الصناعية لتقييم تأثيراتها البيئية و مدى توافقها مع التصاريح [1] .

الأدوات المبنية على الحوافز للتشجيع على تصحيح السوق: تعتبر الأدوات المبنية على الحوافز، هي الجيل الثاني لأدوات السياسات البيئية التي تم صياغتها وإعمالها في الثمانينات والتسعينات في الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي ومن الممكن اعتبارها استجابة بديلة لعيوب النظم واللوائح.

وتعتبر فكرة الأدوات المبنية على التحفيز أن الحوافز الاقتصادية يمكن أن تشجع العملية المصممة لتحقيق الهدف البيئي كما أن تطبيقها يتسم بالمرونة وذاتية الدفع ويساهم في تشجيع أكثر من النظم واللوائح البيئية.

ومن أهم أهداف الأدوات المبنية على التحفيز إقناع الأفراد والشركات بخفض تأثيرهم على البيئة من خلال تغيير حوافزهم الاقتصادية وتسمح بوجود حالة من الاختيار، ومن الممكن أن تحقق الأدوات المبنية على التحفيز نتائج سريعة كما أنها أقل من الأدوات التنظيمية من حيث التكلفة ومن أكثر الأدوات المبنية على التحفيز استخداما الضرائب، والرسوم، والدعم[2] .

الضرائب والرسوم البيئية : تنقسم الضرائب والرسوم البيئية إلى ضرائب ورسوم على الانبعاثات الملوثة للبيئة وضرائب ورسوم على المنتجات، تضم الأمثلة ضريبة الكربون، وضريبة على الوقود المحتوى على الرصاص، وضريبة على المبيدات الحشرية أو ضريبة على المدافن الصحية، كما يستلزم التطبيق الفعال للضرائب والرسوم البيئية وجود مؤسسة

---

[1]– مدحت محمد أبو النصر، مرجع سابق، ص 216.

[2]– أحمد السيد كردي،" اختيار أدوات السياسات للإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة،" موقع مقالات كنانة أونلاين، مقال علمي منشور بتاريخ 22 ماي 2010، تم تصفح الموقع بتاريخ 11 أفريل 2020، يمكن الإطلاع على المقال ، على الرابط الآتي:
http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/topics/68462/posts/126529

للإلزام قوية ونظام رصد فعال، هذا ويمكن تخصيص إيرادات الرسوم البيئية للأغراض البيئية أو صناديق البيئة التي تستثمر الموارد المالية كقروض ميسرة أو منح المشروعات البيئية.

رسوم المستهلك: تقرض رسوم المستهلك على توفير خدمات مياه الشرب والصرف الصحي وجمع المخلفات والتشجيع على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية بما في ذلك المعادن والبترول واستخراج المياه، هذا بالإضافة إلى رسوم دخول مناطق المحميات الطبيعية، وتعتبر هذه الأداة من الأدوات الهامة للإدارة البيئية المحلية و من المهم أن تفرض هذه الرسوم حسب الكمية أو الحجم (الرسوم ترتبط بحجم المياه المستخدمة أو حجم المخلفات المتولدة)[1].

أما الدعم فهو عكس الرسوم ويهدف إلى تشجيع سلوك مرغوب مثل استهلاك المنتجات والخدمات من خلال المنح أو القروض الميسرة أو الإعفاء الضريبي.

تضم أمثلة أوجه دعم: توليد الطاقة من المصادر غير التقليدية (الرياح)، ودعم استخدام الوقود قليل التأثير على البيئة، أوجه دعم الزراعي لتوفير منتوج معين أو تصدير المنتجات الزراعية، ومن أضرار أوجه الدعم أنها تستهلك الإيرادات العامة ومن الممكن إساءة استخدامها(تصل إلى المتلقي غير المقصود).

الرهون– التأمين: تشجع المستهلك أو المنتج على التخلص الآمن من المنتجات والمخلفات التي يمكن أن تسبب في التلوث، وتعمل من خلال إضافة رسوم إضافية على سعر المنتج، تسترد عند إعادتها أو التخلص منها بطريقة آمنة، وينتشر استخدام هذه الطريقة مع الزجاجات والعلب والصفيح والأواني المصنوعة من البلاستيك والبطاريات...الخ.

أدوات التعويض تطبق على الأفراد أو الجهات الذين يفقدون دخلا نتيجة القيود البيئية المفروضة، على سبيل المثال، يمكن تعويض المزارعين عن قيود استخدام الأراضي في مناطق المحميات الطبيعية، أو على امتداد المجاري المائية الحساسة حيث يمنع استخدام الأسمدة الكيماوية أو العضوية، من ناحية أخرى، يمكن أن يستحق التعويض على الصناعة

[1]– مدحت محمد أبو النصر، مرجع سابق، ص 217.

لمعادلة التلوث البيئي، مثل زراعة منطقة معينة بالأشجار التي تمتص إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتولد عن محطات الكهرباء.

الاتجار في تصاريح التلوث واستخدام الموارد تصمم بهدف التحكم في نوعية البيئة أو معدل استنزاف الموارد الطبيعية من خلال إدخال آلية يسمح من خلالها للجهة المتسببة في التلوث بشراء وبيع حصص الانبعاثات، فإذا قامت الجهة المتسببة في التلوث بالحد من الانبعاثات بنسبة أكبر من التي يقرها الجهاز التنظيمي فإنها تحصل على رصيد الحد من التلوث، ويمكن أن يباع هذا الرصيد إلى جهة أخرى متسببة في التلوث مثل شركة تستخدم التكنولوجيا القديمة ولا تستطيع الحد من التلوث بالقدر الكافي[1].

الأدوات الوقائية:

تهدف الأدوات الوقائية إلى فحص عملية التنمية للتأكد من أن المشروعات والبرامج والمنتوجات لا تتسبب في تأثيرات سلبية على البيئة أو المجتمع، والهدف من هذه الأدوات ضمان تحقيق الفهم الجيد للتأثيرات الجانبية للمشروعات أو المنتجات على البيئة والصحة العامة حتى يأخذها صناع القرار في الاعتبار.

تقييم الأثر البيئي: أداة توقعية لتحديد وتقييم وتخفيف الآثار البيئية والاجتماعية والآثار الأخرى المرتبطة بالمشروعات، الهدف الأساسي من تقييم الأثر البيئي هو تسيير عملية اتخاذ قرار سليم ومتكامل يضم الاعتبارات البيئية بوضوح.

التقييم البيئي الاستراتيجي: يعتبر أداة لتناول الاعتبارات والعواقب البيئية للسياسات والخطط والبرامج المقترحة، ويتشابه مع منهجية تقييم الأثر البيئي لكن على مستوى السياسات ويأخذ في الاعتبار الآثار التراكمية للمشروعات المقترحة.

تقييم الأثر الاجتماعي: يقوم بتحليل ومتابعة الآثار الاجتماعية المرغوب فيها وغير المرغوب فيها، الإيجابية والسلبية لعملية التنمية، يتناول تقييم الأثر الاجتماعي التأثيرات

[1]– مدحت محمد أبو النصر، مرجع سابق، ص 217.

الأخلاقية، والثقافية، والمؤسسية، والترفيهية والسياحية، والفقر...الخ، وتعتمد على المشاركة القوية للمجموعات المستهدفة والجهات المعنية.

تقييم الاستدامة: أداة جديدة نسبيا لتقييم مدى استدامة السياسات والخطط والبرامج والمشروعات معتمدة على الخبرة المكتسبة من تقييم الأثر البيئي، وقد حاز تقييم الاستدامة على الاهتمام العالمي إلا أنه لم يطبق كأداة إجبارية.

تقييم دورة الحياة: أداة لتقييم الآثار البيئية المرتبطة بالمنتج أو الخدمة، كما تختبر الآثار البيئية الكلية للمنتج من خلال كل مرحلة من مراحل حياته، ابتداءا من الحصول على المواد الخام (مثل عملية التعدين وتصنيع السبائك) وصولا إلى تصنيعه في المصنع وبيعه في السوق واستخدامه في المنزل والتخلص منه (عن طريق الحرق أو الدفن أو إعادة التدوير).

الأدوات الاقتصادية

ترتبط الأدوات المذكورة سابقا بأدوات السياسات البيئية، ويمكن للسياسات الاقتصادية مثل السياسة المالية، وحقوق الملكية، والعجز في موازنة الحكومة، وتحرير السوق والتجارة، وتسعير الطاقة، وأوجه الدعم الزراعي، والنظام التعليمي...الخ أن تساعد في سياسات التنمية المستدامة، هذا والجدير بالذكر أن بعض أدوات السياسات الاقتصادية يمكن أن تحقق فوائد سريعة للبيئة.

على سبيل المثال، تحرير أسعار الطاقة والمواد الخام مما يؤدي إلى توفير الطاقة والمواد الخام، وبالتالي تحقيق المنافع البيئية، ظهرت هذه الصلة بوضوح في الدول التي تحولت من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، حيث حققت الزيادة في أسعار الطاقة المدعمة والوقود الفوائد البيئية (انخفاض الانبعاثات واستخراج الموارد الطبيعية) والفوائد الاقتصادية من حيث كفاءة استخدام الطاقة، وبالتالي تتحقق الفوائد الاقتصادية والبيئية ويطلق عليها سياسات (الكسب إلى الكسب)[1].

كما أن استبدال ضرائب الدخل أو ضرائب كسب العمل بضرائب البيئة يقدم آلية تمكن من الانتقال من الضرائب على الشركات والأفراد إلى الضرائب على الخدمات البيئية، فمن

[1]– خالد مصطفى قاسم، المرجع السابق، ص 284.

ناحية تمكن من تصحيح السوق من خلال إدخال العناصر البيئية، ومن ناحية أخرى، تحد من القيام بالأنشطة البيئية غير المرغوبة وتحد من استهلاك المنتجات والخدمات ذات التأثير السلبي على البيئة مقارنتا بالبدائل الأخرى.

الأدوات التي تتناول رفع الوعي:

إن التحدي الأكبر أمام التنمية المستدامة هو تغيير سلوك الإنسان في استهلاك الموارد الطبيعية وحماية البيئة، مع التأكيد على الجانب الكيفي من حياة الإنسان مقارنة بالجانب الكمي واستهلاك السلع، أوضح تقرير" مستقبلنا المشترك" أن التنمية المستدامة تحتاج إلى دعم القيم التي تشجع على الاستهلاك في إطار قدرة النظام البيئي على التحمل، ومن ثم، هناك حاجة متزايدة إلى رفع وعي المستهلك.

إن أنشطة رفع الوعي بالتنمية المستدامة يجب أن توجه نحو جميع الجهات المستهدفة مثل الصناعة والأعمال والحكومات المحلية والجمعيات الأهلية والسياسيين...الخ. كما يجب إدراج مفهوم رفع الوعي في جميع السياسات المرتبطة بالتنمية المستدامة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة متنوعة من الأدوات مثل:

- الأدوات الاقتصادية التي تشجع على استخدام السلع والخدمات التي لها تأثير محدود على البيئة والموارد الطبيعية بدلا من تلك التي ترتفع تكلفتها البيئية.
- البرامج التعليمية الموجهة نحو المجموعات الاستهلاكية المختلفة من حيث السن والمستوى الاجتماعي مع شرح مفهوم الاستهلاك المستدام، والتهديدات التي تواجه الإنسان إذا لم يتغير نمط التنمية السائد حاليا.
- شهادات وعلامات التوافق البيئي التي تتيح معلومات للمستهلك على المنتجات أو الخدمات ذات الأداء البيئي المرتفع[1] .

المطلب الثالث: البعد الثقافي واعتبارات التراث والهوية

كثيرا ما يحلو للبعض استخدام مصطلحات فكرية لغوية مؤثرة مثل "ثقافة التنمية"، " البعد الحضاري للتنمية الثقافية"، و"قضايا التنمية المستدامة" ليتم الإيحاء للآخرين بمدى

[1]– خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 285.

شمول وعمق وإحاطة الفكرة التي يتحدثون عنها أو يروجون لها، غير أن الصياغة الأدبية الرفيعة قد لا تعدو في كثير من الأحياء أكثر من كونها مجرد صياغة لفظية جذابة أو تعبير مجازي استعاري، لا يعبر أو يدل في قليل أو كثير عن إنجاز حقيقي أو عن أداء فعلي، بل قد يتم تفريغه من مدلوله الجوهري ليعبر عن أشياء أخرى مغايرة، كثيرا ما تتسم بالصورية وجب الاستعراض والإغراق في استخدام الشكليات والرسميات والمظاهر والشعارات الخاوية الجوفاء.

ومن تلك المصطلحات اللامعة التي ننشد ونكرر لها هو مصطلح "ثقافة التنمية "، وهو من المصطلحات الآتية التي تتناول بعدين مهمين على الصعيد الثقافي المعرفي، البعد الأول منهما هو البعد الثقافي ، وهو بعد مشتبك وملتبس ويتعذر تعريفه بسهولة، وإن كان يعني إجمالا أسلوب الحياة الذي يميز بين كل مجموعة بشرية وأخرى، وهي المنتج الذي يتم تعليمه ونقله من جيل لآخر، أما البعد الثاني فهو البعد التنموي، والذي تجاوز حاليا مدلوله الاقتصادي السابق ليصبح بمثابة" عملية كلية واعية تهدف لصياغة بناء حضاري اقتصادي اجتماعي سياسي قانوني شامل."

و"ثقافة التنمية"هي أسلوب محدد يتم تبنيه لإنتاج وتطوير عملية التنمية داخل مجتمع ما، وتتنوع الأساليب الثقافية المتبعة لتفعيل عملية التنمية بالمجتمعات ما بين أساليب إيجابية وأخرى سلبية، ومن الملاحظ في هذا السياق أن بعض المجتمعات تعتبر أن الأسلوب الأمثل للانطلاق بقاطرة التنمية هو أن تستثمر مواردها في استيراد وجلب أحدث التقنيات المعاصرة من أدوات ومعدات ومنتجات وأنماط الصناعات التي يتم إنتاجها حديثا، وتعتبر أن تحديثها الأكبر ومحك نجاحها يكمن في قدرتها على اللحاق بركب أحدث ما يتم تصنيعه في الدول المتقدمة، وفي حيازة أحدث الإصدارات من كافة المنتجات على اختلاف تنوعها.

من الطبيعي أنه لا غبار على فكرة اقتناء أحدث ما يتم إنتاجه دوما داخل كل مجال صناعي أو معرفي، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة هنا يدور حول مدى احتياج المؤسسات لمثل هذه الأجهزة الأكثر حداثة، وحول مدى الضرورة التي تستدعي مثل هذا الاستثمار الذي يكلف المؤسسة الكثير بل والكثير جدا من مواردها الحيوية، كما يدور بداهة حول مدى الاستفادة من المعدات قيد التشغيل حاليا، هل تم استغلالها بالطريقة المثلى؟ هل

تم الكشف عن كل قدراتها وإمكاناتها؟ هل هناك ضرورة ملحة لاستبدالها ؟ هل تبدي سوء كفاءة في العمل أولا تتوافق بشكل ملائم مع احتياجات العمل إلى الدرجة التي تبرر تبديلها بسرعة بما هو أحدث منها؟.

إن محاكاة الدول النامية للدول المتقدمة قد يتجاوز في بعض الأحيان حدود المعقول، ففي الوقت الذي نجد فيه الدول الغربية تعمل وفقا للحكمة القائلة" لو لم يكن مكسورا، لا تبادر بإصلاحه"، كتعبير عن أنه من الخطأ تبديل أو تغيير شيء لا يزال صالحا للعمل أو للاستعمال، نجد شيوعا نسبيا" لثقافة البذخ" في مجتمعات أخرى نامية تستبدل تبدل و تغير كل مل لا داعي لتغييره، في إشارة لقدرتها على مواكبة الأحدث والأشد تطورا طيلة الوقت، وللتدليل على كونها جزءا من عملية التنمية الشاملة التي تكتنف جوانب المجتمع بأكمله.

هو يعتقد أن قاعدته الذهبية في الاستثمار هي أنه لا يستثمر في شيء لا يعرفه، وهو لا يشتري أسهما بل يشتري شركات ومن أهم شروطه في تلك الشركات التي يشتريها هي أن تكون لديها القدرة على تجنب الهدر والإسراف، وهو يقود سيارته بنفسه ولا يركب أي طائرة خاصة عند سفره رغم امتلاكه لشركة طيران خاصة، أيضا فإن أي زائر لبعض الدول المتقدمة يجد أن هناك على سبيل المثال –لا الحصر– الكثير والكثير من مركبات السير قديمة العمر والتي نعتبرها في مجتمعاتنا تحفة قديمة ذلك لأننا أفراد هذا المجتمع نقوم بتغيير مركباتنا خلال سنوات بسيطة معدودة للحاق بركب ما هو أحدث.

من الأهمية بمكان أن نضع تعريفا دقيقا لمفهوم" ثقافة التنمية"، يتناول عمق عملية التنمية وليس قشورها، ينفذ لقلب هيكلها المؤسسي ولا يكتفي بتناول أطرافها، التنمية بمفهومها الشامل والعميق والذي يعني التسلح بأحدث ما تم تصنيعه ولكن في سياقه الصحيح، والسياق الصحيح يتطلب التدقيق في تحديد معدلات الحيوية دون حاجة أو مبرر، كما يعني نبذ الأفكار البالية السطحية التي تعتقد أن التنمية ما هي إلا شراء الأحدث واقتناء كل ما هو أكثر تطورا.

غير أن الأكثر أهمية مما سبق هو حاجتنا الملحة لتنمية الثقافة بين أفراد المجتمع، ثقافة حب العمل وإجادته والاستغلال الأمثل لكافة الموارد، والبعد عن المظهرية والسطحية

والشكليات، ثقافة النفاذ للجوهر ورفض الاستعراض وذلك باعتبار التنمية الثقافية شرطا أساسيا للتنمية الشاملة، وهذا النوع من التنمية الثقافية لا يتم اكتسابه أو تعزيزه إلا من خلال الاهتمام بملكة التفكير الخلاق واكتساب القدرة على النقد بين أفراد المجتمع، وبخاصة بين الشباب صغير السن الذي يمثل أساس البناء الحضري في أي مجتمع، ومن الممكن أن نتخذ تجربة سنغافورة في مجال" التعليم الناقد" مثالا نافعا في هذا السياق، وهي التجربة التي تحاول الانتقال بمفهوم التربية من مرحلة التلقين والاعتماد على قدرة الطالب على الحفظ والتذكر إلى مرحلة اكتساب مهارات التفكير والاتجاه نحو التعلم الذاتي والاعتماد على الإبداع والابتكار، محققة بذلك شعار" مدرسة تفكر... وطن يتعلم ويتقدم[1]."

كما أن المجموعات البشرية ترى في مجموع الممارسات والمعارف والمهارات والفضاءات الثقافية المرتبطة بها جزءا من مكونات تراثها الثقافي، حيث أن التراث اللامادي المتوارث من جيل لآخر يعاد تشكيله من طرف الأشخاص والمجموعات البشرية وفق ما يمليه عليهم محيطهم وتفاعلهم مع إرثهم التاريخي، كذلك أن هذا التراث يعبر عن نفسه من خلال التقاليد والتعبيرات الشفوية من أساطير وحكايات، وكذا من خلال فنون الرجة والممارسات الاجتماعية من عادات وتقاليد ومواسم ومهرجانات احتفالية تطغى على ثقافة المدينة المحلية مما يسهم في استمراريتها .

المطلب الرابع : البعد الإيكولوجي للإستدامة والتوظيف الأمثل للموارد

مع أن الاقترابات الاقتصادية العديدة للاستدامة، لم تطرح مسألة انسجام التنمية المستدامة مع النمو الاقتصادي حيث ركزت بشكل أساسي على النمو الاقتصادي، إلا أن محدودية الفضاء والموارد الطبيعية فضلا عن القدرة المحدودة للغلاف الجوي لاستيعاب وتخزين الغازات الدفيئة يجعل التنمية المستدامة التي تتطلب نموا لا محدودا تبدو مستحيلة، ولذا ينظر أنصار الاستدامة القوية (المتمركزة جول البيئة) للأرض كمورد ناضب غير متجدد ومن ثم يزعمون أنه ليس هناك مستقبل بيئي ممكن إلا إذا تم تعديل جذري على

[1]– خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 285.

جانب الطلب من المعادلة من خلال إعادة التفكير في موقفنا تجاه الطبيعة فضلا عن فكرتنا عن التقدم الاقتصادي والتنمية[1] .

ولذلك تؤكد وجهة النظر هذه المعروفة أيضا "بالإيكولوجية العميقة أو المذهب الإيكولوجي (الذي يهتم بدراسة العلاقة بين الكائن الحي والبيئة التي يعيش فيها) " المتمركزة حول البيئة بأنه لا بد من حدوث ثورة في النموذج الإرشادي المهيمن إذا ما أريد إنقاذ كوكب الأرض من الفساد البيئي، وتبعا لذلك فإن هذه النظرة ترى أنه لابد أن نعمل على تكييف أنفسنا للحفاظ على الطبيعة المهددة بالفناء بدلا من تكييف الأرض لتناسب احتياجاتنا، وقد تسبب إصرارا أنصار هذا الإتجاه على إحداث تغير بنائي وثقافي في إثارة مخاوف كل من قطاع الأعمال والسياسة وأولئك الناس الذين كانوا يرغبون في حلول جزئية للمشاكل البيئية، وقد مثل هذا التوجه حركة الرفض ضد سياسات وممارسات الشركات والحكومات المتعلقة بالبيئة في الدول المتقدمة .

نتيجة لذلك يركز أنصار الجانب الأقوى للاستدامة على تغيير المطالب تجاه الأرض ويتبنون فهما مختلفا للتنمية المستدامة، حيث يعمدون إلى التأكيد على الاستدامة الإحيائية (البيولوجية) كشرط أولي لأي تنمية، بدلا من التركيز على التأثير الإنساني على استراتيجيات التنمية، ومن ثم ينظر للتنمية المستدامة كوسيلة لتحسين نوعية الحياة الإنسانية مع العيش ضمن حدود القدرة الاحتمالية للأنساق الحيوية للأرض.

وانطلاقا من هذه الخلفية الهادفة إلى إعادة تأهيل البيئة يستمر اقتراب الاستدامة الأقوى في تطوير نقده للتنمية الاقتصادية والتقدم، حيث يرى أنصار هذا الاقتراب أن المجتمع الإنساني– في سعيه اللامتناهي وراء المادية– يسير في الاتجاه الخطأ مع تحول وسائل تحقيق الغابات فيه إلى غايات في حد ذاتها، فالحصول على السلع المادية، مثلا، كان في الأساس وسيلة لتحقيق غاية السعادة إلا أن مثل تلك الوسيلة قد أصبحت اليوم غاية في ذاتها، ولذا دعوا إلى تغيير جذري يأخذ في الاعتبار إعادة تعريف "الثروة" على أنها "سعادة وخير" عوضا عن أن تكون مجرد الحصول على السلع المادية، ومن ثمة نظاما

[1]– خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 333.

اقتصاديا واجتماعيا أقل تدميرا للطبيعة بدلا من السعي لتحقيق هدف النمو الاقتصادي من خلال استراتيجيات ذات نظرة مادية .

المبحث الثالث: تقييم سياسات وواقع الاستدامة في الجزائر

بعد معرفتنا للتناقضات في مفاهيم الاستدامة المختلفة، فمن الغموض المتأصل في مفهوم الاستدامة ذاتها إلى المفاهيم المبهمة والخلافية للاستدامة الاجتماعية والاقتصاد الأخضر وكيفية إدارة الاستدامة العالمية، ونتيجة لهذا الغموض والتناقض فسرت الاستدامة حسب المصالح والمنظمات ووجهات النظر مما نتج عنه خلافات وصراعات مصالح بين الدول ومنظمات عالمية ومحلية.

في هذا المبحث سندرس الاستدامة في الجزائر من خلال مخططات التنمية المستدامة في الجزائر (المطلب الأول) ، والاستدامة البيئية للجزائر (المطلب الثاني)، وإدراج التنمية المستدامة في قوانين تهيئة الإقليم وحماية البيئة (المطلب الثالث).

المطلب الأول: مخططات التنمية المستدامة في الجزائر

تماشيا مع الإعلان الختامي لندوة الأمم المتحدة حول البيئة والمنعقدة بستوكهولم سنة 1972، استحدثت الجزائر أول جهاز إداري مركزي في حماية البيئة، والمتمثل في لجنة وطنية للبيئة (مرسوم رقم 74-156 مؤرخ في 12 يوليو 1974)، وهي مؤسسة استشارية لها دور اقتراح العناصر الأساسية للسياسة البيئية في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخطيط استخدام الأراضي، وتتشكل من ممثلي عدة وزارات يرأسها وزير الدولة، وتضطلع بوضع الخطوط العامة للسياسة البيئية للحكومة، ولم يصدر المرسوم المنظم لصلاحياتها إلا بعد سنة من إنشائها (قرار مؤرخ في 09 أفريل 1975، يتضمن تنظيم وتسيير الكتابة الدائمة للجنة الوطنية للبيئة)، و لقد تم إنهاء مهام اللجنة الوطنية للبيئة بسنتين بعد تنظيم الكتابة الدائمة للجنة الوطنية للبيئة، دون أن تضع برنامجا أو مخططا وطنيا لتحديد كيفية التدخل البيئة (مرسوم 77-119 المؤرخ في 15 أوت 1977 الذي ينهي مهام اللجنة الوطنية للبيئة)، ولم تنتقل الإدارة المركزية للبيئة في الجزائر من الإدارة إلى هيئة مسؤولة سياسيا إلى غاية 2001 بمناسبة استحداث وزارة تهيئة الإقليم والبيئة[1].

[1] – أنظر القانون رقم 02/10 المؤرخ في 2010/06/29، المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الجريدة الرسمية العدد 61 لسنة 2010.

لكن عام 1983، صدر قانون أساسي لإرساء المبادئ العامة لحماية البيئة، ووضعها في رؤية عالمية من خلال وضع مبادئ عامة محددة في السياسات الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخطيط استخدام الأراضي، لكنها لم تحدد الأدوات المناسبة لتحقيق الأهداف الموجزة في النقاط الثلاث التالية:

- حماية الموارد الطبيعية وإعادة تنظيمها وتثمينها بالمعنى الواسع، وليس الاقتصار على حفظ المواقع الطبيعية كما هو محدد في النص القانوني لعام 1967 والذي اعتبر بعد ذلك غير كاف.
- منع ومكافحة أي شكل من أشكال التلوث والآثار الضارة.
- تحسين الإطار ونوعية الحياة.

وتجدر الإشارة إلى أن السياسة البيئية لم تكن فعالة نظرا إلى التركيز على تطوير الصناعات والإسكان بدون سياسة تخطيط استخدامات الأراضي وكيف يمكن للحكومة تحقيق الأهداف البيئية إذا لم يكن لديها معرفة باستخدامات الأراضي الوطنية؟ لذلك ففي عام 1987 صدر قانون بشأن تخطيط استخدامات الأراضي، وقد أطلق خطتين SNAT : المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، والمخطط الجهوي لتهيئة الإقليم SRAT، ووضعت فيها أهداف بيئية منها الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية وحماية الإرث الإيكولوجي والطبيعي وحماية التراث الثقافي، لكن لم يتم تحقيق هذه الأهداف أبدا فقد اتسمت حماية البيئة بالتشتت بين مختلف القطاعات المختلفة مع غياب التنسيق بينها.

واستكمالا للبناء المؤسسي المحلي لحماية البيئة أنشئت مديريات البيئة على مستوى كل ولاية، وتعززت سلطاتها الإدارية والقضائية لغرض تنفيذ توجيهات المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة [1].

وقد حدد البرنامج الوطني للنشاطات البيئية مرحلتين أساسيتين، عرفت المرحلة الأولى: بمرحلة " الحصيلة والتشخيص" والتي انطلقت سنة 1997، وتم إنجاز تقرير التشخيص من طرف مجموعة من الخبراء وغطت مجموعة من الموضوعات مثل: تطوير الجانب المؤسسي

[1]– عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 12.

والقانوني للبيئة، والصحة والبيئة، والتلوث بالتدفقات السائلة والنفايات، والتلوث الجوي والأضرار السميعة، وحالة الموارد المائية، وموضوع تدهور التربة، والغابات والتصحر والتنوع البيولوجي، وتسيير المناطق الساحلية، والتراث الأثري والتاريخي.

وعرفت المرحلة الثانية" بتحديد الإستراتيجية الوطنية للبيئة"، وقد أنجزت باللجوء إلى الخبرة الدولية، وانتهت بتقرير حول حالة البيئة سنة 1998، والذي أصبح موضع تحديث كل سنة، وبعد الانتهاء من مرحلة التشخيص والدراسة، وتحديد الأولويات، اعتمد المخطط الوطني من أجل الأعمال البيئية والتنمية المستدامة سنة 2001 لإدخال السياسة الوطنية للبيئة في مرحلتها النشطة[1] .

الفرع الأول: الميثاق البلدي لحماية البيئة والتنمية المستدامة 2001

اعتمد لأول مرة الميثاق البلدي من أجل البيئة والتنمية المستدامة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الثلاثي (2001-2004)، وجاء ضمن أهدافه تحديد الأعمال التي يجب أن تقوم بها السلطة البلدية من أجل الحفاظ على بيئة ذات نوعية جيدة، وانتهاج سياسة فعالة لتحقيق تنمية مستدامة على مستوى البلديات، واشتمل الميثاق على ثلاثة أجزاء، تضمن الجزء الأول الإعلان العام الموجه للمنتخبين المحليين، والمخطط المحلي لأجندة 21 المحلية، كما شمل عرضا للمؤشرات[2].

وتضمن الإعلان العام إعلان النوايا أو الالتزام الأخلاقي للمنتخبين المحليين والتي تمثلت فيما يلي:

- الوعي بالمسؤولية الجماعية لحماية البيئة والدور الفعال للبلديات لقربها من المواطن.
- ضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة والالتزام بعدم نقل المشاكل البيئية الحالية للأجيال القادمة.

[1]– عبد القادر محمد عبد القادر عطية، المرجع السابق، ص 13.

[2]- أنظر القانون رقم 01/03 المؤرخ في 2003/02/17 المتعلق بالتنمية المستدامة السياحية، الجريدة الرسمية العدد 11 لسنة 2003.

- إشراك جميع الفاعلين من إدارات وجمعيات ومؤسسات وأفراد في المحافظة على البيئة.

- العزم على الحد أو التقليل من الإنبعاثات الملوثة والاقتصاد في الطاقة واستعمال التكنولوجيا النظيفة وحماية الموارد وتطوير الفضاءات الطبيعية والمساحات الخضراء والغابات الموجودة داخل النسيج العمراني.

واشتمل المخطط المحلي للعمل البيئي والذي يعد أرضية عمل تبنى عليه الجماعات المحلية سياستها في المحافظة على البيئة جملة من المحاور تضمنت:

- ضرورة إيجاد تسيير مستدام للموارد البيولوجية والطبيعية واعتماد نظام التخطيط والتسيير المحلي المبني على احترام تجانس الخصوصيات الطبيعية لمختلف العناصر.
- تهيئة المدن والتسيير المحكم إيكولوجيا للنفايات وتسيير المخاطر الكبرى.
- استشارة المواطنين وإشراكهم في مراحل صنع القرار البيئي.
- تطوير قدرات البلدية للتكفل بالمشاكل البيئية وإنشاء الوظائف الخضراء.

إن عدم وجود سياسة وطنية أو إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة نستطيع من خلالها دمج الأعمال المحلية على مستوى البلديات، إضافة إلى مركزية القرار في الجزائر، قد عرقل تنفيذ مثل هذه المخططات على المستوى المحلي، كما أن هذه الأهداف هي أهداف عامة وليست محددة نستطيع قياسها، ولا تصلح لأن تكون على المستوى التنفيذي للبلديات[1] .

والمؤشرات المقترحة لم تصنف البلدية حسب نوعية محيطها الحيوي مع عدو وجود معايير نستطيع مقارنة النتائج بها أو كيفية الاستفادة من حساب هذه المؤشرات سواء على المستوى البلدي أو الوطني.

[1]–أسامة الدباغ وأثيل عبد الجبار الجومرد، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المنهاج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 399.

- **أجندة 21 المحلية وجدول أعمال محلي للبيئة**

أوصى الميثاق البلدي لحماية البيئة والتنمية استحداث جدول أعمال بيئي محلي، وتهدف أجندة 21 الكحلية إلى تحسين الوضع البيئي وضمان تنمية مستدامة للبلدية استجابة إلى مطالب برنامج الأمم المتحدة للبيئة على ضرورة إنشاء جداول محلية للتنمية المستدامة، كما حثت على إثراء أسلوب التسيير المحلي بتوسيع الاستشارة والمشاركة والمشاورة مع لك الشركاء والفاعلين وممثلي المجتمع المدني، وتبني الجماعات المحلية لتخطيط بيئي متجانس ولبرامج مشتركة لمكافحة التلوث والمحافظة على العناصر البيئية، وذلك بإحداث أدوات وآليات للتعاون فيما بينها من أجل تسيير البيئة تسييرا فعالا وغير مكلف، ومن أهم أهدافها:

- الحماية من الكوارث الكبرى وحماية الثروات والفضاءات الطبيعية.
- التنمية الريفية والتربة البيئية.
- تحسين نوعية الهواء في المدينة وإدخال نظام التسيير المتكامل للنفايات.
- استعمال البنزين الخالي من الرصاص.

إن كل من الميثاق البلدي وأجندة 21 المحلية جاءت نتيجة نقاش عام فتحته وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، لكنه فشل لأنه لم يكن قانونا يوجه البلديات للاستدامة، بل هو استبيان موجه للبلديات، ومن أهم أسباب الفشل أنه لا توجد للبلديات الوسائل المناهج اللازمة ولا الموارد البشرية للتعامل مع الاستدامة، إضافة إلى غياب منهجية واضحة للتنفيذ، مع عدم وجود المؤسسات المعنية التي لديها الإمكانيات لانجاز البرنامج والإشراف عليه وغياب القوانين والأدوات العمرانية التي تدعم التخطيط البيئي [1].

الفرع الثاني: المخطط الوطني من أجل الأعمال البيئية والتنمية المستدامة(PNAE-DD 2001)

لقد نشرت الجزائر عام 2002 أول خطة عمل وطنية من أجل البيئة والتنمية المستدامة بتمويل من منحة من المفوضية الأوروبية والوكالة السويسرية للتنمية ومساعدة إضافية من البنك الدولي، والوكالة الألمانية للتعاون الفني وبرنامج المساعدة التقنية البيئية المتوسطية، ويعتمد المخطط الوطني من أجل الأعمال البيئية والتنمية المستدامة PNAE-DD

[1]– أسامة الدباغ وأثيل عبد الجبار الجومرد، المرجع السابق، ص 400.

على دراسة نقدية للقضايا والتحديات التي تواجه الجزائر وعلى تحليل تأثير القضايا البيئية فبعد 30 عاما من الإدارة المباشرة للموارد والنفط، وبعد عشرين عاما من صياغة القانون الإطاري للبيئة عام 1983، وبعد عشر سنوات من مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية UNCED في ريو، لا تزال الجزائر تواجه تحديات كبيرة مثل النتائج المترتبة على الإدارة المركزية للاقتصاد على حساب معايير الكفاءة الاقتصادية وآثار النمو السكاني وتسارع التحضر، وتكثيف استغلال الموارد الطبيعية والزراعة.

وأكد PNAE-DD إن تحليل الوضع الحالي يدل على أن التكلفة الاقتصادية والاجتماعية ستكون كبيرة إذا لم يتدارك الأمر، فالهدف هو توفير إطار استراتيجي واختيار الإجراءات ذات الأولوية وقياس مدى المشاكل البيئية في الجزائر وتقديم حلول مستدامة وفعالة، كما كان من المهم وضع القضايا البيئية في السياق الأوسع لنموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتبعها البلاد، وربط الأزمة البيئية مع الأزمة الاقتصادية وكان التركيز على الإصلاحات التنظيمية والمؤسسية المتعلقة بتحسين الحكم والقدرات البشرية والتقنية، وفعالية الأدوات الضريبية القائمة، وتحسين التنسيق بين القطاعات، ولمواجهة هذا التدهور المستمر بسبب الضعف التشريعي والمؤسسي لحماية البيئة وتحقيق الاستدامة، حدد المخطط الوطني من أجل البيئة والتنمية المستدامة لعام 2001 إستراتيجية عشرية شاملة لمواجهة المشاكل المتراكمة لتدارك حالة التدهور الخطير وضعف الإطار المؤسسي والتشريعي[1] .

المطلب الثاني: قوانين التنمية المستدامة في الجزائر

منذ سنة 2001 انحصرت سياسة الجزائر للتنمية المستدامة على لإصدار القوانين والتشريعات المتتالية والتي وكان اغلبها يركز على الجانب البيئي إذ وصل عددها إلى 12 قانونا و 53 مرسوما تنفيذيا واستحداث 7 مؤسسات جديدة لكن الملاحظ على هذه القوانين أنها قطاعية، حيث أن لكل قطاع مستقل قوانينه للاستدامة ودون تنسيق بين هذه القطاعات فكما رأينا فإن من أهم متطلبات الاستدامة هي النظر إلى كل القضايا المتداخلة، فلا يمكن تحقيق الاستدامة في البيئة بدون الاقتصاد، ولا يمكن تدوير النفايات بدون مؤسسات

[1]– عبد الله بن جمعان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة، أوت 2007، ص 10.

وشركات اقتصادية ولا يمكن تحقيق نقل مستدام دون بنية تحتية مستدامة، إضافة إلى عدم وجود إستراتيجية وطنية لتحدد مفهوم الاستدامة وأهدافها مثلما هو معمول به في باقي بلدان العالم[1].

قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة: القانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 يوليو 2003، لقد نص القانون على ترقية تنمية وطنية مستدامة تراعي تحسين الإطار المعيشي ونوعية الحياة، وتراعي الحفاظ على البيئة ووقايتها من كل أشكال التلوث وإصلاح الأوساط المتضررة، وترقية الاستعمال الايكولوجي والعقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة.

كما نص على مراعاة مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي، ومبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية، ومبدأ الاستبدال، ومبدأ الإدماج، ومبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية عند المصدر، ومبدأ الحيطة، ومبدأ" الملوث يدفع"، وتعتبر هذه الأحكام والتوجيهات عامة بدون أي آليات لتحقيق هذه الأهداف، فهذا القانون أحال مالا يقل عن 31 مادة لنص تنظيمي لتطبيقها، فصار قانون حماية البيئة مجرد عموميات أدبية غير مفهومة، إضافة إلى التباطؤ أو التراخي في إصدار المراسيم التنظيمية، ما يوضح أنها ليست مستعجلة للتطبيق الفعلي للسياسة البيئية. فالمادة 113 ركزت على إصدار التنظيمات في مدة 24 شهرا من تاريخ المصادقة على القانون، لكن هذا لم يحدث مع معظم المواد التي تتطلب تنظيما، فمثلا نجد في الفصل الخامس حماية الأوساط الصحراوية في المادة 63 والتي أكدت على ضرورة أن تشمل مخططات التصحر الانشغالات البيئية، تحدد كيفيات المبادرة بهذه المخططات وإعدادها ومحتوياتها والمصادقة عليها وكذلك كيفيات تنفيذها عن طريق التنظيم، لكن إلى الآن وحتى بعد 14 سنة لا يوجد أي شيء فيما يخص هذه المخططات وبالطبع فإن السؤال الذي يطرح هو حول جدية مثل هذه القوانين وعموميتها.

كما نجد أن صياغة القانون والتوجيهات العامة له لا تمت بصلة أبدا للتنمية المستدامة أو علاقة حماية البيئة بالنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، فهذا القانون وكأنه جاء في فترة حماية البيئة أي قبل ظهور الاستدامة و ليس في إطار التنمية المستدامة التي يجب أن

[1]– أمين الجمل، دبلوماسية البيئة التفاوض لتحقيق اتفاقيات عالمية أكثر فعالية، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1997، ص 68.

تكون حماية البيئة في سياق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومن أولوياتها و ربطها بأهداف المجتمع.

رغم أن القانون صيغ بعد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ سنة 2002، وبعد أن التزمت الجزائر بجدول أعمال محلي للبيئة والتنمية المستدامة وبأهداف الألفية [1].

المطلب الثالث: إدراج التنمية المستدامة في قوانين تهيئة الإقليم وحماية البيئة

شرعت الجزائر في اتخاذ العديد من القوانين في سبيل تكريس التنمية المستدامة[2] ومن بينها: قانون رقم 03/83 المتعلق بحماية البيئة: وهو أول القوانين ظهورا في هذا المجال والذي نص في مادته الثالثة على ما يأتي: " **تقتضي التنمية الوطنية تحقيق التوازن الضروري بين متطلبات النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة والمحافظة على إطار معيشة السكان.**"

وفي نفس الإطار عاد المشرع إلى تعريف التنمية المستدامة من خلال القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة: الذي نص من خلال المادة 04 منه على ما يلي:" يقصد في مفهوم هذا القانون بما يأتي: التنمية المستدامة مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية"، ثم تصدى المشرع لتعريف التنمية المستدامة في المادة 03 من القانون رقم 01/03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة بما يلي:" التنمية المستدامة نمط تنمية تضمن فيه الخيارات وفرص التنمية التي تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية والتراث الثقافي للأجيال القادمة".

ما يلاحظ على هذا التعريف لم يكن واضحا، بمعنى أنه ربط التنمية المستدامة بالأجيال القادمة دون الإشارة إلى الأجيال الحاضرة، قد تضمن القانون 20/01 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة التوجيهات والأدوات المتعلقة بتهيئة الإقليم التي من طبيعتها

[1]– أمين الجمل، مرجع سابق، ص 7.

[2]– أنظر القانون رقم 20/01 المؤرخ في2001/12/12، المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الجريدة الرسمية، عدد 77 لسنة 2001.

ضمان تنمية الفضاء الوطني تنمية منسجمة ومستديمة، وهذا ما ورد في المادة 01 منه، كما نجد المادة 04 منه عرفت التنمية المستدامة بصورة ضمنية ولم تنص عليه صراحة.

كذلك نجد العديد من القوانين اتخذت في سبيل تحقيق التنمية المستدامة نذكر منها:

- قانون 19/01 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها: وهذا القانون جاء لمراقبة وتسيير النفايات وطرق التخلص منها
- قانون رقم 02/02 المتعلق بحماية الساحل وتنميته: الذي يتولى الحفاظ على المناطق الطبيعية السياحية.
- قانون رقم 03/04 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة: الذي يهدف إلى ترقية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لسكان الجبال وكذلك تحسين إطار الحياة هيكلية ملائمة للفضاء الجبلي[1] .

في هذا الصدد يرى الأستاذ بودريوة من خلال المادة الأولى من القانون 29/90 المتضمن قانون التهيئة والتعمير، فإنه يتضح أن وثائق التعمير المتمثلة في المخطط الوطني للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي تتضمن القواعد العامة الرامية إلى تنظيم إنتاج الأراضي القابلة للتعمير وتكوين المبنى في إطار التسيير الاقتصادي للأراضي، والموازنة بين وضيفة السكن والفلاحة والصناعة ووقاية المحيط والأوساط الطبيعية والمناظر...، بمعنى أن مقتضيات التنمية المستدامة مدرجة ضمن أولوياتها ومقاصدها، باعتبارها أساسا ومعيارا مرجعيا وهدفا يمارس نوعا ما من الجاذبية- طبيعيا تقريبا- لكل ما هو متصل بالنشاط الإنساني [2].

[1]- قانون رقم 03/83، مؤرخ في 5 فيفري 1983، يتعلق بحماية البيئة، ج عدد 6، صادر بتاريخ 8 ديسمبر 1983. (ملغى) بموجب المادة 113 من قانون 10/03

[2]- قانون رقم 03/83، مرجع سابق.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل تم التوصل إلى العديد من النتائج ، كما يلي:

أولا: لقد كانت نتيجة مخططات التنمية المستدامة في الجزائر خاصة (الميثاق البلدي وأجندة 21 المحلية) فاشلة نظرا لعدم وجود سياسة وطنية أو إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة نستطيع من خلالها دمج الأعمال المحلية على مستوى البلديات، إضافة إلى أن مركزية القرار في الجزائر قد عرقل تنفيذ مثل هذه المخططات على المستوى المحلي، كما أن هذه الأهداف هي أهداف عامة وليست محددة نستطيع قياسها، ولا تصلح لأن تكون على المستوى التنفيذي للبلديات، ومن أهم أسباب الفشل أنه لا توجد للبلديات الوسائل والمناهج اللازمة ولا الموارد البشرية للتعامل مع الاستدامة، إضافة إلى غياب منهجية واضحة للتنفيذ، مع عدم وجود المؤسسات المعنية التي لديها الإمكانيات لانجاز البرنامج والإشراف عليه وغياب القوانين والأدوات العمرانية التي تدعم التخطيط البيئي.

ثانيا: إن قوانين البيئة والاستدامة في الجزائر تحدد بوجه عام الخطوط العامة للسياسات والخطط في مجال معين.

ثالثا: التفاصيل في المراسيم التنفيذية، والتي يمكن أن تكون كثيرة لدرجة لا يمكن من خلالها فهم توجهات وأهداف السياسة ولا آليات تطبيقها، أي لا يمكن في الغالب وضعها في سياق واحد، كما يمكن أن نجد قانونا واحدا تحت سلطة العديد من الوزارات والتي تتطلب التعاون فيما بينها مما يتسبب في الكثير من البيروقراطيات، إن القوانين قد غطت العديد من المجالات من حماية البيئة والنفايات والطاقة والمدينة والإقليم والأخطار والمياه والموارد البيولوجية، ورغم ذلك فلا توجد سياسة وطنية تستطيع الجمع بين الأهداف المرجوة من هذه القوانين على المدى الطويل، وخاصة أن الاستدامة تتطلب خططا وسياسات وإستراتيجيات طويلة الأجل تستطيع تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع وجود مؤشرات نستطيع من خلالها قياس مدى تحقيق الأهداف ومعرفة الخلل.

رابعا: في سياسة المدينة نجد أن البعد البيئي هو الغائب الأكبر فيها رغم تركيزها على استدامة المدينة، وهذا قصور في هذه السياسة التي حاولت رسم سياسة لاستدامة المدينة

الجزائرية، فكيف يتم تجاهل ركيزة أساسية في التنمية المستدامة في رسم سياسة ومستقبل المدينة الجزائرية، رغم أنها مصدر للكثير من المشاكل البيئية ولكنها مصدر للحلول، أيضا فلا يمكن تحقيق الاستدامة بدون تحقيق أحد ركائزها المهمة، كما لم تحدد الآليات التي عن طريقها سوف يتم التنسيق والتشاور بين كل هذه القطاعات والأطراف، أما التمويل فقد اعتمد على الخزينة العمومية كالعادة ولم يبحث عن مصادر أخرى رغم أن السياسة ركزت على ترقية الوظيفة الاقتصادية للمدينة وعلى تحقيق تنمية مستدامة للمدينة.

حاول المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT 2030 رسم سياسة وطنية للتنمية المستدامة مبنية على الانفتاح الاقتصادي والتوازن الجهوي والاستدامة البيئية والحكم الديمقراطي، لكن وبعد مرور سبع سنوات عن بداية العمل بالمخطط، نجد أن معظم سياسات وأبعاد الاستدامة لم تحقق، وذلك لعدم وضوح آليات تطبيق هذه الاستراتيجيات، والتي تتطلب قرارات سياسية، إضافة إلى عدم وجود مؤسسات مؤهلة لتطبيق هذه الرؤية، مع تطبيق العمل القطاعي على الرغم أن الاستدامة تتطلب تنسيق بين مختلف القطاعات

الخاتمـــــــــــــة

تعتبر المدينة المستدامة مدينة معاصرة تبنى وتدار من أجل إشباع حاجات سكانها ،من خلال السهر على أداء وظائفها لضمان تنمية تهدف إلى إيجاد التجانس والتوازن في النهوض بالقطاعين الاقتصادي والاجتماعي، مع الحفاظ على الجانب البيئي، من أجل توفير حاجيات الأجيال الحالية دون المساس بحظوظ الأجيال المستقبلية في التنمية وفي حياة أفضل للسكان.

ولا يتم هذا إلا من خلال مداخل وأساليب تخطيطية جديدة، ترتكز على الاستخدام الأمثل للأراضي والمساحات وتأخذ بعين الاعتبار الاكتفاء الذاتي للمدينة وتراعي مبدأ الاستمرارية والاستدامة، ومن أبرز النظريات التخطيطية للمدن نظرية المدينة الشريطية، الصناعية، الحدائقية، مدينة الغد والمدن التوابع.

كما لا تتحقق الاستدامة بالمدينة إلا من خلال التسيير المستدام لوظائفها، والمتمثلة في تخطيط وتسيير العقارات، الموارد والطاقة، النقل، المساحات الخضراء والمتنزهات، النفايات، التحكم في الأخطار والإدارة المحلية للمدينة.

إن إنشاء المدينة على نحو مستدام يعمل على رفع وتعزيز مكانتها الاقتصادية ،ويساهم في تقليص تكاليف إنشاءها وتشغيل مرافقتها، ويتم رفع هذه الكفاءة عن طريق مساهمة العناصر التالية: التخطيط الحضري للمدينة والذي يساهم بدوره في تحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال مجموعة من التقنيات والتي تتميز بكونها عديمة التكلفة كالمحاذاة (ضبط اتجاه المدينة بالنسبة للشمس وهبوب الرياح، الأمر الذي ساعد على تقليل امتصاص المباني لحرارة الشمس زيادة تدفق النسمات المنعشة داخلها)، الشوارع الضيقة (لإتاحة التظليل وخفض الطلب على التبريد) ،سهولة التنقل سيرا على الأقدام ،التكييف الطبيعي للشوارع وإنشاء أماكن عامة نابضة بالحياة، النقل المستدام، المباني المستدامة، الطاقات المتجددة، مراجعة سلسلة التوريد وتقليص الكربون الكامن، ترشيد استهلاك المياه وإعادة تدوير المواد المستعملة.

النتائج:

من خلال استعراضنا لهذا البحث تم التوصل من خلال الدراسة النظرية بالبحث إلى ما يلي:

أولا: إن المدينة باعتبارها مجالا لتفاعل مختلف العوامل الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية والبيئية، ونظام بيئي حساس له مدخلاته ومخرجاته المادية والمعنوية جعل منها المتهم الأول أو تقريبا الوحيد في التدهور واختلال الأنظمة البيئية القريبة والبعيدة منها.

ثانيا: الهدف الرئيسي من الاستدامة هو التوصل إلى أسس ومبادئ تساعد في تحقيق الاستدامة والتي تركز على تحقيق أهداف الاستدامة.

ثالثا: هناك مجموعة من الأسس والمبادئ التي تساعد في تحقيق الاستدامة من خلال دراسة مؤشرات الأمم المتحدة، والتي تركز على معالجة الفقر والصحة والتعليم والسكان والأرض والغلاف الجوي والمياه العذبة والتنمية الاقتصادية وأنماط الاستهلاك.

رابعا: هناك مجموعة من الأسس والمبادئ من خلال تقارير المستوطنات البشرية تساعد في تحقيق الاستدامة.

خامسا: من خلال التجارب العالمية هناك عدة عوامل هامة يمكن أن تساعد في تحقيق الاستدامة وه : تخفيض الطاقة المستخدمة في النقل ،تخفيض الطاقة المستخدمة في التدفئة، عدم استخدام الوقود الأحفوري ،تخفيض استهلاك المياه ،تقليل النفايات وتشجيع إعادة التدوير ،استخدام مواد البناء المحلية.

سادسا: هناك مجموعة من الأسس والمعايير الرئيسية والفرعية تابعة لمؤشرات الأمم المتحدة يمكن استخدامها في توجيه المدن حتى تحقق الاستدامة.

سابعا: رغم المحاولات الجريئة المنتهجة في برامج الجزائر في ميدان التنمية المستدامة، إلا أنها تبقى غير كافية ومحدودة جدا، وذلك إذا ما قورنت مع الإمكانات المتاحة، وكذلك إذا ما قورنت بالدول المجاورة في هذا المجال.

ثامنا: تحقيق مفهوم التنمية المستدامة في الجزائر تواجهه عدة تحديات والكثير من المعوقات أهمها:

تاسعا: ضعف معدل النمو الاقتصادي المرتبط أساسا بعائدات المحروقات، وتفشي البطالة وتفاقم حدة الفقر، زيادة التلوث البيئي.

التوصيات:

نقدم مجموعة من التوصيات والمقترحات في النقاط التالية:

- ضرورة توسيع مفهوم النفايات التي وردت بمفهوم جدا ضيق في قوانين وبرامج ومخططات سياسة البيئة الحضرية في الجزائر، بمعنى آخر توسيع المفهوم ليشمل جميع أنواع النفايات سواء المنزلية وغيرها.
- تفعيل تطبيق الغرامات البيئية الواردة في النصوص القانونية على جرائم مخالفات الرمي العشوائي للنفايات وانتهاك قواعد التخلص من النفايات وإزالتها.
- ضبط وتنسيق نصوص سياسة البيئة الحضرية المتناثرة عبر القوانين والبرامج والمخططات المختلفة.
- ضبط وتنسيق عمل الأجهزة المتعددة الوطنية والمحلية المكلفة بسياسة البيئة الحضرية في الجزائر.
- تخصيص مناطق لممارسة النشاط الحرفي والصناعي خارج المناطق الحضرية، وبعبارة أخرى مرافقة ممارسي هذه الأنشطة المنتشرة على مستوى بعض الأحياء السكنية ،من أجل نقل نشاطهم إلى المناطق المخصصة لممارسة هذه النشاطات.

- التقليل من أنماط الاستهلاك المفرط والاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعي ،وتطوير أساليب الإنتاج الأنظف والصديقة للبيئة.
- تكثيف سياسات الوعي البيئي.
- من أجل تطبيق إستراتيجية التنمية المستدامة على مستوى المدن في دول العالم الثالث فعلى هذه الدول أن تعمل على ضبط النمو الديموغرافي لتتمكن هذه الدول من تحقيق التنمية المستدامة على مستوى مدنها وأحيائها لان النمو الديموغرافي في هذه الدول يتزايد بوتيرة متسارعة والنمو الحضري سيسر بخطوات عملاقة.
- إن الأحياء البيئية هي أحياء تم إنشاؤها أو تجديدها وفق مقاربة بيئية تهتم خاصة بالجانب الجمالي وبالنوعية البيئية للمباني أي تعتبر هذه الأحياء مثالية مما يستدعي إعادة تثمين صورة الأحياء والمساكن الاجتماعية التي تعاني من صعوبات أو التي تعاني من التلوث ليتم التركيز عليها في تحقيق التنمية المستدامة عبر تجديدها.

الملاحـــــــــق

الـملحق الأول

الجدول رقم 01: أمثلة لأهم مؤشرات المدينة المستدامة على المستوى الدولي

اسم المبادرة	المنظمة	الخصائص	المصدر
المدن الايكولوجية Eco2 Cities	البنك الدولي 2010	إطارمفتوحالمصدرلتوفيرإطار عملي و تحليلي للمدن يتضمن مؤشرات عملية المنحى، مع مؤشرات ذات اهداف محلية.	https://goo.gl/IaF4lu
مؤشرات المدينة الخضراء Green City Index	Siemens 2016 آخر تحديث	أداة تقنية لتقديم الاستدامة الحضرية على أساس البيانات العالمية من اكثر 120مدينة يشمل تقريبا 30 مؤشرا في ثماني فئات(مثل المباني و انبعاثات CO2، و الطاقة و النقل و النفايات و المياه،نوعيةالمياه،الإدارة البيئية).	https://goo.gl/tgwYc9
ISO 37120 **التنمية المستدامةللمجتمعات مؤشرات لخدمات المدينو و نوعية الحياة**	ISO(2014)	معيار مع مجموعة من مؤشرات تقييم أداء تقديم الخدمات للمدن و نوعية الحياة من أجل توفير نهج شمولي و متكامل للتنمية المستدامة .يحتوي 17 فئة و 100مؤشر	https://goo.gl/VjYy9I
المرفق العالميلمؤشرات المدينة GlobalCiyuIndicatorsFacility	المعهدالعالمي للمدن 2012	طريقة موحدة لمقارنة أداء المدينة ،بما في ذلك أبعاد الاستدامة.يشمل 115 مؤشر متعلقة ب"خدمات المدينة" و ب"جودة الحياة"	https://goo.gl/Hrr9yN
برنامج المدنالمستدامة Green Cities Programme	OECD 2010	برنامج تقييم بالتركيز على "النمو الاخضر" و على سياسات الاستدامة في المناطق العمرانية.و بناء على تحليل عدة مدن يهدف هذا البرنامج إلى تقديم المشورة لمسؤولي المدن ل"أفضل ممارسة"	https://goo.gl/oWq9En
مؤشر الآداء البيئي EPI	جامعة بيل الامريكية 2016	مقاييس عالمية للبيئة،و يرتب مؤشر الآداء البيئي البلدان على أساس القضايا البيئية ذات الأولوية العالية.يحتوي على 20 مؤشرا.	https://goo.gl/olacd8
IEFS **اطار المدنالايكولوجية والمعايير الدولية**	بناة المدن الايكولوجية 2012	يعمل اطار المدن الايكولوجية و المعايير الدولية كمنصةمنهجية/شهادة ترى البيئة العمرانية كنظام بيولوجي إقليمي واسع مصمم للإستخدام مع أنظمة التصنيف الاخرى.	https://goo.gl/imrFKo
مؤشرات المونل	UN Habitat Indicators 2004	20 مؤشرا رئيسيا و 8 قوائم للاختبار و 16 مؤشرا واسع النطاق لقياس الآداء و الاتجاهات في الوصول إلى جدول الأعمال	https://goo.gl/EH35mW
		المونل و الأهداف الإنمائية للألفية بحلول 2015 اعتمدتها الامم المتحدة	
مجتمعات الكوكبالواحد One PlanetCommunities	BioRegional 2003	إصدار شهادات متعددة المراحل على أساس تحليل البصمة البيئية .يتم إنجاز خطط العمل من خلال عمل ارشادات و قياسات.	https://goo.gl/7N2wTh
تحدي المدن الذكية SmarterCities Challenge	IBM آخر تحديث 2016	تقييم أذكى المدن كأداة لتخصيص مؤشر الأداء الرئيسي(KPI)و مقارنة القياسات مع مدن أخرى تعتمد على البيانات العالمية .يوفر"مركزالعملياتالذكية"الحلول لمعظم المشاكل و خاصة الادارية منها.	https://goo.gl/33ymZR
بروتوكول المدينة City Protocol	TAFT-DICI Indicators 2015	إطار دولي للابتكار التعاوني لتعزيز الحلول للمدينة التي تفيد السكان و قد وضعت مجموعة من المؤشرات،من خلال توسيع ISO 37120تحتوي على 190 مؤشرا في 9 فئات	https://goo.gl/3Mnlbk

الـملحق الثاني

الجدول2: أمثلة لأنظمة تقييم ومؤشرات المدن والأحياء المستدامة على المستوى الوطني.

المبادرة	المنظمة	الخصائص	المصدر
BREEAM Communities	BRE UK/Global 2011	تقييم متعدد المراحل و إصدار شهادات مصممة لتخطيط الماستر في المناطق الحضرية تغطي مجالات الاستدامة الحضرية الستة(الطاقة، و الحكم ،و الابتكار،و استخدام الاراضي،و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية،و النقل) يحتوي 62 مؤشرا في 9 فئات.	https://goo.gl/TYUJvV
CASBEE UD	Japan Green Build Council	نظام تقييم ل"كفاءة البيئة المبنية"(بما في ذلك الأحياء/المدن) بشأن المعايير الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية يحتوي على 76 مؤشرا في 6فئات.	https://goo.gl/UDDSMB
Eco-city Developement Index System	Chinese Society for Urban Studies 2010	إطار مؤشرات وطني، يحتوي على 5فئات و 28 مؤشرا. مع أهداف محددة لمعظم المؤشرات، مع 8 مؤشرات محددة أكثر و مرونة من حيث"المناهج المبتكرة"	https://goo.gl/YE3BKy
LEED ND	US GREEN Building Council Australia 2012	إصدارالشهادات على مستوى الحي.التركيز على المباني الخضراء، و النمو الذكي و العمران بما في ذلك البنية التحتية الخضراء، النقل المتكامل.	https://goo.gl/a0AyAf
Green Star Sustainable Communities	Green Building Council of Australia 2012	أداة تصنيف توفرقياس أفضل ممارسة و شهادة للتطورات على مستوى المجتمع المحلي.و يشمل المؤشر:التصميم و الإزدهار الاقتصادي، و البيئة، و الحكم، و الابتكار،و المعيشة.	https://goo.gl/6qkyUR

قائمة المصادر و المراجـــــــع

أولا : النصوص الرسمية

1- قانون رقم 83 / 03 ، المؤرخ في 5 فيفري 1983، يتعلق بحماية البيئة، الجريدة الرسمية عدد 6، بتاريخ 8 ديسمبر 1983.

2-القانون رقم 20/01 المؤرخ في2001/12/12، المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الجريدة الرسمية، عدد 77 لسنة 2001.

3-القانون رقم 01/03 المؤرخ في 2003/02/17 المتعلق بالتنمية المستدامة السياحية، الجريدة الرسمية العدد 11 لسنة 2003.

4- القانون رقم 10/03 المؤرخ في 2003/07/19، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، عدد 43، لسنة 2003.

5-القانون رقم 02/10 المؤرخ في 2010/06/29، المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الجريدة الرسمية العدد 61 لسنة 2010.

أولا المراجع باللغة العربية:

- **المؤلفات :**

1ـ أبو النصر ،مدحت محمد ، إدارة منظمات المجتمع المدني ، الطبعة الأولى ، القاهرة : إيتراك للنشر والتوزيع ، 2007 .

2 – التجاني ، بشير ، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، (د – ط) ، (د – ت – ن).

3- التميمي ، رعد سامي عبد الرزاق ، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي ، الطبعة الأولى ، الأردن ، دار الدجلة للنشر والتوزيع ، 2008.

4 ـ الجابري ، محمد عابد ، قضايا فيف الفكر المعاصر ، العولمة ن صراع الحضارات ، العودة إلى الأخلاق ، التسامح ، الديمقرطية ، نظام القيم ، الفلسفة والمدينة ، الطبعة الاولى، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997.

5 ـ الجومرد أثيل عبد الجبار وأسامة الدباغ ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2003.

6 ـ الدعبوسي ، أحمد سامي ، التنمية والسكان ، دار جنادين للنشر والتوزيع الرياض ، السعودية ، (د .ط) ، 2007.

7- الشريف ، رحماني ، الجزائر غدا وضعية التراب الوطني ، الجزائر : ملفات التهيئة العمرانية ، 2005.

8 ـ الكبيسيي ، صلاح الدين ، إدارة المعرفة ، القاهرة : المنظمة العربية للتنمية لادارية ، 2005.

9ـ المنديل ، فائق جمعة ، أساسيات التخطيط العنراني في دورها في التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات العربية ، المؤتمر الاقليمي المبادرات والابداع التنموي في المدينة العربية ، المملكة الأردنية الهاشمية ، عمان ، يناير 2008.

10ـ الوكيل ، شفق ، التخطيط العمراني ، مبادئ أسس تطبيق ، الجزء الاول ، القاهرة ، د ، ط ، 2006 .

11 ـ بكرادة محمد غالب ، استراتيجية أمن المدن ، الإمارات العربية المتحدة : محافظة عدة ، نادي ضباط الشرطة ، 2010 .

12- بولدنج ، كينيث ايوارت ، ترجمة : متولي ، محمود ، التاريخ الحضاري للقرن العشرين ، القاهرة :مكتبة المصطفى ، 1996.

13- تيم ، عبد الجبار وآخرون ، مستقبل التنمية في الوطن العربي ، الأردن : دار اليازوري العلمية ، 1998 .

14ـ حسين ظن غادة محمد ريحان ، دور المجتمع في تحقيق التنمية العمرانية المستدامة التمكين كمدخل دراسة لأحد تجارب العالمية في نمية البيئة العمرانية ، كلية الهندسة بالمطرية ، جامعة حلوان ، (د . ط) ، (د . ت . ن).

15 ـ دخيل محمد حسين ، اشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة ، دراسة مقارنة ، الطبعة الاولى ، بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ، 2009.

16– رداد ،عبد الرحمان ،المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة ،المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية ،ليبيا ،2009.

17 ـ رشيد ،أحمد ،علم البيئة ،معهد الإنماء العربي ،بيروت ،(د ط) ،1981.

18 ـ ضيف أمين محمد ، تخطيط المدينة العربية في الألفية الثالثة ، نحو إعادة صياغة للمعايير التخطيطية في ظل التغيرات العولمة ، المؤتمر العلمي الثاني للمعماريين العرب ، المعايير التخطيطية للمدن العربية ، (د . ط) (د . ت . ن).

19 ـ عبد الله عبد الخالق ، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية ، المستقبل العربي ، عدد167 ، (د ، ط) ، 1993 .

20 ـ قاسم ، خالد مصطفى ، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة ، مصر الدار الجامعية ،2007.

21 ـ كامل السيد ، مصطفى ، الحكم الرشيد والتنمية ، القاهرة : مركز الدراسات وبحوث الدول النامية ، 2006.

22ـ كريم ، حسن ، مفهوم الحكم الصالح ، في كتاب : اسماعيل الشطي وآخرون ، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، الشطي و آخرون ، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، الطبعة الثانية ، (بيروت ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، 206).

23 ـ ماجدة أحمد أوزنط عثمان محمد غنيم ، التنمية المستديمة ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، (د . ط) ، (د . ت .ن).

24 ـ ملحة أحمد ، الرهانات البيئية في الجزائر ، مطبعة النجاح ، (د – ط) ، 2000.

25 ـ مهنة ابراهيم سليمان التحضير وهينة المدن الرئيسية في الدول العربية ، أبعاد وآثار على التنمية المستدامة ، الطبعة الاولى ، تلقوس ، الامارات العربية المتحدة ، مركز الامارات للبحوث و الدراسات الاستراتيجية ، 2000.

26 ـ نصير عبد القادر عبد الله ، البيئة والتنمية المستدامة ، محلية أبحاث ودراسات ، العدد ، 07 (الإمارات ، مركز التمييز للمنظمات غير الحكومية ، 29 جويلية 2002.

27ـ قاسم ، خالد مصطفى ، إدارة المدينة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة ، الاسكندرية : جامعة الدول العربية ، كلية الإدارة والتكنولوجيا ، 2007 .

- **الأطروحات و الرسائل الجامعية :**

1 ـ سعودي هجيرة ، الاستدامة والمدنية : الممارسات في العمران المعاصر حالة الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في : الهندسة المعمارية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2012.

2 ـ قبلاوي حنان و آخرون ، نحو مشروع تخصيص سكني مستدام ، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة مهندس دولة في تسير المدن ، جامعة العربي بن مهيدي ، 2011.

3 ـ بركاني فاطمة الزهراء ، دور المشروع الحضري في تحقيق الاستدامة بالمدينة الجزائرية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر في العمران ، جامعة العربي في مهدي أم البواقي، (د ، ط) ، 2014.

4 ـ عبد القادر مريدد ، الاستدامة والتشكيل العمراني في مدن الواحات بين تجارب الماشضي والواقع القائم ، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجيستر في الهندسة المعمارية والعمران ، تخصص تسييير المدن والتنمية المستدامة ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، (د ، ط) ، 2011.

5 ـ ريمان محمد ريحان ، تنمية المجتمعات الجديدة للتمكين كأداة فاعلة في عمليات التنمية الحضرية المستدامة . رسالة ماجيستر ، (جاكعة القاهرة ، كلية الهندسة ، 2007).

- **المقالات :**

1- ادريس الغربي ، التنوع المجتمعي و الممارسة الديمقراطية، مجلة التنمية، العدد 93، المغرب، مركز المرصد الوطني للتعليم العالي، 2010

2 ـ ابراهيم محمد عبد الله ، التوجه المنظومي نحو التنمية المستدامة ، مقالة محكمة منشورة الرابط www. Ngoce ; contene inseer ; doc

3 ـ حركات محمد الحكامة الشاملة والتنمية ابشرية ، الأردن ، الافتتاحي للموسم الجامعي2005 – 2006 المملكة المغربية الكلية المتعددة التخصص القاضي عياض ، 2005)

4 – جعفر عيسى السيد ، دور القيادة في تحقيق التنمية المستدامة مقالة علمية محكمة منشورة : مجلة البيئة ، (العراق ، 2005).

5 ـ عميص علي عدنان ، المدن الذكية " ، موقع المدن الذكية ، مقالة علمية محكمة منشرة بتاريخ 30 أفريل 2011 ، يمكن الاطلاع على المقال ، على الرابط التالي :

http ; www ; smart cit : articleaspx

6 ـ كردي السيد أحمد : اختيار أدوات السياسات الاستراتيجية الوطنية للتنية المستدامة ، موقع مقالات كتابة أو نلاين ، مقالة علمية محكمة منشورة بتاريخ 22 ماي 2010 ، تم تصفح الموقع بتاريخ 11 أفريل 2020 .

- **التقارير :**

1 ـ تقرير التنمية البشرية لعام 2005 ، نشر لحساب برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، اعداد كفن ونكنز وآخرون.

2 ـ تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ، جوهاسبرغ جنوب افريقيا ، 26 أوت 2002 ، تقرير الأمم المتحدة نيويورك ، 2002.

3- تقرير الأمم المتحدة نيويورك،2002.

4 ـ الاسكوا : تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا ، الامم المتحدة ، 2001.

5 ـ الوكالة الفرنسية للتنمية ، مدن متنامية ، الطبعة العربية ، فرنسا ، وزارة الشؤون الخارجية والاوروبية ، الوكالة الفرنسية للتنمية ، معهد التهيئة والعمران المدني في منطقة ايل وفرانس ، 2011.

6 – برنامج الامم المتحدة للبيئة ، التقرير العالمي حول التنمية البشرية 1992 .

فهـــــــــــرس المحتويـــــــــات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
مقدمة	**01**
الفصل الأول: ماهية المدن المستدامة	**07**
المبحث الأول: مفهوم المدينة المستدامة	**08**
المطلب الأول: تعريف المدن المستدامة	**09**
المطلب الثاني: خصائص وإهتمامات المدن المستدامة	**16**
المطلب الثالث: أهداف ومستويات المدن المستدامة	**18**
المبحث الثاني: المحاور الأساسية للمدن المستدامة	**24**
المطلب الأول: مؤشرات المدينة المستدامة	**24**
المطلب الثاني: مبادئ ومعايير المدن المستدامة	**29**
المطلب الثالث: استراتيجيات تحقيق الإستدامة في المدن	**33**
المطلب الرابع: الأحياء المستدامة في المدن	**34**
المبحث الثالث:مفهوم الاستدامة	**38**
المطلب الأول: تعريف الاستدامة	**38**
المطلب الثاني:أبعاد التنمية المستدامة	**43**
المطلب الثالث: الإستدامة والنطاق المكاني للمدن (العقار)	**50**
الفصل الثاني: الإستدامة العمرانية والبيئية	**56**
المبحث الأول: ماهية الإستدامة العمرانية	**57**
المطلب الأول: مفهوم الإستدامة العمرانية	**57**
المطلب الثاني:علاقة الإستدامة العمرانية بالبيئة	**62**
المطلب الثالث: البعد الأخلاقي للإستدامة العمرانية	**67**
المبحث الثاني: أسس الإستدامة في إدارة المدن	**74**
المطلب الأول: البعد السياسي وتفعيل دور المجتمع المدني	**74**

المطلب الثاني البعد الفني وتفعيل شبكات صناعة السياسية	**76**
المطلب الثالث: البعد الثقافي واعتبارات التراث والهوية	**83**
المطلب الرابع: البعد الإيكولوجي للإستدامة و التوظيف الأمثل للموارد	**86**
المبحث الثالث: تقييم سياسات وواقع الإستدامة في الجزائر	**89**
المطلب الأول: مخططات التنمية المستدامة في الجزائر	**89**
المطلب الثاني: قوانين التنمية المستدامة في الجزائر	**94**
المطلب الثالث: إدراج التنمية المستدامة في قوانين تهيئة الإقليم وحماية البيئة	**96**
الخاتمة	**101**
الملاحق	**106**
قائمة المصادر والمراجع	**109**
فهرس المحتويات	**116**
الملخص باللغتين العربية والإنجليزية	**118**

الملخص

أكثر من نصف سكان العالم اليوم يعيشون حاليا في المناطق الحضرية، وهذا الرقم آخذ في الازدياد وهذا يعني أن أي دعوة ذات مصداقية لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى العالمي يجب أن تشمل المناطق الحضرية، وهي حقيقة يتجسد التعبير عنها في مفهوم المدن المستدامة.

فالهدف الأساسي للتنمية المستدامة هي وضع أسس سليمة لبناء عملية التنمية الشاملة، وجعل المدن منتجة اقتصاديا وشاملة اجتماعيا، وخالية من الفقر ومستدامة بيئيا تحمي مصادرها الطبيعية وتنمو دون أضرار بيئية كبيرة، لأن المدن هي محركات النمو الاقتصادي والتغير الاجتماعي، وجوهر الاستدامة هو تحقيق التوازن بين التشريعات والقوانين الإجبارية والتوجيه والمشاركة مما يستجيب لحاجات المجتمع.

حيث أن اتزان أي مدينة يعتمد على قدرة المنظومة العمرانية على التجاوب مع المتغيرات الوظيفية والخدمية من خلال تطوير الهيكل العمراني والاقتصادي والاجتماعي، ويعتبر تطوير الهيكل القانوني والتشريعي الأداة الأكثر فاعلية في الدول النامية لتحقيق هذا التطور.

وقد عالجت هذه الدراسة المدن المستدامة في التشريع الجزائري، حيث استهل البحث بتحديد ماهية المدينة المستدامة، ثم تم التطرق إلى المحاور الأساسية لهذه المدن، وكذا مفهوم الاستدامة. فهذا البحث يحاول التعرف على الأسباب التي أدت إلى عدم إحراز تقدم في تحقيق أهداف الاستدامة من خلال دراسة سياسات ومفاهيم الاستدامة والمدينة المستدامة، إضافة إلى تحليل و تقييم سياسات الاستدامة العمرانية للجزائر، ليقترح البحث بعض السياسات والاستراتيجيات التي ستساعد على تحقيق أهداف الاستدامة.

وبالتالي فإن السعي لتحقيق الاستدامة يتطلب تحولات ثورية اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا، وإرادة سياسية جادة لتحقيق توازن عالمي بين الإنسان والنظام الايكولوجي، وتحسين نوعية حياة السكان، ففكرة المدن المستدامة تتلخص في أن المدن تحتاج إلى تلبية الأهداف الثقافية والسياسية والبيئية والاجتماعية إلى جانب تلك الاقتصادية والفيزيائية، فهي تنظيم ديناميكي معقد، ومتجاوب مع المتغيرات.

Summary

More than half of the world's population today is currently living in urban areas, and this number is increasing. This means that any credible call to achieve sustainable development at the global level must include urban areas, a fact expressed in the concept of sustainable cities.

The primary goal of sustainable development is to lay sound foundations for building a comprehensive development process, and to make cities economically productive, socially inclusive, free of poverty and environmentally sustainable that protect their natural resources and grow without significant environmental damage, because cities are the engines of economic growth and social change, and the essence of sustainability is to achieve a balance between legislation Compulsory laws, guidance and participation which respond to the needs of society.

As the balance of any city depends on the ability of the urban system to respond to functional and service variables through the development of the urban, economic and social structure, and the development of the legal and legislative structure is the most effective tool in developing countries to achieve this development.

This study dealt with sustainable cities in the Algerian legislation, where the research was initiated by defining what is a sustainable city, then the main axes of these cities were discussed, as well as the concept of sustainability. This research attempts to identify the reasons that led to the lack of progress in achieving sustainability goals through studying the policies and concepts of sustainability and sustainable city, in addition to analyzing and evaluating the policies of urban sustainability for Algeria, so the research suggests some policies and strategies that will help in achieving sustainability goals.

Consequently, the pursuit of sustainability requires revolutionary social, economic, and environmental transformations, and a serious political will to achieve a global balance between man and the ecosystem, and improving the quality of life for the population. The idea of sustainable cities is that cities need to meet cultural, political, environmental and social goals in addition to those economic and physical. Dynamic organization is complex, responsive to variables.